

ROYAUME DU MAROC
ADMINISTRATION
DES DOUANES ET
IMPÔTS INDIRECTS



المملكة المغربية
إدارة الجمارك
والضرائب
غير المباشرة

المملكة المغربية



وزارة الاقتصاد والمالية

التقرير السنوي 2025

إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة

[...]

لقد عملنا، منذ اعتلائنا العرش، على بناء مغرب متقدم، موحد ومتضامن، من خلال النهوض بالتنمية الاقتصادية والبشرية الشاملة، مع الحرص على تعزيز مكانته ضمن نادي الدول الصاعدة.

فما حققته بلادنا لم يكن وليد الصدفة، وإنما هو نتيجة رؤية بعيدة المدى، وصواب الاختيارات التنموية الكبرى، والأمن والاستقرار السياسي والمؤسسي، الذي ينعم به المغرب.

واستنادا على هذا الأساس المتين، حرصنا على تعزيز مقومات الصعود الاقتصادي والاجتماعي، طبقا للنموذج التنموي الجديد، وبناء اقتصاد تنافسي، أكثر تنوعا وانفتاحا؛ وذلك في إطار مأكرو - اقتصادي سليم ومستقر.

[...]

وبفضل التوجهات الاستراتيجية، التي اعتمدها المغرب، تعد اليوم، قطاعات السيارات والطيران والطاقات المتجددة، والصناعات الغذائية والسياحة، رافعة أساسية لاقتصادنا الصاعد، سواء من حيث الاستثمارات، أو خلق فرص الشغل.

ويتميز المغرب الصاعد بتعدد وتنوع شركائه، باعتباره أرضا للاستثمار، وشريكا مسؤولا وموثوقا، حيث يرتبط الاقتصاد الوطني، بما يناهز ثلاثة ملايين مستهلك عبر العالم، بفضل اتفاقيات التبادل الحر.

كما يتوفر المغرب اليوم، على بنى تحتية حديثة ومتينة، وبمواصفات عالمية.

[...]

تعرف جيدا أنني لن أكون راضيا، مهما بلغ مستوى التنمية الاقتصادية والبنى التحتية، إذا لم تساهم، بشكل ملموس، في تحسين ظروف عيش المواطنين، من كل الفئات الاجتماعية، وفي جميع المناطق والجهات. لذا، ما فتئنا نولي أهمية خاصة للنهوض بالتنمية البشرية، وتعميم الحماية الاجتماعية، وتقديم الدعم المباشر للأسر التي تستحقه.

[...]

مقتطف من الخطاب السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بمناسبة عيد العرش المجيد الذي يصادف الذكرى السادسة والعشرين لتربع جلالاته على عرش أسلافه الميامين.

تطوان، في 29 يوليوز 2025





كلمة

عبد اللطيف العمراني المدير العام

مضت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة خلال السنة المنصرمة في مواصلة تنزيل استراتيجيتها في أفق سنة 2028، والتي تعكس التزامها الراسخ بالمساهمة الفعلية في الأوراش الهيكلية والإصلاحات القطاعية التي أطلقها المغرب، والرامية إلى تحقيق نمو مستدام وتنمية متوازنة وشاملة وتعزيز تنافسية اقتصاد البلاد، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك، نصره الله.

تجسد هذا الالتزام في إحراز نتائج استثنائية سنة 2025، كرسست دور الجمارك كدعم أساسي لميزانية الدولة وكفاعل في تنفيذ السياسات الاقتصادية للمملكة.

تميزت هذه السنة بأداء لافت في مجال تعبئة الموارد لفائدة الدولة، حيث ارتفعت المداخيل الجمركية لتحقيق مستوى غير مسبوق قدره 161 مليار درهم مقابل 144,8 مليار درهم خلال السنة الفارطة أي بزيادة بلغت 11%. ويؤكد هذا الإنجاز مرة أخرى الأداء الجيد للمداخيل الجمركية وحفاظها على المنحى التصاعدي الذي شهدته خلال السنوات الأخيرة.

ويأتي هذا الأداء في سياق اتسم بنشاط قوي للتجارة الخارجية، عرف فيه حجم الواردات والصادرات نموًا بنسبة 8% و2,8% على التوالي. مما جعل العدد الإجمالي للتصاريح الجمركية يجاوز 2,1 مليون تصريح، بارتفاع قدره 4% مقارنة بالسنة السابقة، وأدى إلى زيادة عمليات التخليص الجمركي التي تمت معالجتها بالمستويات ذاتها من الدقة والفعالية.

ومن بين الأرقام البارزة كذلك خلال هذه السنة، استقبال أكثر من 4 ملايين من مغاربة العالم ومعالجة 450 ألف مركبة بمختلف نقاط العبور للمملكة خلال عملية مرحبا.

كما كانت الإدارة الجمركية في الموعد أيضا خلال فعاليات كأس إفريقيا للأمم 2025، حيث تعبأت المصالح المتواجدة في الصفوف الأمامية بالمطارات والمعايير الحدودية لتسهيل الإجراءات لفائدة الزوار الوافدين على المملكة لحضور هذا الحدث الرياضي، وضمان الظروف المثلى لاستقبالهم.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تبنت الجمارك عدة تدابير تعريفية وتشريعية نص عليها قانون المالية، وتهدف بالخصوص إلى تعزيز انسجام المنظومة الجبائية، ودعم بعض القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، وضمان تزويد السوق الوطنية، والحفاظ على الصحة العامة والبيئة. ومن بين الأمثلة الدالة على ذلك : مواصلة مراجعة تعريفية الأدوية، والتطبيق التدريجي للرسم على المنتجات المحتوية على السكر، وإحداث ضريبة داخلية جديدة على الاستهلاك تهم بدائل النيكوتين بدون تبغ والسجائر الإلكترونية أحادية الاستعمال وكذا إعادة إخضاع بعض أنواع الوقود الأحفوري للضريبة الداخلية على الاستهلاك.

أما على مستوى المراقبة، فقد عززت إدارة الجمارك فعالية منظومتها في مكافحة التجارة غير المشروعة والممارسات الاحتيالية بمختلف أشكالها، حيث كثفت عمليات المراقبة المعتمدة على الاستغلال المتقدم للمعطيات الاستخباراتية والمعلومات، مع اعتماد استهداف أكثر دقة لتدفقات البضائع والمسافرين التي تنطوي على مخاطر. وارتفعت المحجوزات في إطار مكافحة تهريب السلع بأكثر من 36,6% مقارنة بسنة 2024، كما زادت تلك المتعلقة بالسجائر المهربة بنسبة 231%. هذا وقد مكنت مختلف أنواع المراقبة المنجزة من تحقيق مداخيل إضافية بلغت 8,09 مليار درهم من الرسوم والمكوس.

كما أثمرت التعبئة المتواصلة للمصالح الميدانية في مواجهة الشبكات الإجرامية الناشطة في الاتجار بالمخدرات، حيث تم ضبط ما يفوق 77 طنًا من الشيرا، وما يزيد عن 576 ألف قرص مهلوس، وحجز 1 375 كلغ من المخدرات الصلبة.

ولم تغب كذلك جهود مكافحة غسل الأموال، إذ مكنت المراقبة واليقظة من حجز عملات أجنبية بقيمة تقارب 181 مليون درهم، وإحباط محاولات إدخال أكثر من 131 كلغ من المصوغات الذهبية دون تصريح إلى التراب الوطني.

وشكل تحديث أجهزة المراقبة محورًا أساسيًا آخر من محاور العمل خلال سنة 2025، حيث يمثل إحداث المركز الوطني للإشراف والمراقبة خطوة مهمة في مسار إدماج التكنولوجيات الحديثة

خدمةً لتتبع التدفقات وتعزيز قدرات رصد الغش والتدخل لدى الفرق الجمركية.

موازة مع ذلك، واصلت إدارة الجمارك التزامها بتيسير المبادلات وتحسين مناخ الأعمال. حيث عرفت سنة 2025 اعتماد تسهيلات جديدة ومزيда من التبسيط الذي هم جملة من المساطر الجمركية. كما تم تعزيز التبادل الإلكتروني للمعطيات مع الشركاء المؤسساتيين والخواص، بما يساهم في تسريع العمليات الجمركية وتقليص التكاليف والآجال لفائدة المقاولات.

وفي السياق ذاته، واكبت الجمارك عن قرب عدداً من المشاريع الهيكلية التي أطلقت في مختلف جهات المملكة، سواء تعلق الأمر بمناطق التسريع الصناعي الجديدة والبنيات التحتية اللوجستية، أو بتوسيع المنصات الصناعية الكبرى، حيث حرصت على توفير إطار إجرائي وجمركي ملائم لمتطلبات نشاطها.

وفي خضم هذه الدينامية القائمة على النتائج، تم تنزيل مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز الأداء الجماعي من أجل خدمة فعالة وعالية الجودة. وفي هذا الصدد، ارتقت الجمارك بمركزها الجهويين للمراقبة عن بعد بكل من الدار البيضاء وطنجة إلى مرتبة مديريتين، بما يتيح تجميع كافة أنشطة المراقبة عن بعد على مستوى الجهتين وتحقيق مزيد من التنسيق في عمليات المراقبة وتسهيل تتبع الملفات من طرف المصالحين. كما عملت هذه الإدارة على تعزيز قدراتها من خلال توظيفات جديدة، لا سيما في شعبة الفياق الجمركية التي عرفت تحديثًا واسعًا، إلى جانب تنويع عرض التكوين وتثمين مواردها البشرية وكفاءاتها.

وتستعرض الصفحات الموالية، التي أدعوكم للاطلاع عليها، بشكل مفصل مختلف أنشطة الجمارك والإنجازات التي حققتها برسم هذه السنة.

فإلى جانب بعدها العملي، تشكل حصيلة النتائج هذه مصدر اعتزاز لجميع الجمركيين، نساءً ورجالاً، لما بذلوه من جهود وأسهموا به يوميًا في مواكبة التحولات التي طبعته المشهد الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا.

وإنني لأتقدم إليهم بجزيل الشكر على التزامهم الراسخ في خدمة مصلحة المواطنين والفاعلين الاقتصاديين، وأدعوهم إلى مواصلة العمل من أجل رفع التحديات المقبلة والارتقاء بطموحات المملكة إلى أسمى مستوياتها.

قراءة ممتعة.

16

المراقبة
ومحاربة الغش

12

بانوراما
أبرز الأحداث
لسنة 2025

10

أبرز أرقام
سنة 2025

42

الحكامة
وتعزيز القدرات

36

العلاقات
الدولية

28

مستجدات
تشريعية وتنظيمية

22

التسهيل
والمواكبة

72

الجمارك
بالأرقام

48

مقتطف
عن الجهات

■ المداخيل

161 مليار درهم
من المداخيل الجمركية
أي بزيادة قدرها 11,2 %
مقارنة بسنة 2024



98,9 %
نسبة الإنجاز مقارنة
بتوقعات قانون المالية
لسنة 2025



8,09 مليار درهم
من المداخيل الإضافية
الناتجة عن مختلف عمليات
المراقبة الجمركية.
(مقابل 6,24 مليار
درهم سنة 2024)



■ التخليص الجمركي

المعاينات المادية

2024	2025
20 %	17,5 %

مدة التخليص الجمركي

2024	2025
6 س 16	6 س 37

+21 دقيقة



2024	2025
9 %	7,7 %

2024	2025
1 س 13	1 س 08

-5 دقائق



54 %
من التصاريح
حصلت على رفع
اليده عنها في أقل
من 4 ساعات



رفع اليد في
أقل من 4 ساعات

أكثر من
2,1 مليون
تصريح جمركي
مكتتب أي بزيادة
قدرها 4,13 %



■ المخدرات والسجائر المحجوزة

1 375,5 كلغ
من المخدرات الصلبة
(مقابل 750 كلغ سنة 2024)



77,67 طن
من مخدر الشيرا
(مقابل 38 طن سنة 2024)



8,01 طن
من المعسل
(مقابل 5,64 طن سنة 2024)



2 811 كلغ
من أوراق التبغ
(مقابل 1778 كلغ سنة 2024)



576 529
قرص مهلوس



1,37 %
نسبة اقتحام
السجائر المهربة
(مقابل 1,04 % سنة 2024)



■ العلاقة مع الزبناء

79 %
نسبة رضا
المرتفقين



20 مقالة
مصنفة كفاعل
اقتصادي معتمد أي ما
مجموعه **540** مقالة



1,93 يوم
المعدل الزمني
لمعالجة الملتزمات
(مقابل 1,44 يوم سنة 2024)



■ الموارد البشرية

3 أيام لكل جمركي
متوسط مدة
التكوين المستمر



7 323
جمركيا
إلى غاية 31 دجنبر 2025



10
مكافآت
ممنوحة



25 %
نسبة
النساء



بانوراما أبرز الأحداث 2025

الفوج الجمركي التاسع والعشرون يؤدي القسم أمام جلالة الملك

احتفاء بالذكرى السادسة والعشرين لتربع صاحب الجلالة على عرش أسلافه المنعمين، أدى فوج الجمارك التاسع والعشرون القسم أمام القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية خلال الحفل الرسمي الذي أقيم في الواحد والثلاثين من يوليوز 2025 بتطوان. وتتكون أيضا هذه الدفعة، التي أطلق عليها جلالة الملك إسم "السلطان أحمد المنصور الذهبي"، من الضباط المتخرجين من كبرى المدارس والمعاهد العسكرية والشبه العسكرية والضباط الذين تمت ترقيتهم.

وعقب عودته، استقبل الفوج الجمركي في معهد التدريب بنسليمان تجسيدا لتقليد أصبح راسخا، خلال حفل ترأسه السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية والسيد المدير العام لإدارة الجمارك. ويجسد هذا الحدث، بما يحمله من رمزية ومهابة، التشبث القوي للخريجين الجدد بقيم الواجب والولاء والانضباط، وهي القيم التي أكد عليها صاحب الجلالة في خطابه بمناسبة حفل أداء القسم.



تعزيز الشراكة الاستراتيجية: انخراط المغرب في البرنامج الأمريكي لأمن الحاويات

في السابع عشر من يونيو 2025، وبالمقر المركزي بالرباط، أشرف كل من السيد عبد اللطيف العمراني، المدير العام لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، والسيد دونالد كونيروي، المدير التنفيذي للعمليات الدولية والاستشارية بجهاز الجمارك وحماية الحدود الأمريكية، على توقيع إعلان مبادئ يكرّس انضمام الجمارك المغربية إلى البرنامج الأمريكي "مبادرة أمن الحاويات".

تعد هذه الخطوة مرحلة أساسية في تعزيز التعاون الجمركي بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، القائم على الثقة المتبادلة والالتزام المشترك بتأمين سلسلة التوريد اللوجيستية مع تسهيل المبادلات التجارية، مما من شأنه أن يساهم، وبشكل مستدام، في تعزيز الأمن والازدهار الاقتصادي للبلدين.

ويتيح توسيع شبكة "مبادرة أمن الحاويات" للجمارك المغربية والأمريكية تكثيف المراقبة والتقييم الاستباقي للشحنات عالية المخاطر قبل شحنها، بما يكفل الوقاية من التهديدات وضمان حماية المواطنين والمستهلكين في كلا البلدين.

النشاط الجمركي: دينامية نمو متواصلة

خلال سنة 2025، سجلت المداخل الجمركية أداءً استثنائياً ببلوغها مستوى تاريخيا قدره 161 مليار درهم، مقابل 144,8 مليار درهم سنة 2024، أي بزيادة بلغت 11,2%. ويعكس هذا النمو التصاعدي فعالية المصالح الجمركية ونجاعة التدابير المعتمدة لتحسين التحصيل.

ويعزى هذا الارتفاع أساساً إلى نمو المداخل المتأتية من الضريبة على القيمة المضافة والضريبة الداخلية على الاستهلاك، مما يؤكد الدور المحوري لإدارة الجمارك في تعزيز توازنات الميزانية ودعم المالية العمومية.

منظومة متكاملة لقطاع الحلي والمجوهرات : توقيع اتفاقية-إطار

خلال شهر شتنبر 2025، أُبرمت اتفاقية إطار بشراكة بين إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة وكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إلى جانب عدد من القطاعات الوزارية وفيدراليات غرف الصناعة التقليدية المعنية، تهدف إلى إعادة هيكلة قطاع الحلي والمجوهرات وتعزيز تنافسيته ومواءمته مع المعايير الدولية.

وتروم هذه المبادرة على وجه الخصوص، إدماج القطاع غير المهيكل وتحسين الإطار الجبائي الخاص بالقطاع، وكذا تحفيز الاستثمار المنظم في مجال الصناعة التقليدية، من خلال خلق منظومة متكاملة تدعم التحديث والتوافق مع المعايير. وتندرج هذه المقاربة في سياق إرادة قوية لصون المهارات المغربية وتثمينها، بما يعزز قدرتها على الصمود في وجه المنافسة الدولية.

توقيع بروتوكول اتفاق لإنجاز ميناء جاف بمنطقة التسريع الصناعي لأكادير

في العشرين من يناير 2025، تم توقيع بروتوكول اتفاق لإنجاز الميناء الجاف «أكادير أتلانتيك هاب». ويقع هذا المشروع الضخم في قلب المنطقة الحرة للتصدير بجماعة الداركة، ويمتد على مساحة 100 هكتار، مما يجعله أهم مشروع لوجستي في جهة سوس ماسة.

وقد صُمم الميناء الجاف المستقبلي ليكون منصة لوجستية متكاملة، حيث سيضم منطقة لوجستية دولية خاضعة للمراقبة الجمركية مخصصة لتدبير الإجراءات الإدارية والجمركية، ومحطات للتخزين والتعبئة، وفضاءات مخصصة للحاويات الفارغة والمحملة وموقفًا لشاحنات النقل الدولي.



إدماج الذكاء الاصطناعي في تحليل المخاطر الجمركية: مشروع أطلق بشراكة مع المنظمة العالمية للجمارك وسويسرا

انسجامًا مع مخططها الاستراتيجي في أفق سنة 2028، أطلقت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، بشراكة مع المنظمة العالمية للجمارك وكتابة الدولة للشؤون الاقتصادية بسويسرا، مشروعًا مبتكرًا يهدف إلى توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل وتدبير المخاطر الجمركية. ويندرج هذا المشروع، المرتكز على التحليل الاستباقي، في إطار استراتيجية الجمارك الرامية إلى تعزيز نجاعة عمليات المراقبة مع تسهيل المبادلات التجارية النظامية.

وقد أُعطيت الانطلاقة الرسمية لهذا المشروع في التاسع عشر من ماي 2025 بالرباط، خلال حفل ترأسه السيد عبد اللطيف العمراني، المدير العام لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، وسعادة السيد فالنتين زيلفيغر، سفير سويسرا بالمغرب، بحضور عدد من كبار المسؤولين بإدارة الجمارك والمنظمة العالمية للجمارك.





نحو تعزيز منظومة المراقبة : إطلاق المركز الوطني للإشراف والمراقبة

كإمتداد لنهج تحديث جهاز المراقبة بإدارة الجمارك، أحدث المركز الوطني للإشراف والمراقبة ليطمّوِّع كبنية استراتيجية مخصصة لرصد وتحليل وتنسيق العمليات عن بعد. ويهدف المركز إلى تنمية الوقاية من الغش والتدبير الفعال للحالات الخاصة وتوفير دعم متطور وفعال عن بعد للمصالح الميدانية، مع تعزيز المراقبة الداخلية وتفتيش المصالح.

إحداث هذا المركز سيمكن من تقوية قدرات الإشراف ودعم اتخاذ القرار، بما يضمن عملاً أكثر نجاعةً وتنسيقاً، قائماً على الاستغلال الذكي للمعطيات التي توفرها أنظمة المراقبة بالفيديو وتتبع مواقع المركبات، وكذا صور أجهزة السكانير بالجهات إضافة إلى البيانات المستقاة من الكاميرات المثبتة على بدلة الأعوان الجمركيين.

توسعة جديدة لمعهد التدريب الجمركي : تعزيز القدرة الاستيعابية لمواكبة أفضل لوتيرة التوظيف

إن النمو المتواصل للنشاط الجمركي، المدفوع بتنزيل مشاريع كبرى للبنيات التحتية وارتفاع تدفقات المسافرين والبضائع، يفرض على إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة تعزيز مواردها البشرية بشكل مستمر. وفي هذا الإطار، تعمل الإدارة على ملائمة قدرات معهد التدريب الجمركي ببنسليمان، حيث باشرت سنة 2025 عملية توسعة من خلال إحداث فضاء جديد للتكوين والسكن بمحاذاة البنيات القائمة.

وقد أنشئ هذا المركز المندمج على مساحة 96,310 مترًا مربعًا، وضمّ لتوفير ظروف استقبال وتعلم مثالية. ويضم على الخصوص قاعات للدروس النظرية، وفضاءات للتدريب والمحاكاة، بالإضافة إلى قطب متكامل للحياة يشمل مطعمًا وإقامات للسكن ومرافق رياضية. كما تدعم هذا المشروع وحدة إدارية مخصصة وتجهيزات خارجية مؤمنة (موقف سيارات وتجهيزات أمنية).

المراقبة عن بعد بكل من جهتي الدار البيضاء وطنجة : إنتقال من مرتبة المركز إلى المديرية

تميزت سنة 2025 بانتقال المركز الجهوي للمراقبة عن بُعد بالدار البيضاء ونظيره بطنجة إلى مرتبة مديريات، في خطوة محورية تدخل في إطار إعادة هيكلة المصالح الخارجية. ويهدف هذا التطور إلى تكريس الشفافية، وتبسيط المساطر، وتقليل التكاليف اللوجستية لفائدة الفاعلين الاقتصاديين لاسيما من خلال الحد من التنقلات غير الضرورية، مع الرفع من النجاعة العملية وتحسين جودة الخدمات الجمركية المقدمة.



العمل الاجتماعي بإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة: دينامية والتزام متواصلان خدمة للرأسمال البشري

نادي رياضي خاص بموظفي الجمارك

ثمرة شراكة بين إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة والجمعية الجمركية المغربية، سيري مجمع رياضي وترفيهي جديد النور سنة 2026 بجهة الدار البيضاء الكبرى. ويجسد هذا المشروع، المصمم لتوفير فضاء للاستجمام لفائدة الجمركيين المزاولين والمتقاعدين وكذا ذويهم، إرادة راسخة للرقى بالموظفين، مع تعزيز الروابط والروح الجماعية داخل المؤسسة.

يمتد هذا المجمع العصري على مساحة تناهز 3.1 هكتار، ويحترم أدق المعايير المعمارية والبيئية. كما سيوفر الموقع بنية تحتية متكاملة تشمل: فندقاً، قطباً إدارياً، وفضاءً للمؤتمرات مع مطعم، بالإضافة إلى منشآت رياضية متنوعة (قاعات، ملاعب ومساح). كما ستكتمل هذه المرافق بـ "نادي للأطفال" ومساحات خضراء ومواقف للسيارات.



مركز اصطياف جديد بسيدي رحال

في إطار تعزيز سياستهما الاجتماعية، فتحت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة والجمعية الجمركية المغربية مركزاً جديداً للاصطياف بسيدي رحال. يأتي هذا الصرح الجديد ليعزز مراكز الاصطياف الجمركية، مما يساهم في رفع الطاقة الاستيعابية خلال الفترة الصيفية، ويوفر خيارات أوسع ومرونة أكبر للعائلات. ولأنه يضم مرافق وتجهيزات ملائمة (مساح، مساحات خضراء، ساحات لعب للأطفال، ...)، يضع المركز رفاهية الموظفين واسترخاءهم في صلب أولويات الإدارة الجمركية.



في مركز الاصطياف "تاركة": الرياضة تندمج مع الاستجمام

المتداداً لهذه الدينامية، شهد مركز الاصطياف "تاركة" بمراكش عملية إعادة تهيئة وتطوير شملت تعزيز مكوناته الرياضية، تلبية لتطلعات المصطافين الشغوفين بالرياضة. وبذلك، يتحول هذا الموقع إلى وجهة سياحية متكاملة، تجمع بين الاسترخاء، والأجواء الودية، والرفاه البدني. وبات المركز يضم بنية تحتية رياضية حديثة ومتاحة للجميع، تشمل خصوصاً ملاعب "الباديل"، وملاعب كرة القدم المصغرة، بالإضافة إلى فضاء متعدد الرياضات. تساهم هذه التجهيزات في تشجيع ممارسة النشاط البدني داخل بيئة محفزة تضمن استفادة أكبر عدد ممكن من المرتادين.



المراقبة ومحاربة الغش

أمام تطوّر المبادلات التجارية وتنامي الاتجار غير المشروع، كثفت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة خلال سنة 2025 عمليات المراقبة ومحاربة الغش بالاعتماد على مقارنة مندمجة تجمع بين تحليل المخاطر واستغلال المعلومات الاستخباراتية الجمركية والمراقبة البعيدة والتدخلات الاستهدافية على الميدان.

وتهدف هذه المقاربة التي تعتمد على التنسيق مع الشركاء إلى تعزيز فعالية أجهزة المراقبة، مع الحرص على التوفيق بين تكثيف هذه الأخيرة وضمان انسيابية المبادلات النظامية. كما تساهم في حماية المصالح الاقتصادية والمالية للدولة وتأمين التدفقات عبر الحدود وضمان العدالة الجبائية.



نتائج استغلال المعطيات لسنة 2025

6,97 مليار درهم مداخل إضافية من الرسوم والمكوس المحصلة إثر مراجعة القيمة خلال 2025، مقابل 5,39 مليار درهم سنة 2024.

210 مليون درهم مداخل إضافية تم أدائها من طرف الفاعلين برسم المكوس على الإتوات سنة 2025، مقابل 206 مليون درهم سنة 2024.

3076 إشعاراً بالغش تمت معالجته سنة 2025 بفضل الوظائف المعلوماتية التي يوفرها نظام « بدر »، مقابل 1540 إشعاراً سنة 2024.

تحسين الاستهداف وتدبير المخاطر

خلال سنة 2025، تم تعزيز نظام الانتقائية عبر تحديث محرك القواعد بنظام " بدر" وإدماج 269 آلية استهداف تجمع بين قواعد الفهرسة والملاحظات التحليلية وتدابير للمراقبة. ويهدف ذلك إلى تحسين تحليل المخاطر وتركيز المراقبة على الفاعلين والتدفقات الأكثر عرضة للمخاطر، خاصة في بعض القطاعات والمواد الأولية الاستراتيجية.

وقد أفضت هذه المقاربة إلى استخدام أكثر نجاعة للمسلك الأحمر الذي مثل 17,5% من تصريحات الاستيراد وتحسين مردودية مراقبة رفع اليد، حيث بلغ المعدل الإجمالي لعدم المطابقة 4,1% مما يعكس توظيفاً أكثر ترشيحاً للموارد المخصصة للمعانة المادية للسلع وتعزيز ملموس لقدرات كشف العمليات ذات المخاطر.

من جهة أخرى، مكّنت جهود الخلية الوطنية للاستهداف من رصد حوالي 97 مليون درهم من الرسوم والمكوس المتجانف عنها، تم تحصيل 44 مليون درهم منها، إضافة إلى حوالي 15 مليون درهم من الغرامات، بما يؤكد إسهام الاستهداف في الرفع من فعالية المراقبة الجمركية.

دعم المراقبة عن بُعد من خلال التقنيات الحديثة

بإحداثه سنة 2025، يجسد المركز الوطني للإشراف والمراقبة نهج تحديث وسائل المراقبة الجمركية لدى إدارة الجمارك. ويعتمد هذا المركز على منظومة مندمجة للمراقبة عبر الفيديو انطلاقاً من المقر المركزي، مدعمة بمعالجة ذكية للمعطيات. ويغطي هذا الجهاز اثنا عشر موقعاً استراتيجياً من بينها أهم المعابر الحدودية والموانئ، ويتيح المعالجة الآنية والتعرف على المركبات ورصد السلوكات المشبوهة وكذا إصدار تنبيهات آلية ولوحات قيادة لتتبع العمليات.

نهج تعزيز القدرات الميدانية هذا اعتمد على وسائل تكميلية، من بينها : أنظمة الاتصال اللاسلكي ونظام تحديد مواقع المركبات وكاميرات التنظير الداخلي وجهاز ماسح إضافي بالأشعة السينية وأدوات قياس خاصة بالمنتجات البترولية ووسائل تتبّع مسار المعادن النفيسة والأحجار الكريمة، فضلاً عن معدات حماية عناصر الجمارك والكاميرات المثبتة على بدلتهم الرسمية. وقد ساهمت هذه التجهيزات في الرفع من جودة الأداء وتحسين سرعة تدخل الفرق الميدانية ودعم جهود محاربة الغش وتأمين تدفقات البضائع والمسافرين.



تعزيز آليات مكافحة التخفيض من القيمة

مكن الاستغلال الأمثل لنظم معلومات إدارة الجمارك، التي يتم تحيينها بانتظام، إلى جانب يقظة العناصر الجمركية خلال عمليات المراقبة الآنية، من مراجعة مبلغ 23,5 مليار درهم سنة 2025 مقابل 17,7 مليار درهم سنة 2024، أي بارتفاع قدره 33%.



استغلال المعلومات والتعاون من أجل نجاعة أفضل

يتيح الجمع بين المعلومات الاستخباراتية والتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين استجابة سريعة ومستهدفة لمواجهة مخاطر الغش، كما يسمح بالرفع من تحصيل المداخل الجمركية والمحجوزات من المواد غير المشروعة.

وخلال سنة 2025، مكن تبادل المعلومات مع الشركاء الأجانب من معالجة 400 طلب مساعدة، أفضت بشكل خاص إلى حجز 15 مركبة مسروقة و 514 كلغ من الكوكايين و 73 440 علبة سجائر مهزّبة.

على الصعيد الوطني، تمت معالجة أكثر من 1 445 طلب معلومة بخصوص بيانات الهوية البنكية والممتلكات العقارية وشهادات الملكية.



إحصائيات تبادل المعطيات مع الشركاء لسنة 2025

241 طلب مصادرة يهم أكثر من 538 فرداً،
و311 شركة و20 مركبة



45 طلباً للحصول على معلومات بشأن
المركبات المسروقة



36 طلباً للحصول على معلومات
تتعلق بـ 19521 ملزم في إطار البحث
عن بيان الهوية البنكية



357 طلباً دولياً مصدراً للمساعدة
الإدارية المتبادلة و43 طلباً وارداً



698 طلب معلومة تخص أكثر من 7623
ملزم في إطار البحث عن العقارات



إحصائيات الانتقائية من الواردات سنة 2025

6,5% من التصاريح قدمت للمسار الأخضر بدون مراقبة الوثائق.

70,7% من التصاريح قدمت للمسار البرتقالي مع مراقبة الوثائق.

17,5% من التصاريح وجهت مباشرة نحو المسار الأحمر (مراقبة الوثائق والمعاينة المادية).

5,3% من التصاريح أخضعت لإعادة الانتقاء من المسار البرتقالي للمسار الأحمر بعد شكوك ناتجة عن مراقبة الوثائق.

تكثيف مراقبة المسافرين لمزيد من الفعالية

تم خلال سنة 2025 تكثيف مراقبة المسافرين بهدف مكافحة عمليات التهريب وضمان احترام التنظيمات القانونية الجاري بها العمل، مع الحفاظ على انسيابية العبور في الجمارك. وقد أسفرت هذه الدينامية عن تسجيل 12 178 قضية وتحصيل حوالي 114 مليون درهم من الغرامات التصالحية، فضلاً عن تحصيل ما يفوق 205 مليون درهم من الرسوم والمكوس، بارتفاع ملحوظ (+49%) مقارنة بسنة 2024.



كما مكّنت اليقظة في مجال تهريب العملات وغسل الأموال من تسجيل 21 788 تصريحاً بالعملية بقيمة إجمالية تفوق 3,4 مليار درهم، فضلاً عن حجز ما يقارب 181 مليون درهم من العملات الأجنبية، مما يبرز نجاعة جهاز المراقبة وأثره الردعي.

أهم الأرقام المتعلقة بمراقبة المسافرين سنة 2025

المؤشر	حصيلة 2025	التطور مقارنة بسنة 2024
الرسوم والمكوس المحصلة	205 مليون درهم	67+ مليون درهم
القضايا المثبتة	12 178	-
الغرامات التصالحية	114 مليون درهم	31+ مليون درهم
التصاريح بالعملية الصادرة عن المسافرين	21 788	6216+ تصريح
العملات المحجوزة إثر مراقبة المسافرين	181 مليون درهم	13+ مليون درهم

تكثيف محاربة التهريب والتقليد

خلال سنة 2025، تم تعزيز جهود مكافحة تهريب البضائع بفضل استغلال مكثف للمعلومات واستهداف ميداني أكثر دقة واعتماد أوسع على التقنيات الحديثة للمراقبة، خاصة منها الغير التدخلية. وقد أسهم التنسيق بين مختلف المصالح الجمركية، المقرون بإدماج أدوات تحليل المخاطر في الرفع من نجاعة التدخلات مع الحفاظ على انسيابية المبادلات النظامية. وقد أدى هذا النهج إلى حجز بضائع بقيمة 388 مليون درهم، بارتفاع قدره 36,6% مقارنة بسنة 2024، مما يعكس الأثر الملموس للوسائل المعبأة والتقنيات المعتمدة.

موازة مع ذلك، تواصلت محاربة التقليد بشكل مستهدف، حيث تمت معالجة ما مجموعه 697 ملفاً لإيقاف التداول الحر للسلع المشتبّه في كونها مقلّدة وتفعيل 71 إجراء في هذا الصدد همّ ما يقارب 896 000 قطعة بقيمة 11,1 مليون درهم. وقد شملت البضائع المعنية بشكل أساسي الهواتف والملابس والأقمشة ومنتجات العطور. كما دُعمت هذه الجهود بأنشطة التكوين والتحسيس والمشاركة في عمليات دولية بتنسيق مع الإنتربول (عملية PANGEA) و المنظمة العالمية للجمارك (عملية STOP IV)، خاصة في مجال مكافحة الأدوية المزوّرة والمنتجات الصيدلانية المقلّدة.



تعزيز المراقبة البعيدة للتصدي للممارسات الاحتيالية

في سياق يتسم بالتطور المتسارع للمبادلات، شكّلت المراقبة البعيدة خلال سنة 2025 أداة محورية لتأمين المداخل ومحاربة الغش. ولكونها عنصراً مكملاً للمراقبة عند الاستخلاص الجمركي، فهي تُمكن من تحليل معمّق للعمليات بالاستناد إلى المعطيات المحاسبية للمقاولات، محققة بذلك التوازن بين انسيابية التدفقات ومتطلبات المطابقة.

محاربة الاتجار غير المشروع في المخدرات وتهريب السجائر

تميزت سنة 2025 بتكثيف عمليات المراقبة في مجال محاربة الاتجار غير المشروع في المخدرات، وهو ما تُرجم إلى ارتفاع كبير في المحجوزات : 77,67 طناً من الشيرا (+103%) و 576 529 قرصاً مهلوساً (+110%) و 1375 كلغ من الكوكايين والمخدرات الصلبة الأخرى (+83%). وتعود هذه النتائج إلى تعزيز التنسيق الميداني والتعبئة المكثفة والمنهجية للمصالح الجمركية في مواجهة شبكات التهريب العابرة للحدود.

و بنفس الزخم، أسفرت مكافحة تهريب السجائر عن حجز 843 854 وحدة سنة 2025 مقابل 254 388 في 2024، أي بزيادة قدرها 231% مما ينم عن اليقظة العالية لمصالح المراقبة وتعزيز آليات التدخل. وفي جانب آخر، أظهرت الدراسة الوطنية الثانية عشرة حول انتشار السجائر المهرّبة أن معدل اقتحامها للسوق الوطنية قدر بـ 1,37% مقابل 1,04% سنة 2024، مما يؤكد استمرار الظاهرة وضرورة الحفاظ على ضغط ميداني متواصل على مصادر التهريب.

محجوزات المواد المخدرة خلال سنة 2025

77,67 طناً	من الشيرا مقابل 38 طناً سنة 2024
1 375 كلغ	من المخدرات الصلبة مقابل 750 سنة 2024
576 529 وحدة	من الأقراص المهلوسة مقابل 274 800 سنة 2024

محجوزات منتجات التبغ لسنة 2025

8 009 كلغ	2 811 كلغ
المعسل	أوراق التبغ



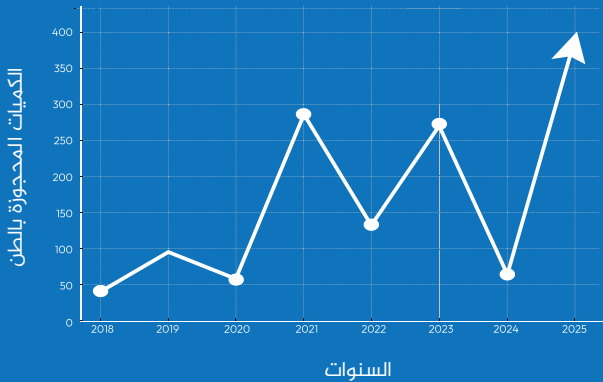
المساهمة في تنزيل المقتضيات القانونية البيئية

في إطار القانون رقم 15-77 القاضي بمنع صنع الأكياس البلاستيكية واستيرادها وتصديرها وحيازتها وتسويقها واستعمالها، عملت المصالح الجمركية خلال سنة 2025 على تكثيف عمليات المراقبة على الصعيد الوطني. وقد مكّنت هذه التعبئة من رفع المحجوزات إلى ما يقارب ستة أضعاف، حيث انتقلت من 64 طناً سنة 2024 إلى 398 طناً سنة 2025، الشيء الذي يعكس تعزيز آليات المراقبة ونجاعة الاستهداف الميداني، وبجسّد التزام الإدارة الراسخ من أجل حماية البيئة.

هذه التدخلات تندرج ضمن مقاربة وقائية وممنهجة، قائمة على مراقبة التدفقات والعمليات الميدانية والتعاون مع الإدارات المعنية، بما يساهم في تنزيل أمثل للقوانين الجاري بها العمل والتقليل من الأثر البيئي للمواد البلاستيكية أحادية الاستعمال.



تطور محجوزات الأكياس البلاستيكية خلال الفترة مابين 2018-2025



وقد مكّنت العمليات المنجزة من رصد مخالفات همت 489 مليون درهم من الرسوم والمكوس المتملّص منها. وفي المقابل، سجلت المبالغ المستخلصة فعلياً ارتفاعاً 326 مليون درهم مقابل 206 مليون درهم سنة 2024، فيما بلغت الغرامات حوالي 133 مليون درهم. وتنعكس هذه النتائج تحسناً ملموساً في الاستهداف وتتبعاً أفضل للتحصيل بما يؤكد الرفع من نجاعة منظومة المراقبة البعيدة.

المراقبة البعيدة خلال سنة 2025

الرسوم والمكوس المتملّص منها

489,18
مليون درهم

الغرامات المحصلة

132,57
مليون درهم

الرفع من نجاعة المنازعات والتحصيل

بفضل التحول الرقمي، شهدت منظومة تتبع قضايا المنازعات أداءً أفضل. فخلال سنة 2025، عرف إيقاع تسوية القضايا ولاسيما عبر الصلح، تطوراً ملحوظاً ترجم التزاماً قوياً لمصالح الجمارك بإزاء تحصيل المستحقات والحسم السريع في المنازعات، مع تعزيز الشفافية والإنصاف تجاه الفاعلين الاقتصاديين. وهكذا، من مجموع 68 894 قضية مثبتة، تمت تسوية 57 433 ملف عن طريق الصلح.



التسهيل والمواكبة

باعتبارها فاعلا رئيسيا في دينامية الاقتصاد الوطني، دأبت إدارة الجمارك، منذ سنوات، على جعل التحديث في صلب استراتيجيتها. ومن خلال وضع تبسيط المساطر ورقمنة الخدمات في قلب أولوياتها، عملت هذه الإدارة تدريجياً على تطوير نسقها بما ينسجم مع تطلعات المقاولات والمواطنين على حد سواء.

وقد شكلت سنة 2025 مرحلة جديدة في هذا المسار، تميزت بتعزيز المكتسبات في مجال تبسيط الإجراءات، وتوسيع نطاق الخدمات الجمركية الرقمية، وكذا تمديد شبكة التبادل الإلكتروني للمعطيات لتشمل شركاء مؤسساتيين جدد. وإلى جانب إثراء التحسين المتواصل للمساطر، عززت الجمارك دورها كشريك في التنمية الاقتصادية من خلال انخراطها في مشاريع ذات قيمة مضافة عالية، تنجز بتنسيق مع فاعلين وطنيين ودوليين في مجال التجارة الخارجية.



التبسيط من أجل تخليص جمركي أكثر سلاسة

البند الانتقالي

يُعد الشرط الانتقالي في المجال الجمركي تدبيراً يسمح، عند دخول إجراء جمركي جديد حيز التنفيذ، بتطبيق النظام الجمركي الأفضل على البضائع المستوردة التي أخذت مسار الشحن والموجهة مباشرة للاستهلاك دون وضعها في المستودع.

وفي هذا الإطار، كانت التنظيمات الجمركية المغربية تنص على شرطين للاستفادة من هذا المقتضى دون تحديد إن كان هذين الأخيرين تراكميين أو بديلين، وهما :

- توفر سندات النقل الصادرة قبل دخول الإجراء الجديد حيز التنفيذ، تثبت أن البضائع كانت، منذ مغادرتها، موجهة بشكل مباشر وحصري إلى المغرب ؛
- الفتح المسبق لرصيد غير قابل للإلغاء لفائدة المورد الأجنبي.

ولتفادي أي لبس في التأويل، تم خلال سنة 2025 مراجعة هذا الإجراء، حيث أصبحت الاستفادة من البند الانتقالي تتم بمجرد استيفاء أحد الشرطين، وذلك ابتداءً من فاتح يناير 2026.

تجميع تسهيلات الكفالة في مرجع موحد

تخضع العمليات المنجزة في إطار الأنظمة الاقتصادية للجمرك لتقديم كفالة معتمدة تضمن احترام الفاعل الاقتصادي للواجبات المرتبطة بالنظام الجمركي الذي اختاره للبضائع.

ولإضفاء مزيد من المرونة، يمكن استبدال هذه الكفالة بأي ضمانة أخرى. وفي هذا الإطار، اعتمدت إدارة الجمارك قائمة متنوعة من تسهيلات الكفالة، مما يساهم في تخفيف الضغط على السيولة المالية للمقاولات المستفيدة ويعزز قدرتها الاستثمارية.

وسيرا على هذا النهج، تم إعداد دليل مرجعي شامل يجمع مختلف القواعد والمقتضيات التنظيمية والمسطرية المؤطرة لتسهيلات الكفالة المطبقة على الأنظمة الاقتصادية في الجمرك.

التجريد المادي لتبسيط أفضل

تصريح موجز موحد من أجل سوق السلع نحو مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي

استكمالاً لورشها الرامي إلى تبسيط الإجراءات الجمركية ورقمنتها، أنشأت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة تصريحاً موجزاً موحداً جديداً لتغطية عملية سوق البضائع من مكتب الاستيراد إلى غاية دخولها إلى مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي.

هذا التصريح الرقمي الذي تمت صياغته بالتشاور مع مهنيي القطاع أدخل إصلاحاً كلياً وشاملاً لهذا الإجراء. حيث يدمج "التصريح الموحد للمخازن وساحات الاستخلاص الجمركي" ثلاثة تصاريح في واحد فقط، ويتعلق الأمر بـ :

- سند الإعفاء مقابل كفالة للعبور من مكتب الدخول في اتجاه مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي،
- التصريح الموجز لمخازن وساحات الاستخلاص الجمركي الذي يمكن من التكفل بالبضائع داخل هذه الأخيرة
- بيان التفريغ الذي يتيح إمكانية إعطاء إذن التسليم للمرسل إليهم.

هذا التصريح الموجز لمخازن وساحات الاستخلاص الجمركي، الذي يكتب من قبل مستغل المخزن عند مكتب الدخول، يخضع لنفس تعريفه حصة الاتوارة عن المعلومات المطبقة على التصاريح الموجزة المتعلقة بالبضائع المنقولة عبر البحر، الجو أو البر. يُسهّم هذا الإجراء في ترشيد التكاليف وتقليص آجال معالجة البضائع داخل مخازن التخليص الجمركي.

خدمة رقمية لتتبع إرساليات التجارة الإلكترونية

سعيًا منها لمواكبة الطفرة التي تشهدها التجارة الإلكترونية، أطلقت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة سنة 2025 خدمة رقمية لتتبع إرساليات التجارة الإلكترونية، سواء كانت إرساليات سريعة أو طرود بريديّة.



من خلال هذه الخدمة الإلكترونية المتوفرة على مدار الساعة عبر موقع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة على الأنترنت (www.douane.gov.ma/colispostaux)، يمكن للمرتفقين الاطلاع على وضعية إرسالياتهم لدى الجمارك، وكذا مبلغ الرسوم والمكوس الواجب أدائها.

وترنو هذه المبادرة، التي تندرج في سياق استراتيجية التحسين المستمر للخدمات المتاحة، تبسيط الإجراءات وتجويد تجربة مستخدمي الخدمات الجمركية، كما تساهم في جعل التجارة الإلكترونية أكثر سلاسة وشفافية.

تبادل البيانات مع القطاعات العمومية : دينامية متواصلة

مع وزارة الصناعة والتجارة، ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

يتطلب اللجوء إلى نظام التصدير المؤقت لتحسين الصنع السليبي، الحصول على ترخيص مسبق من وزارتي الصناعة والفلاحة. فمنذ شهر يوليوز 2025، أصبحت الأهلية للاستفادة من هذا النظام تخضع لنسق رقمي.

فبفضل التبادل عبر الشباك الوطني الوحيد لتبسيط مساطر التجارة الخارجية بين إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، ووزارة الصناعة والتجارة، ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، يتم إرسال التراخيص عبر مسار إلكتروني مما يساهم في تسريع معالجة الملفات.

دفتر تحملات جديد لاستغلال مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي

في شهر غشت 2025، تم اعتماد نسخة معدلة من دفتر التحملات المؤطر لاستغلال مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي، بتشاور مع المهنيين المعنيين. ويهدف هذا التعديل إلى الارتقاء بمعايير السلامة والأمن داخل هذه الفضاءات الخاضعة للحظائر الجمركية، لاسيما من خلال اعتماد التدبير الآلي ولوج وتتبع حركة البضائع والأشخاص.

ولمواكبة هذا التحول، تم منح آجال انتقالية للتأقلم لفائدة مستغلي مخازن وساحات التخليص الجمركي، قصد تمكينهم من ملاءمة وضعيتهم مع المتطلبات الجديدة.

وعلاوة على بعده الأمني، أضفى هذا الإصلاح مزيدا من المرونة في بعض المعايير والشروط حتى تنسجم أكثر مع الواقع اللوجستي والميداني.



مع الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

ثمرة تعاون بين إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، تم خلال سنة 2025 وضع نظام تبادل إلكتروني يهتم استيراد معدات المواصلات.

ويربط هذا المسار، الذي تم إطلاقه في الواحد والعشرين من أكتوبر، بين الشباك الوطني الوحيد لتبسيط مساطر التجارة الخارجية ونظام بذر، حيث يتيح التحقق الآني من أهلية المعدات المذكورة (حاصلة على المصادقة أو معفاة منها). وعلاوة على ذلك، يضمن هذا النظام إرسال تراخيص الاستيراد إلى إدارة الجمارك، مما يقلص آجال المعالجة ويعزز تتبع مسار العمليات.

مع شركاء آخرين

شهدت سنة 2025 إحداث الجمارك لقنوات جديدة للتبادل الإلكتروني وتطوير أخرى كانت مفعلة سابقاً. وجسدت هذه التطورات، المنجزة بتشاور مع مختلف شركائها المتدخلين في مسار التخليص الجمركي، الالتزام المتواصل لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بتبسيط وتحديث إجراءاتها.

مواكبة المشاريع الهيكلية

دعم إحداث مناطق جديدة للتسريع الصناعي

بتعاون وثيق مع فاعلين آخرين من القطاعين العام والخاص، تساهم إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بشكل فعال في إحداث مناطق للتسريع الصناعي، باعتبارها منظومة متكاملة ذات بعد استراتيجي تهدف إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز النمو الاقتصادي الوطني.

وهكذا، خلال سنة 2025، واكبت إدارة الجمارك مشاريع إنشاء أربع منصات بكل من الجرف الأصفر، بنجرير، الصخيرات وفاس. وموازة مع ذلك، قدمت دعمها لمشاريع توسعة منطقة التسريع الصناعي "قصر المجاز" المخصصة لإفساح ميناء طنجة المتوسط، وكذا منطقة القنيطرة المخصصة للمشروع الصناعي «Gotion Power Morocco».

الشباك الوطني الوحيد لمساطر التجارة الخارجية

- إلغاء رسالة التصريح الموجز بالمعلومات المتعلقة بالتصريح الموجز للتقسيم و التصريح الموجز المزدوج الخاص بمخازن و ساحات الاستخلاص الجمركي ؛
- إثراء رسالة تبادل تصاريح الأختام بالنسبة للتصريح الموجز المزدوج المتعلق بمخازن وساحات الاستخلاص الجمركي ؛
- إلغاء تبادل المعلومات الخاصة بالتصفية القبلية للتصريح الموجز.

الوكالة الوطنية للمياه والغابات

- تبادل الرخص الخاصة باتفاقيات التجارة الدولية بأنواع الحيوانات و النباتات البرية المهددة بالانقراض.

كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

- تبادل بيانات المراقبة على صادرات منتجات الحرف والصناعات اليدوية ومنتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.



السلطة المينائية لطنجة المتوسط

- إلغاء تبادل المعطيات مع الائتلاف المغربي للملكية الفكرية
- إثراء رسائل التصريح الوحيد للسلع، معلومات حول الوزن و إذن التسليم الإلكتروني

قطاع الصيد البحري

- تبادل سندات التحصيل ووصلات الأداء

الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية "نارسا"

- إلغاء تبادل شواهد التعشير والتعريف



تدشين توسعة مجمع ستيلانتيس بالقنيطرة

في 16 يوليوز 2025، دشّنت المجموعة متعددة الجنسيات لصناعة السيارات 'ستيلانتيس' توسعة مصنعها بمنطقة التسريع الصناعي بالقنيطرة. في خطوة جديدة في مسار الشراكة الصناعية التي تربطها بالمغرب منذ سنة 2016. سيمكن هذا المشروع الضخم، المدعوم باستثمار إجمالي بلغ 1,2 مليار يورو، من مضاعفة القدرة الإنتاجية للوحدة الصناعية وتحقيق معدل إدماج محلي من المتوقع أن يصل إلى نسبة 75 % في أفق 2030. مما من شأنه أن يعزز السيادة الصناعية والتكنولوجية للمملكة.



وقد كرست مراسم حفل التدشين، التي ترأسها رئيس الحكومة بحضور وفود وزارية وممثلي إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، مكانة المملكة كمنصة صناعية مرجعية في قطاع صناعة السيارات، بقدرة إنتاجية إجمالية تفوق مليون مركبة سنوياً.

إطلاق مشروع ميناء جاف «أكادير أتلانتيك هاب»

شكلت سنة 2025 منعطفاً حاسماً لقطاع اللوجستيك في منطقة أكادير بالتوقيع على بروتوكول اتفاق بهم إنشاء ميناء جاف أطلق عليه إسم "أكادير أتلانتيك هاب"، الغاية منه تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة. وفي هذا السياق، تُساهم إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، إلى جانب باقي الفاعلين في مجال التجارة الخارجية، بشكل فعال في تحقيق وإنجاح هذا المشروع المهيكل.

تساعد هذه المبادرة، التي تندرج في إطار التوجيهات الملكية السامية، على تعزيز دينامية تطوير البنى التحتية لجهة سوس-ماسة. كما تطمح إلى جعل مدينة أكادير قطباً لوجستياً استراتيجياً يربط شمال المملكة بجنوبها، ويفتح آفاقاً جديدة للنمو نحو الأسواق الإفريقية.

بإدخاله داخل منطقة التسريع الصناعي للجماعة الترابية دراركة وبتصميمه كمنصة لوجستية برية متكاملة، سيمكن هذا الميناء الجاف الفاعلين الاقتصاديين في المنطقة من القيام بجميع الإجراءات اللازمة كالتخليص الجمركي، والتراخيص ومساير أخرى وذلك قبل سَوق الحاويات المختومة إلى ميناء أكادير البحري، حيث تسلك ممرا خاصا يضمن لها ولوجا سريعاً ومباشراً إلى أرصفة الشحن.

كان 2025: تعبئة جمركية لخدمة حدث قاري بارز

إذا كانت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة فاعلاً رئيسياً في المشاريع الاقتصادية الكبرى، فهي تنخرط أيضاً وبنفس العزم في مواكبة الفعاليات والتظاهرات الإقليمية الكبرى التي يحتضنها المغرب. ويجسد حدث استضافة المملكة لكأس أمم إفريقيا 2025 مثالا واضحا على ذلك.

وبهذه المناسبة، اتخذت تدابير استثنائية من أجل تخفيف العبء الضريبي والإداري على الأطراف المعنية بتنظيم هذا الحدث، شملت الإعفاء الكلي من الرسوم والمكوس على المعدات واللوازم المستوردة من قبل أو لحساب الاتحاد الإفريقي لكرة القدم. أما المعدات ذات ملكية أجنبية، فقد استفادت بدورها من نظام القبول المؤقت مع تعليق الرسوم والمكوس، سواء عبر وثيقة الاستيراد المؤقت أو بواسطة تصريح بالقبول المؤقت مصحوب بكفالة معتمدة. ولإضفاء مزيد من المرونة على هذا التسهيل، أُنشئت إمكانية استبدال هذه الكفالة بالتزام من الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، الذي يتكفل بضمان التسوية اللاحقة للعمليات.



علاوة على ذلك، تم إيلاء أهمية خاصة لسلاسة عبور المسافرين حيث تم قبول الأمتعة ذات الاستعمال الشخصي الخالية من الطابع التجاري والمستوردة على شكل أمتعة مصحوبة تحت نظام القبول المؤقت دون أي إجراءات إدارية، مما ساهم في تيسير حركة التنقل عبر الحدود.

أما بالنسبة للإرساليات الواردة بشكل منفصل (الأمتعة غير المصحوبة)، فقد سمحت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة باستخدام التصريح الطارئ مع الإعفاء من تقديم الكفالة.



مستجدات تشريعية وتنظيمية

في سياق التوجهات الكبرى التي سطرها قانون المالية لسنة 2025، قامت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بتفعيل حزمة من التدابير التشريعية والتنظيمية الرامية إلى تحفيز التنمية الاقتصادية وتأمين تزويد السوق الوطنية وحماية الصحة العمومية، وتعزيز تنافسية السلاسل الصناعية المحلية، فضلاً عن دعم إنجاز الأوراش الاستراتيجية والتحضير للاستحقاقات الدولية الكبرى.

ومن خلال مزجها بين التعديلات التنظيمية أو المراجعات التعريفية والتحفيزات الجبائية، تساهم هذه التدابير في إرساء بيئة اقتصادية وتجارية مستقرة وعادلة وشفافة لفائدة الفاعلين الاقتصاديين وكذا المستهلكين.

قانون
المالية

المكوس

الضريبة على
القيمة المضافة

مدونة
الجمارك

رسم
الاستيراد

الضريبة الداخلية
على الاستهلاك

المقتضيات التعريفية والجبائية لقانون المالية 2025

التدابير التعريفية

الأدوية والمنتجات الصيدلانية : مواصلة إصلاح التعريفية الجمركية

في إطار مواكبة السياسة الوطنية للدواء، الهادفة إلى تسهيل ولوج المستهلك إلى المنتجات الصحية وتحقيق السيادة والأمن الدوائي، واصلت إدارة الجمارك عملية إعادة هيكلة الفصل الخاص بالأدوية ضمن تعريفاتها الجمركية، وذلك بهدف مراجعة نسب رسم الاستيراد المطبقة على بعض المنتجات، من خلال إعادة تنظيم بنية المنتجات الصيدلانية وإدراج 95 مادة فعالة دوائية جديدة.

وقد تجسدت إعادة الهيكلة التعريفية هذه في تطبيق نسب لرسم الاستيراد تتراوح بين 2,5 % و 30 %، وذلك وفقاً لما إذا كان المنتج المعني مستورداً بالكامل (2,5 %)، أو موضوع إنتاج محلي حصري (30 %)، أو مستورداً ومنتوجاً محلياً في آن واحد (10 % أو 17,5 %).



الخشب المستورد : تخفيض التعريفية الجمركية

كانت الضريبة المفروضة على الخشب المستورد، المحدثّة سنة 2012، تُطبق على القيمة الإجمالية للأثاث المعني، حتى عندما لا يمثل الخشب سوى نسبة ضئيلة من قيمته، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة اقتنائه بالنسبة للمستهلك..



ومن أجل تقليص سعر البيع، عمد إلى تخفيض معدل هذه الضريبة من 12 % إلى 6 % بالنسبة للمصنوعات الخشبية الواردة في الفصل 94 من تعريفية رسوم الاستيراد، مما يخفف من عبء جبايتهم ويجعل هذه المنتجات أكثر ولوجية في السوق.



مشروع أنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي : دعم جبائي وجمركي

تأكيداً لانخراط المغرب في المشاريع القارية الكبرى، تم إعفاء التجهيزات والمعدات والآليات الموجهة لمشروع «أنبوب الغاز الإفريقي - الأطلسي» (نيجيريا - المغرب) من رسم الاستيراد.

ويهدف هذا الإجراء، المعزز بعدم إخضاع هذه الواردات لتدابير الحماية التجارية، إلى تأمين الشروط التقنية اللازمة لإنجاز واستغلال هذا المشروع الاستراتيجي الرامي إلى إنشاء أنبوب غاز يصل إفريقيا بأوروبا، بالربط بين منصات غازية لعدد من البلدان الإفريقية.

مراجعة نسب رسم الاستيراد

وتهدف هذه التعديلات، التي تروم تصحيح بعض العيوب التعريفية وتكريس التوازن التعريفي، إلى حماية بعض الوحدات الصناعية والفلاحية المتضررة من الواردات، ودعم علامة «صنع في المغرب» وخلق فرص الشغل، وتشجيع الاستثمارات الوطنية في بعض القطاعات الواعدة، فضلاً عن تعزيز تطوير مجالات استراتيجية كالطاقات المتجددة والاقتصاد الدائري.

في إطار التكييف المستمر للسياسة التعريفية، وبغية الاستجابة بشكل أفضل للإكراهات الاقتصادية والصناعية والاجتماعية التي أخذها بعين الاعتبار قانون المالية لسنة 2025، تم تعديل ومراجعة نسب رسم الاستيراد المطبقة على بعض المنتجات، سواء بالرفع أو الخفض.

رفع رسم الاستيراد

▲ 200%	▲ 10%	▲ 17,5%	▲ 40%
200%	من 2,5% إلى 10%	من 10% إلى 17,5%	من 30% إلى 40%
بالنسبة لمنتجات القنب والقنب الصناعي	بالنسبة للألياف الاصطناعية المتقطعة من البولستر، ذات عيار أكبر من أو يساوي 3,78 ديسيتيكس وأقل من 22,22	بالنسبة للدهون والزيوت النباتية في عبوات ذات محتوى صافٍ أقل من أو يساوي 20 كلغ بالنسبة لكابلات الألياف البصرية	بالنسبة للزعفران

تخفيض رسم الاستيراد

▼ 2,5%	▼ 2,5%	▼ 10%	▼ 2,5%	▼ 17,5%
من 2,5% إلى 17,5%	من 2,5% إلى 30%	من 30% إلى 10%	من 30% إلى 2,5%	من 30% إلى 17,5%
بالنسبة للعاكسات الشمسية	بالنسبة لسلاك النحاس الأصفر	بالنسبة للصفائح المعدنية المطلية بالقصدير المستعملة في تصنيع السبورات البيضاء المغناطيسية	بالنسبة للمدخلات المستعملة في تصنيع المضخات	بالنسبة للنشا المعدل من الذرة

الضريبة الداخلية على الاستهلاك

في إطار مواصلة إصلاح وتحديث الضرائب غير المباشرة، تم إدخال تعديلات جديدة على الضريبة الداخلية على الاستهلاك بهدف تعزيز انسجامها وفعاليتها، وكذا تأطير أفضل لاستهلاك بعض المنتجات ذات التأثير الصحي أو الاقتصادي أو البيئي المرتفع.

ضريبة الاستهلاك على بدائل النيكوتين بدون تبغ والسجائر الإلكترونية أحادية الإستعمال

تم إحداث ضريبة داخلية على الاستهلاك بمعدل 220 درهم لكل 1000 غرام على أكياس النيكوتين (SNUS) التي تحتوي على خليط من النيكوتين والأعشاب والمنكهات والموجهة للامتصاص الفموي للنيكوتين، وكذا على السجائر الإلكترونية أحادية الاستعمال، سواء كانت تحتوي على النيكوتين أم لا، بمقدار 50 درهم للوحدة.



ويأتي هذا الإجراء في إطار حرص السلطات العمومية على حماية الصحة العامة، في ظل الانتشار المتزايد لهذه المنتجات البديلة للتبغ، وتقليص جاذبيتها واستهلاكها، خاصة لدى فئة الشباب.

إعادة فرض الضريبة على بعض أنواع الوقود الأحفوري

في إطار الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى حماية البيئة والتخفيف من آثار التغيرات المناخية، تم إلغاء الإعفاء من الضريبة الداخلية على الاستهلاك بالنسبة للفحم الحجري والفيول الثقيل المستخدمين في إنتاج الكهرباء. موازاة مع ذلك، تم رفع نسب هذه الضريبة بالنسبة لعدة منتجات طاقية، بهدف تشجيع اللجوء إلى الطاقات النظيفة.

الفحم الحجري :

من 6,48 إلى 12,48 درهم لكل 100 كلغ صافية



الفيول الثقيل :

من 18,24 إلى 24,48 درهم لكل 100 كلغ



البيتومين :

من 45 إلى 51 درهم لكل 100 كلغ



زيوت التشحيم :

من 228 إلى 243 درهم لكل 100 كلغ



الضريبة على السجائر: مواصلة الإصلاح

يقوم إصلاح الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على السجائر، المحدث سنة 2022، على الرفع التدريجي لمقادير الضريبة على مدى خمس سنوات، بهدف حماية صحة المستهلك وتعزيز المنافسة الشريفة وتقوية مداخيل الدولة.

وباعتبار سنة 2025 السنة الرابعة من هذا الإصلاح، تم اعتماد المقترحات التالية ابتداءً من فاتح يناير .

- 400 درهما بدل 275 درهم لكل 1000 سيجارة للعنصر المحدد للضريبة الداخلية على الاستهلاك
- 61% بدل 64% حسب مقدار الضريبة الداخلية على الاستهلاك
- 900,9 درهما بدل 826,7 درهم لكل 1000 سيجارة كحد أدنى للتحصيل

الضريبة على المنتجات المحلاة : دخول المرحلة الثانية حيز التطبيق

تم، بموجب قانون المالية لسنة 2024، اعتماد نظام ضريبي تدريجي على مدى سنتين يهتم بعض المنتجات التي تحتوي على سكر مضاف بهدف تشجيع الصناعات على تقليص نسبة السكر في منتجاتهم.

وقد دخلت المرحلة الثانية من هذا الإصلاح حيز التنفيذ ابتداءً من فاتح يناير 2025، حيث أصبحت هذه الضريبة تطبق وفق نسب ومستويات تحددها نسبة السكر في المنتجات المعنية.



الضريبة على القيمة المضافة

المنتجات الفلاحية وحيوانات التربية الموجهة

للاستهلاك : نظام جبائي تفضيلي

لمواجهة ارتفاع أسعار عدد من المواد الغذائية، الناتج أساساً عن الجفاف ونقص الموارد المائية وارتفاع تكاليف الإنتاج، اتخذت الحكومة خلال السنوات الأخيرة تدابير استثنائية الغاية منها ضمان تزويد السوق الوطنية بأسعار معقولة.

تدابير تشريعية وتجارية أخرى

توسيع نطاق العلامة الجبائية

بعد المشروبات الكحولية وغير الكحولية والتبغ المصنع، تم توسيع دائرة الوسم الجبائي ليشمل المنتجات التي تحتوي على السكر، ثم الغازوال والبنزين الممتاز.

وقد تم تأجيل تطبيق هذا الإجراء على المنتجات النفطية إلى غاية فاتح يناير 2028، بغاية تنزيله في أفضل الظروف مراعاة لخصوصياته التقنية.

كما طالت إلزامية العلامة الجبائية المنتجات المرتبطة بالتبغ والسوائل المستعملة في تعبئة السجائر الإلكترونية وبدائل النيكوتين بدون تبغ والسجائر الإلكترونية أحادية الاستعمال، التي أخضعت للضريبة الداخلية على الاستهلاك خلال سنة 2025.

وفي السياق ذاته، تقرر الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة؛ و تعليق رسم الاستيراد لفترة تمتد من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2025 ، وذلك بالنسبة لبعض الحيوانات الحية والمنتجات الزراعية.

ويُمنح هذا الامتياز الضريبي بناءً على طلب الفاعل الاقتصادي وفي حدود الحصص المقررة.

أبقار	150 000 رأس
أغنام	700 000 رأس
ماعز	20 000 رأس
جمال	15 000 رأس
أبقار للإنسال	20 000 رأس
عجلات	20 000 رأس
لحوم طازجة أو مبردة أو مجمدة (بقر، غنم، ماعز)	40 000 طن
أرز غير مقشور مستورد	55 000 طن
زيت الزيتون البكر والممتاز	20 000 طن

التراجع عن إعفاء الخميرة الجافة من الضريبة على القيمة المضافة

تم خلال سنة 2025 إلغاء الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد الذي كانت تستفيد منه الخميرة الجافة.

ويهدف هذا الإجراء إلى توحيد النظام الجبائي المطبق عليها سواء كانت مستوردة أو منتجة محلياً، وإرساء شروط منافسة أكثر إنصافاً لفائدة الفاعلين الاقتصاديين سواء المستوردين أو الصناعيين المحليين.

كأس العالم 2030 : نظام جبائي استثنائي لفائدة الفيفا

في أفق تنظيم كأس العالم 2030، تم إقرار نظام جبائي خاص أدرج ضمن مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، يقضي بإعفاء السلع والمعدات والبضائع المستوردة من طرف أو لفائدة تمثيلات الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) بالمغرب، وكذا الهيئات التابعة لها، من الضريبة على القيمة المضافة ومن رسم الاستيراد والرسوم الإضافية المرتبطة بتدابير الحماية التجارية.

ويعكس هذا الإجراء الإرادة الوطنية لتوفير وضمان أفضل الظروف اللوجستية لتنظيم هذا الحدث العالمي.



التدابير الوقائية

ألواح ألياف الخشب المكسوة

رسم إضافي محدد قدره درهم واحد لكل كيلوغرام، وذلك
لمدة 3 سنوات،
ابتداءً من 15 أبريل 2025

ألواح الخشب المكسوة

تمديد التدبير الوقائي المطبق إلى غاية
19 شتنبر 2028.

تكيف الإطار الزجري الجمركي

تعزيز إلزامية الأداء الإلكتروني

في إطار مواصلة رقمنة المساطر الجمركية، تم تعديل
مدونة الجمارك بموجب قانون المالية 2025 لتحفيز
الفاعلين الاقتصاديين على أداء الرسوم والمكوس
والغرامات عبر الوسائل الإلكترونية، لما توفره من ضمانات
في مجالات الأمن والتتبع والسرعة.



وينص هذا الإجراء على تطبيق زيادة ردية نسبة
1 %، مع حد أدنى قدره 1000 درهم، في حالة عدم
اللجوء إلى الأداء الإلكتروني، مع استثناء بعض الإدارات
والمؤسسات العمومية وبعض العمليات الخاصة.

كما تُستثنى كذلك الإيداعات النقدية المتعلقة
بالعمليات العرضية التي لا تكتسي طابعًا تجاريًا.

الحماية التجارية ودعم المنافسة المشروعة

بموازاة مع التدابير الجبائية والتعريفية، اعتمدت إدارة
الجمارك مجموعة من تدابير الحماية التجارية، بهدف
دعم المنافسة المشروعة وحماية بعض القطاعات من
الممارسات غير القانونية وآثار الواردات المكثفة من
المنتجات والسلع المنافسة.

التدابير المضادة للإغراق

أفران كهربائية منشأها تركيا

رسم نهائي لمكافحة الإغراق لمدة 5 سنوات على واردات
الأفران الكهربائية، المتنقلة وغير المدمجة، ذات سعة لا
تتجاوز 70 لتراً والموجهة للاستعمال المنزلي، وذلك بنسبة
32.82 % بالنسبة للمصدر

ITIMAT MAKINA SANAYI VE TICARET A.S.

وبنسبة 62.07 % بالنسبة لباقي المصدرين، وذلك ابتداءً من
03 يناير 2025

كلوريد البولي فينيل

منشأه الولايات المتحدة الأمريكية

رسم نهائي مضاد للإغراق لمدة 5 سنوات، بنسبة 24.88 %،
وذلك ابتداءً من 03 يناير 2025.

كلوريد البولي فينيل

منشأه جمهورية مصر العربية

رسم مؤقت لمكافحة الإغراق لمدة 4 أشهر، بنسبة 74.87 %
بالنسبة للمصدر

EGYPTIAN PETROCHEMICALS COMPANY

وبنسبة 92.19 % بالنسبة لباقي المصدرين
وذلك ابتداءً من 06 يونيو 2025

دفاتر

منشأها تونس

تمديد رسم مضاد للإغراق لمدة خمس (5) سنوات

معاقبة غياب العلامة الجبائية بالنسبة للغازوال والبنزين الممتاز

بعد أن امتدت إلزامية الوسم الجبائي لتشمل المنتجات البترولية، لا سيما الغازوال والبنزين الممتاز، أدرج التشريع الجمركي هذا المقتضى التنظيمي لضمان تطبيقه الفعلي.

وعليه، أضحي عدم احترام الفاعلين المعنيين لهذه الإلزامية يشكل مخالفة جمركية. ويهدف هذا الإجراء، الذي سيدخل حيز التنفيذ ابتداءً من فاتح يناير 2028، إلى ضمان الامتثال لهذا النظام، بالنظر إلى نتائجه الإيجابية، خاصة من حيث مداخل ميزانية الدولة، ومراقبة الواردات، وتتبع مسار المنتجات.

تخفيف العقوبات المطبقة على بعض الجنج الجمركية

في إطار هدف مزدوج يتمثل في تشجيع التسوية الودية للنزاعات الجمركية والتخفيف من قاعدة الديون المتعلقة بـ «البواقى استخلاصها» لفائدة الخزينة، أدخل قانون المالية لسنة 2025 تعديلات ترمي إلى التخفيف من الطابع الجزري المطبق على الجنج الجمركية من الدرجة الأولى والثانية.

وهكذا، تم تخفيض مبلغ بعض الغرامات، حيث انتقل من ضعف قيمة البضائع موضوع الغش التي ترصدها مصالح إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة إلى قيمتها مرة واحدة.

تشديد العقوبات المتعلقة بالأختام الجمركية

تم تضمين المدونة الجمركية بجنحة جمركية جديدة، إلى جانب غرامات خاصة، من أجل معاقبة حيازة أو توفير أو استعمال الأختام الجمركية دون مبرر، وذلك في خرق للمقتضيات التنظيمية والقانونية الجاري بها العمل.

ويأتي هذا التدبير استجابةً لضرورة التصدي لمختلف المناورات الاحتيالية التي عاينتها إدارة الجمارك، لا سيما فيما يتعلق بتداول واستعمال الأختام بطرق غير قانونية.



تأطير استرجاع المبالغ المؤداة بغير حق

في السابق، وعلى الرغم من تأطير القواعد المتعلقة بأداء وضمن وتحديد الرسوم والضرائب الجمركية، لم يكن هناك أي مقتضى صريح ينص على استرجاع المبالغ المستخلصة عند تصحيح أو إلغاء التصريح المفصل.

ولتدارك ذلك، تم اعتماد مقتضيات واضحة للاسترداد تكمّل الإطار القانوني الذي يكرسه قانون الجمارك بخصوص إرجاع المبالغ المؤداة بغير حق لفائدة الفاعلين المعنيين. مما يعزز الضمانات الممنوحة للملزمين ويكرس مؤاممة الإطار الوطني مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية.



العلاقات الدولية

في سياق دولي يشهد تطوراً متنامياً، تُدرج إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة عملها ضمن ديناميّة قائمة على تعزيز التعاون على الصعيد الدولي. ومن خلال انخراطها الفعّال، فهي ترسخ التزامها داخل المجتمع الجمركي على الصعيد الجهوي والقاري والدولي مساهمة بذلك في تحفيز الحوار وتثمين تقاسم الخبرات وتعزيز المعايير الدولية، مكرسة دورها في مسار تحديث الممارسات الجمركية ومواءمتها.



تعزيز الشراكات الاستراتيجية في المجال الجمركي

المملكة العربية السعودية

تم توقيع اتفاقية ثنائية بشأن الاعتراف المتبادل للفاعلين الاقتصاديين المعتمدين خلال الدورة الرابعة عشرة للجنة المشتركة المنعقدة في مكة المكرمة في الخامس من مارس 2025. وتهدف هذه الاتفاقية إلى توطيد التعاون الجمركي بين البلدين، مما يساهم في تبسيط المساطر الجمركية وتسريع المبادلات التجارية الثنائية.

الولايات المتحدة الأمريكية

في السابع عشر من يونيو بالرباط، تم إقرار انخراط الجمارك المغربية في البرنامج الأمريكي «مبادرة أمن الحاويات»، تجسد في توقيع إعلان مبادئ من طرف المدير العام لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة والمدير التنفيذي للعمليات الدولية والاستشارية بجهاز الجمارك وحماية الحدود الأمريكية.

يُوسّع هذا الإطار التعاقدى الجديد نطاق برنامج المبادرة المذكورة، المعتمد في أبرز الموانئ العالمية، ليشمل الموانئ المغربية التي ستنضم إلى شبكة موانئ البحر الأبيض المتوسط المُصنّفة مسبقاً ضمن هذا البرنامج، ومن بينها الجزيرة الخضراء (إسبانيا)، مرسيليا (فرنسا) وجويا تاورو (إيطاليا).



روسيا

على هامش الدورة الثامنة للجنة المشتركة الحكومية المغربية-الروسية للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني، تم توقيع بروتوكولين في السابع عشر من أكتوبر بموسكو: يتعلق الأول بتبادل الوثائق والمعلومات في مجال القيمة الجمركية، ويهم الثاني التعاون وتبادل المعلومات والمساعدة المتبادلة في إطار النظام الموحد للتفضيلات التعريفية للاتحاد الاقتصادي الأوراسي، مما يُجسّد محطة جديدة في مسار تعزيز الشراكة الثنائية.

الصين

بمناسبة الدورة السابعة للجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني، التي عُقدت يومي 15 و 16 دجنبر في بكين، اتفق الجانبان المغربي والصيني على إرساء تعاون جمركي ثلاثي لصالح الدول الإفريقية. وتمت مناقشة التفاصيل العملية لهذه المبادرة بشكل معمق خلال اجتماع ثنائي عقد في 17 دجنبر بمقر إدارة الجمارك الصينية. وسيتمحور النظام المتفق عليه حول البرنامج المغربي AfriDou@ne وصندوق التعاون الجمركي الصيني (FCD-Chine)؛ مما يعكس إرادة مشتركة لتقوية الدعم لفائدة الإدارات الجمركية الإفريقية.

العمل داخل المجتمع الجمركي الجهوي والدولي

مساهمة إدارة الجمارك في إطلاق المجلس العربي للشؤون الجمركية

تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، تم سنة 2025 تأسيس المجلس العربي للشؤون الجمركية ليحل محل الاجتماع السنوي للمدراء العاملين للجمارك العربية.

ويضمّ هذا المجلس رؤساء السلطات الجمركية والمدراء العاملين للجمارك في الدول العربية. وتشمل مهامه الإشراف على عمل اللجان الجمركية، لا سيما تلك المكلفة بتبسيط المساطر، وتنظيم العبور بين الدول العربية، وتطبيق النظام العربي الموحد، وإدارة صفة الفاعل الاقتصادي المعتمد، فضلاً عن دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في الأنشطة الجمركية.



تكريم إدارة الجمارك المغربية في منتدى الجمارك PACT 2025

في إطار تعزيز التعاون الجمركي بالقارة الأفريقية، نظمت الجمارك النيجيرية في أبوجا، خلال الفترة الممتدة من 17 إلى 19 نونبر، منتدى الجمارك PACT 2025 (الشراكة الجمركية للتعاون الإفريقي في مجال التجارة)، بشراكة مع البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد (Afreximbank) وبدعم من المنظمة العالمية للجمارك.

جمع هذا اللقاء ذو الطابع القاري ما يقارب ثلاثين وفدًا جمركيًا إفريقيًا، من بينهم 22 مديرًا عامًا في المنصب، إلى جانب صناع القرار من القطاع العام وممثلين عن القطاع الخاص، كما جسّد إرادة مشتركة لتوثيق التعاون الجمركي.

وفي إطار جلسة حوارية بعنوان "حوار قادة الجمارك الإقليميين"، استعرضت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة خبرتها وأفضل ممارساتها داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مسهمة بذلك في إغناء النقاشات حول آفاق التكامل وتسهيل التجارة بين الدول الإفريقية.



الاجتماعات المؤسسية الإقليمية والدولية

المكان والتاريخ	الموضوع
بروكسيل، 27-31 يولي، 12-16 مايو، و 8-12 شتنبر	الاجتماعان الحادي والسبعون والثاني والسبعون لفريق مشاريع المنظمة العالمية للجمارك المكلف بنموذج البيانات
بروكسيل، 5 - 7 فبراير	الدورة الثالثة والأربعون للجنة التقنية المكلفة بقواعد المنشأ داخل المنظمة العالمية للجمارك
القاهرة، 23 فبراير	الاجتماع الحادي والستون للمدراء العامين للجمارك بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
القاهرة، 24 فبراير	الاجتماع الخامس والأربعون للمدراء العامين للجمارك العربية
بروكسيل، 26 - 28 فبراير	الاجتماع السادس عشر للجنة تعزيز القدرات للمنظمة العالمية للجمارك
كينشاسا، 7 - 9 أبريل عن بُعد	الاجتماع التاسع للجنة الفرعية «تسهيل التجارة، التعاون الجمركي والعبور» لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية
بروكسيل، 7 - 11 أبريل، 13-17 أكتوبر	الدورتان الستون والحادية والستون للجنة التقنية للتقييم الجمركي داخل المنظمة العالمية للجمارك
كينشاسا، 10-11 أبريل عن بُعد	الاجتماع التاسع للمدراء العامين للجمارك في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية
19 ماي، عن بُعد	الاجتماع الاستثنائي الأول للمدراء العامين للجمارك العربية
16 يونيو، عن بُعد	الاجتماع الثاني والستون للمدراء العامين للجمارك بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
بروكسيل، 26 - 28 يونيو	الدورتان المئة والخامسة والأربعون والمئة والسادسة والأربعون لمجلس المنظمة العالمية للجمارك
القاهرة، 7 يوليوز	الاجتماع الاستثنائي الثاني للمدراء العامين للجمارك العربية
كيغالي، 26-29 غشت	اللجنة الفرعية «تبسيط المبادلات والتعاون الجمركي والعبور» لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية - دورة مخصصة لمشروع "شهادة المنشأ الإلكترونية"
بروكسيل، 12-14 نونبر	الاجتماع الثاني والثلاثون لمجموعة العمل حول برنامج SAFE للمنظمة العالمية للجمارك

العمل الجمركي في خدمة التعاون جنوب-جنوب

جعلت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة خبرتها في خدمة التعاون جنوب-جنوب، من خلال مواكبة الدول الإفريقية الشريكة من أجل تحديث إداراتها.

زيارات إلى إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

البلدان الشريكة	الوفد	موضوع الزيارة	التاريخ
الكاميرون	وفد من وزارة الاقتصاد والتخطيط وإعداد التراب بجمهورية الكاميرون	الاطلاع على التجربة المغربية في إرساء نظام معلوماتي إحصائي متكامل وذكي خاص بالصادرات الكاميرونية	24 يونيو
الكونغو	وفد برئاسة المدير العام للجمارك والضرائب غير المباشرة، مرفوقاً بمديرة الموارد البشرية ومدير المركز الجهوي للتكوين التابع للمنظمة العالمية للجمارك.	زيارة إلى معهد التدريب الجمركي لاستكشاف مجالات جديدة للتعاون في مجال التكوين	16 أكتوبر
جمهورية الكونغو الديمقراطية	وفد عن المديرية العامة للجمارك والضرائب غير المباشرة	مواكبة وتتبع المتدربين المسجلين في التكوين الأساسي لأطر التفتيش الجمركي بمعهد التدريب الجمركي بالمغرب، مع تحديد آفاق جديدة للتعاون الأكاديمي والتقني	28 - 29 أكتوبر

بها المنظمة العالمية للجمارك لفائدة عدد من الإدارات الجمركية الشريكة. وفي هذا السياق، وخلال سنة 2025، قامت الجمارك المغربية بتعبئة نخبة من خبرائها ووضعهم رهن إشارة المنظمة للمساهمة من خلال المهام المذكورة أدناه :

بعثات خبراء إدارة الجمارك و الضرائب غير المباشرة في إطار المنظمة العالمية للجمارك

تواصل إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة اضطلاعها بدور فاعل في دعم برامج تعزيز القدرات التي تبادر

الورشة	المكان والتاريخ
ورشة لتعزيز القدرات لفائدة بلدان شمال وغرب إفريقيا حول برامج الفاعلين الاقتصاديين المعتمدين	تونس 14 - 16 أبريل
ورشة حول برنامج تطبيق المراقبة على المبادلات ذات الطبيعة الاستراتيجية	قطر أبريل - 1 ماي
ورشة تدريب المدربين لفائدة دول اتحاد المغرب العربي	المغرب 26 - 30 مايو
ورشة تشخيصية لفائدة الجمارك بمدغشقر	مدغشقر 20 - 16 يونيو
ورشة تكوينية حول قواعد المنشأ لفائدة المديرية العامة للجمارك في جزر القمر	جزر القمر 28 يوليو - 1 غشت
دورة تدريبية حول الأسلحة الصغيرة والخفيفة (ALPC) لفائدة الجمارك التونسية	تونس 15 - 19 شتنبر
ورشة تكوينية حول قواعد المنشأ لفائدة المديرية العامة للجمارك في جيبوتي	جيبوتي 22-26 شتنبر

برامج التعاون

إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة - سويسرا - المنظمة العالمية للجمارك : نحو برنامج لتسهيل التجارة العالمية

وفي هذا الإطار، جرت أول مهمة مساعدة خلال الفترة الممتدة من 19 إلى 23 ماي 2025 بمقر إدارة الجمارك حول موضوع: "المساعدة في مجال المراقبة وإحداث تكنولوجيا تحليل المخاطر والإستهداف تقوم على الذكاء الاصطناعي"، وقد ترأس حفل افتتاح هذه المهمة السيد المدير العام لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة وسفير سويسرا لدى المغرب.

تم اختيار المغرب للاستفادة من البرنامج العالمي لتسهيل التجارة «Global Trade Facilitation Programme» SECO-OMD، وهي مبادرة مشتركة بين أمانة الدولة للاقتصاد بسويسرا (SECO) والمنظمة العالمية للجمارك.

يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع وتسهيل التجارة العالمية للدول المستفيدة من خلال تطبيق وتفعيل إداراتها الجمركية للمعايير الدولية ولأفضل الممارسات المتعلقة بالاستيراد والتصدير والعبور.



مساهمات أخرى لإدارة الجمارك

في سياق برامج التعاون بين الإدارات الجمركية، حرصت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة سنة 2025 على المشاركة الفعالة في عدد من آليات التعاون أبرزها:

الدورة	المكان والتاريخ
الدورة السابعة والخمسون لمؤتمر وزراء المالية الأفارقة	أديس أبابا 12 - 14 مارس 17 - 18 مارس
الدورة الأولى للجنة التجارية المشتركة بين المغرب وموريتانيا	نواكشوط 25 أبريل
الدورة الرابعة عشرة للجنة التجارية المشتركة بين المغرب والمملكة العربية السعودية	مكة 4 - 5 مارس
الدورة السابعة للجنة المشتركة بين المغرب وسلطنة عُمان	مسقط 13 أبريل
الدورة السابعة للجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني بين المغرب والصين	بكين فاتح دجنبر

الحكمة وتعزيز القدرات

في سنة 2025، واصلت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة تعزيز حكمتها، بما ينسجم مع أولوياتها الاستراتيجية، من خلال التركيز على الأداء وتحديث أساليب التدبير. وفي هذا الإطار، تم تعزيز تنمية القدرات، مع إعطاء أولوية خاصة للتكوين، بهدف تقوية الكفاءات، ومواكبة تطور المهن، وضمان استمرارية أداء المهام.

موازة مع ذلك، تم تعزيز القيادة الاستراتيجية عبر تحسين آليات التتبع والتقييم، مما أتاح تحكماً أفضل في مدى تقدم المشاريع والبرامج، وساهم في اتخاذ قرارات أكثر استباقية. كما تم تطوير التواصل المؤسسي لضمان توفير معلومات واضحة ومنتظمة، وتحسين مواكبة المرتفقين.



تطوير الرأس مال البشري وتعزيز قدراته

من جهة أخرى، تم إعادة انتشار 119 مسؤولاً وتنقيل 570 عنصرًا نحو وظائف ومناطق ذات أولوية، مما يعكس تنظيمًا يوازن بين التأطير والخبرة التقنية والحضور الميداني الفعّال.

تحفيز المسارات المهنية وتعزيز التميز

أضحى مسار الحياة المهنية، المعمول به منذ سنوات، يمكن من التوفيق بين آفاق التطور الوظيفي للأعوان والأولويات الاستراتيجية للإدارة، مع تشجيع المركبة الداخلية ومواصلة إعداد الخلف لشغل المناصب الحيوية.

وفي هذا الإطار، استفاد 3173 عونًا من الترقية في الدرجات والرتب العليا، وتم تعيين 83 مسؤولًا جديدًا. كما عملت الجمارك على تعزيز ثقافة التميز عبر منح جوائز تقديرية لأفضل الإنجازات في مجال محاربة الغش والتهريب.



ومن خلال الربط بين التطور المهني والاعتراف بالاستحقاق، ساهمت هذه الإجراءات في تعزيز الانخراط في التوجهات الاستراتيجية وتحسين الأداء، فريدًا كان أم جماعيًا.

الموارد البشرية بالأرقام

جمركي إلى غاية 31 دجنبر 2025

7323

من أعوان الفيالق

59%

معدل التأطير

38%

نسبة تمثيلية النساء

25%

إرساء تنظيم مرّن لاستباق المشاريع الهيكلية للمملكة

في سياق يتسم بارتفاع مستمر للمبادلات التجارية، وتطور البنيات التحتية للموانئ والمطارات، وكذا إرساء مشاريع هيكلية كبرى (منصات مينائية جديدة، توسعة المطارات، مناطق التسريع الصناعي، تعزيز الربط البحري، ورقمنة الخدمات)، واصلت الإدارة تعزيز قدراتها البشرية لضمان حضور مكثف في المواقع الاستراتيجية، وضمان استمرارية الخدمة، وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

ولهذا الغرض، ونظرًا للحاجيات المستجدة والإحالات المتوقعة على التقاعد، عززت الجمارك صفوفها بتوظيف 1200 عون إضافي.

تحديث الفيالق لتحسين الفعالية الميدانية والأمن

واصلت الإدارة هيكلة وتحديث منظومة الفيالق، بهدف الاستجابة بشكل أفضل للمتطلبات المتزايدة في مجال محاربة الغش والتهريب. وقد تجلت إعادة التنظيم في إحداث قيادات جهوية جديدة للجمارك، وإنشاء فيالق جهوية للجمارك، وتجميع الفيالق في هياكل موسعة، وحذف الهياكل المخصصة حصريًا للمراقبة.

كما تمت مراجعة الإطار التنظيمي المتعلق بتسليح الفيالق بهدف توضيح المسؤوليات، وتوحيد الوثائق، وتعزيز تتبع العمليات، مما يساهم في تأمين أفضل لتدبير الأسلحة واستعمالها، وصرامة أكبر في ممارسة المهام المرتبطة بها.





وقد تم دعم هذه الدينامية عبر تحيين مرجع نقاط الخدمة وإدماجه في النظام المعلوماتي للجمارك، مما أتاح تخطيطاً أكثر نجاعة للتدخلات. كما تم أيضاً تعزيز متابعة الأنشطة، لاسيما من خلال تقييم استعمال الكاميرات المحمولة.

وأخيراً، تجسد تحديث تدبير الفيالق أيضاً في رقمنة 98 % من سجلات تدوين العمليات الخاصة بها، وتطوير نظام التدبير المخصص لها، مما عزز المراقبة الداخلية وموثوقية البيانات والأداء العام لهذه المنظومة.

تكوين جمركيين أكفاء يجمعون بين الانضباط والخبرة

تعزيز التعاون في مجال التكوين لتبادل أفضل للخبرة الجمركية

وعياً منها بأن التعاون يشكل رافعة لتسريع تحديث وتبادل الممارسات الفضلى، عززت الإدارة خلال سنة 2025 شراكاتها الدولية. وفي هذا الإطار، استقبلت 84 متدرباً أجنبياً يمثلون 17 جنسية في إطار الدورة الدولية للتكوين الأساسي، مع مشاركة غير مسبقة لجمهورية غامبيا هذه السنة.

وقد ساهمت هذه المبادرة في تثمين الخبرة المغربية، وتوطيد التعاون جنوب-جنوب، وضمان نقل نوعي للكفاءات، بما مجموعه 14544 يوم تكوين، مما ساعد المشاركين على استيعاب المعايير الجمركية الدولية.



إعداد الموظفين الجدد لمتطلبات العمل الجمركي

في سنة 2025، أتاح التكوين الأساسي، القائم على دورتين ذات طابع عسكري وجمركي، تأهيل 2 091 من الموظفين الجدد، بما في ذلك 23% من النساء، وتمكينهم من اكتساب المهارات التقنية والميدانية والسلوكية اللازمة لممارسة مهامهم. شملت الدورة العسكرية 1975 مشاركاً، بإجمالي 84228 يوم تكوين. أما التكوين الجمركي الأساسي، فقد استفاد منه 1043 مشاركاً (مفتشون، مهندسون، حراس)، بما مجموعه 122833 يوم تكوين، همت التقنيات والإجراءات الجمركية الرئيسية.

إلى جانب التكوين التقني، عززت الجمارك البعد الأخلاقي والمؤسساتي للتكوين، بهدف ترسيخ قيم النزاهة والمسؤولية والحياد واحترام الأخلاقيات لدى الأعوان منذ الالتحاق بالوظيفة، وضمان ممارسة تتوافق مع متطلبات المرفق العام، مع تعزيز ثقة المرتفقين.

وفي السياق ذاته، استفاد 114 عوناً، من بينهم 35 من الإنث، من تأطير خاص تحضيراً لأداء القسم أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس. تمثل هذه المرحلة التزامهم ومسؤوليتهم وتحليهم بروح الواجب الوطني أثناء أداء المهام الجمركية.



تعزيز الحكامة وتحسين التواصل والعلاقة مع المرتفقين

توطيد القيادة الاستراتيجية لتنفيذ محكم وموجه نحو النتائج

في إطار التدبير الاستراتيجي، يتم إجراء مراجعة ربع سنوية للمشاريع، مما يتيح تقييم التقدم المحرز، وتحديد نقاط اليقظة، واتخاذ التعديلات اللازمة عند الاقتضاء. كما تمت مواكبة رؤساء المشاريع لتعزيز مهاراتهم، خاصة في تدبير المخاطر والبرمجة الميزانية، وتوحيد الممارسات عبر تحديد احتياجات التكوين.

في مجال تدبير الأداء، تم توسيع نطاق التعاقد مع المصالح اللامركزية على المستوى دون الجهوي، بفضل مسطرة جديدة توحد الممارسات وتعزز تتبع الالتزامات. وبالتوازي، تم إثراء أدوات القيادة بلوحات قيادة جديدة متاحة للمسؤولين الجهويين، تمكنهم من تتبع نشاط المصالح الخاضعة لهم ومقارنة أدائهم.



هيكلة وتحديث حكمة المعلومات خدمة للأداء

خلال سنة 2025، تواصل تفعيل حكمة المعلومات، بضمن تدبير موثوق وآمن لها، من إنتاجها إلى أرشفتها. وقد ساهمت أيضًا في توحيد ممارسات الأرشفة وتعزيز تتبع الوثائق.

وفي هذا الإطار، مكن المشروع الوطني لمعالجة الأرشيف المادي الوسيط من تصفية وتنظيم الأرشيفات. تم تعبئة أكثر من 250 عون جمارك لتنظيم وفرز وإيداع وترشيد الوثائق، مما أسفر عن معالجة أكثر من مليوني ملف، مع تحسين فضاءات الحفظ وتتبع أفضل للتدفقات. كما تم تحسين التطبيق المعلوماتي المخصص لتدبير الأرشيف لمواكبة هذه العملية، مما أتاح تدبيرًا أكثر انسيابية وأمانًا للأرشيف. وقد تم تطعيم هذا التطبيق خلال سنة 2025 بحوالي 750 ألف ملف جديد.

ساهم التكوين المستمر والعرضي، المدعوم بالتقنيات الجديدة، في تعزيز كفاءات أعوان الجمارك. وفي هذا الإطار، استفاد 1160 مشاركًا من 7969 يوم تكوين في مجالات مختلفة مثل المراقبة عبر الماسح الضوئي، والمنازعات الجمركية، والتدقيق وتقنيات البحث. كما استفاد 991 عونًا من تكوينات عرضية (1759 يوم تكوين)، مما طور كفاءات تكميلية وعزز تعدد المهارات.

ومواكبة لهذه الإجراءات، أُنشأت المنصة الإلكترونية «إي-تكوين» لـ 365 عونًا متابعة 46 دورة تدريبية عن بُعد شملت 35 موضوعًا. كما تابع 180 مشاركًا وحدات عن بُعد تتعلق بالإطار القانوني للمنتجات الصيدلانية والأجهزة الطبية. وقد ضمن هذا النهج استمرارية التعلم، والتكيف مع القيود الميدانية، ونقلًا موحّدًا للمعرفة.

المؤشرات الرئيسية للتكوين في 2025

- 114 متدربًا أدوا القسم أمام صاحب الجلالة الملك، من بينهم 35 امرأة.
- 84 متدربًا من 17 جنسية في الدورة الدولية للتكوين الأساسي، بما مجموعه 14544 يوم تكوين.
- 1975 مشاركًا في التكوين العسكري الأساسي، بما مجموعه 84228 يوم تكوين.
- 1043 مشاركًا في التكوين الجمركي الأساسي، بما مجموعه 122833 يوم تكوين.
- 1160 مشاركًا في التكوين المستمر، بما مجموعه 7969 يوم تكوين.
- 991 مشاركًا في التكوينات العرضية المنظمة من طرف معهد المالية.
- 365 مشاركًا في التكوينات عن بُعد عبر منصة «إي-تكوين».
- 180 مشاركًا في 4 دورات عن بُعد حول المنتجات الصيدلانية والأجهزة الطبية.
- 454 مستفيدًا و509 مشاركة في إطار الشراكات الوطنية والدولية.
- 159 مؤطرًا ومكونًا يشكلون الهيئة التعليمية.

وفيما يخص الاستقبال عن بُعد، استفادت خلية الاستقبال الهاتفي والإلكتروني من تأطير وتتبع مكثفين، مما ساهم في الحفاظ على مستوى جيد من الأداء، حيث بلغت نسبة الإجابة على المكالمات الهاتفية 92%، ومتوسط وقت معالجة الملتزمات أقل من يومين. من جهة أخرى، أكد الاستطلاع نصف السنوي الذي أجري سنة 2025 لدى مرتفقي المنصات الإلكترونية استقرار معدل الرضى في 79%، مما يعكس الحفاظ على مستوى الجودة الملموسة.

تحسين التواصل المؤسساتي

شكل التواصل الخارجي، الذي يتم تنشيطه عبر عدة قنوات، رافعة أساسية لإخبار ومواكبة المرتفقين. فقد ساهم نشر الدوريات والقرارات لفائدة الشركاء ووسائل الإعلام، والتحديث المنتظم للبوابة الإلكترونية المؤسسية، وطرح فيديوهات مبسطة للتأسيس والتوعية، فضلاً عن تحيين المنشورات، في تسهيل الولوج إلى المعلومة، لاسيما لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج.



وقد جسدت عملية «مرحبا 2025» هذه المقاربة، من خلال محتويات رقمية وسمعية بصرية تهدف إلى تبسيط المساطر الجمركية، وتسهيل العبور على مستوى الحدود، وتعزيز صورة الجمارك.

خلال السنة نفسها، حضرت الجمارك تظاهرات كبرى (جيتكس، الملتقى الدولي للفلاحة، اليوم الوطني للمهاجر) عبر تنظيم أروقة إعلامية، عززت التفاعل والنقاش مع الزوار حول المساطر والإجراءات والتبسيطات الجمركية.



أما بخصوص كأس الأمم الإفريقية 2025، هذا الحدث الرياضي القاري البارز، فقد حرصت الجمارك، بالإضافة إلى تعزيز تواجد أعوانها بجميع نقاط عبور المسافرين، على ضمان تواصل موسع عبر وسائل ملائمة (الملصقات، البوابة الإلكترونية، شبكات التواصل الاجتماعي)، بهدف ضمان وضوح الرسائل الموجهة للوافدين على المملكة عند الوصول أو المغادرة.

وفي نفس السياق، كثفت الجمارك استعمال وسائل التواصل الاجتماعي، بهدف تنويع قنوات تواصلها المؤسساتي، وتوسيع نطاق نشر المعلومة، وتعزيز التفاعل مع المرتفقين المستفيدين من خدماتها.



من جهة أخرى، تم تأمين يقظة تنظيمية وإعلامية، أسفرت عن نشر حوالي 40 جريدة رسمية، و50 نصاً تنظيمياً، وأكثر من 6000 مقال صحفي، بهدف إمداد المصالح بالمعلومات ودعم اتخاذ القرار.



المؤشرات الرئيسية لمشروع معالجة الأرشفات

مديريات جهوية	10
موقع أرشيف شملته العملية	69
عون جمارك تمت تعبئتهم	254
متراً طويلاً من الأرشيف تمت معالجته	20657
مليونني ملف تمت أرشفته	02

تعزيز قنوات العلاقة مع المرتفقين

خلال سنة 2025، واصلت الجمارك في سنة 2025 هيكلة وتحديث علاقتها مع المرتفقين، بهدف ضمان خدمة متاحة وفعالة على كافة التراب الوطني. ولهذا الغرض، تم تعميم مسطرة جديدة للاستقبال المباشر على المديريات الجهوية، لتأطير أفضل لاستقبال وتوجيه المرتفقين. وقد ساهم هذا الإجراء في معالجة أكثر توحيداً للزوار، خاصة خلال فترات الذروة.



مقتطف عن الجهات



المديرية الجهوية لطنجة-تطوان-الحسيمة

مكافحة الغش التجاري

1513,4 مليون درهم
مداخل إضافية (مراقبة القيمة)



134,3 مليون درهم
رسوم و مكوس محصلة
(مراقبة آنية)



205 مليون درهم
رسوم و مكوس متجانف عنها
(مراقبة بعدية)



التخليص والمداخل الجمركية

17 مليار درهم
مداخل القيمة
المضافة



30,1 مليار درهم
مداخل جمركية



1,064 مليون
تصريح مفصل
للسلع تم اكتتابه



مراقبة المسافرين

54,5 مليون درهم
غرامات مستخلصة



57,3 مليون درهم
قيمة العملات المحجوزة



119,1 مليون درهم
رسوم و مكوس محصلة



الموارد البشرية

31%
أطر



20%
نساء



67%
أعوان فيالق



1452
جمركي



أبرز الإنجازات

إحداث مديرية المراقبة عن بُعد

في إطار متابعة عملية إعادة تنظيم المديرية الجهوية لطنجة-تطوان-الحسيمة، تم إحداث، في شهر يوليوز 2025، مديرية مخصصة للمراقبة عن بُعد. ويهدف هذا الإجراء إلى تجميع مهام المراقبة عن بُعد داخل بنية تنظيمية واحدة، وتحسين تنسيق الإجراءات المرتبطة بعمليات الاستيراد والتصدير، وكذلك مراقبة القيمة.

التخليص والمداخيل الجمركية

عرف النشاط التجاري على مستوى المديرية الجهوية لطنجة-تطوان-الحسيمة ارتفاعاً ملحوظاً، حيث ارتفع عدد التصاريح بنسبة 4%. أما التصاريح المتعلقة بالتصدير، والتي تمثل 52% من مجموع التصاريح، فقد سجلت بدورها زيادة بنسبة 3%.

وقد بلغت المداخيل الجمركية التي قامت هذه المديرية بتحصيلها خلال سنة 2025 ما مجموعه 30,15 مليار درهم، مسجلة بذلك ارتفاعاً بنسبة 14% مقارنة بسنة 2024.

وسجلت مداخيل الضريبة على القيمة المضافة 17 مليار درهم، ومداخيل الضريبة الداخلية على الاستهلاك إلى 8,34 مليار درهم، مسجلة زيادات بنسبة 19% و 10% على التوالي مقارنة بالسنة السابقة، أما المداخيل المتأتية من رسوم الاستيراد فقد سجلت تراجعاً طفيفاً بنسبة 3%، حيث بلغت 2,95 مليار درهم مقابل 3,03 مليار درهم سنة 2024.

مكافحة الغش التجاري

قامت المديرية الجهوية بتكثيف جهودها في مجال مكافحة الممارسات الاحتيالية، مما أسفر عن تحقيق مداخيل إضافية بلغت 1,7 مليار درهم، بزيادة قدرها 17% مقارنة بسنة 2024.

كما مكّنت عمليات المراقبة الآنية من استخلاص 1,5 مليار درهم من الرسوم والمكوس الإضافية الناتجة عن مراقبة القيمة، إضافة إلى 134,3 مليون درهم في إطار باقي عمليات المراقبة، مسجلة بذلك زيادات نسبية بلغت 40% و 12% على التوالي. في المقابل، سجلت عمليات المراقبة البعدية ما مجموعه 205 مليون درهم من الرسوم والمكوس المتجانف عنها، أي بتراجع يُقدر بنسبة 23%.

مراقبة المسافرين

شهدت جهة طنجة-تطوان-الحسيمة تدفقاً مهماً للمغاربة المقيمين بالخارج خلال عملية مرحبا 2025، حيث بلغ عدد المسافرين المسجلين 3,38 مليون مسافر، وهو مستوى يقارب ما تم تسجيله خلال السنة الماضية.

وقد مكّنت عمليات المراقبة الجمركية للمسافرين من تحصيل 119,1 مليون درهم من الرسوم والمكوس، 54,5 مليون درهم من الغرامات، فضلاً عن حجز عملات أجنبية تُقدر قيمتها بنحو 57,3 مليون درهم.



ومن بين العمليات البارزة في هذا المجال، تلك التي تم تنفيذها بنقطة العبور باب سبتة، والتي أسفرت عن حجز مبلغ 67 ألف يورو غير مصرح به.

مكافحة التهريب والاتجار غير المشروع بالمخدرات

خلال سنة 2025، أسفرت الجهود المبذولة من طرف فرق المديرية الجهوية في مجال مكافحة التهريب عن حجز عدة شحنات من البضائع غير المصرح بها، تُقدر قيمتها الإجمالية بحوالي 45,7 مليون درهم، دون احتساب وسائل النقل.

كما تم تسجيل نتائج مهمة في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات، حيث تم حجز 39,77 طنّاً من القنب الهندي، و 362 ألف قرص مهلوس، إضافة إلى 53 كيلوغراماً من المخدرات الصلبة.



مديرية الجمارك لميناء طنجة المتوسط

مكافحة الغش التجاري

1443 مليون درهم
مداخل إضافية (مراقبة القيمة)



121,3 مليون درهم
رسوم و مكوس محصلة
(مراقبة آنية)



99,8 مليون درهم
غرامات محصلة
(مراقبة آنية)



التخليص والمداخل الجمركية

10,5 مليار درهم
مداخل القيمة
المضافة



18,23 مليار درهم
مداخل جمركية



585,7 ألف
تصريح مفصل
للسلع تم اكتتابه



حركة المسافرين عبر الحدود

237,2 ألف مركبة عند الدخول
228,2 ألف مركبة عند المغادرة



701,4 ألف مسافر عند الدخول
694,9 ألف مسافر عند المغادرة



الموارد البشرية

26%
أطر



13%
نساء



74%
أعوان فيالق



571
جمركي



أبرز الإنجازات

التخليص والمداخيل الجمركية

وقد مكنت هذه المراقبة كذلك من ضبط عدد من القضايا النوعية، من أبرزها حجز 5,7 كيلوغرام من الذهب عند الدخول كانت مخبأة داخل سيارة.



مكافحة التهريب والتجارة غير المشروعة

في إطار الجهود المتواصلة لمكافحة التهريب والأنشطة غير المشروعة، تمكنت مديرية الجمارك بميناء طنجة المتوسط من إحباط عدة محاولات للاستيراد غير المشروع شملت أصنافاً مختلفة من السلع.

وعلى سبيل المثال، فقد أسفرت إحدى العمليات عن حجز مجموعة من المنتجات، من بينها السجائر الإلكترونية والعطور والمواد الغذائية، بقيمة إجمالية تقدر بـ 8,47 مليون درهم، مما ترتب عنه 4,72 مليون درهم من الرسوم والمكوس المتجانب عنها.



كما تم إحباط محاولة أخرى للاستيراد غير المشروع همت 12 528 وحدة من غاز أكسيد النيتروز، قدرت قيمتها الإجمالية بـ 5,57 مليون.

ومن جهة أخرى، تمكنت عناصر الجمارك التابعة لميناء طنجة-المتوسط من إحباط عملية احتيالية تتعلق باستيراد هواتف ذكية وشواحن بقيمة تناهز 3,9 مليون درهم، نتج عنها رسوم ومكوس بلغت 1,8 مليون درهم.

خضعت مديرية الجمارك لميناء طنجة-المتوسط لتغيير تنظيمي عقب إحداث مديرية المراقبة عن بُعد التابعة للمديرية الجهوية طنجة-تطوان-الحسيمة، حيث تم إلحاق بعض الأمور بالصرف التابعة لمديرية الجمارك لميناء طنجة-المتوسط لهذه المديرية الجديدة.

هذا التعديل التنظيمي أثر على المداخيل الجمركية التي حصلت عليها مديرية الجمارك لميناء طنجة-المتوسط والتي انخفضت من 24,44 مليار درهم سنة 2024 إلى 18,23 مليار درهم، أي بانخفاض قدره 25%.

حسب بنود الميزانية، سجلت مداخيل الضريبة على القيمة المضافة 10,5 مليار درهم، والضريبة الداخلية على الاستهلاك 4,57 مليار درهم، ومداخيل رسوم الاستيراد 2,06 مليار درهم.

مكافحة الغش التجاري

أسفرت عمليات مراقبة القيمة المنجزة خلال سنة 2025 عن استخلاص 1,44 مليار درهم من الرسوم والمكوس، مسجلة زيادة قدرها 43% مقارنة بالسنة السابقة.

كما مكنت عمليات المراقبة الآنية، دون احتساب مراقبة القيمة، من تحصيل 123,8 مليون درهم من الرسوم والمكوس، بارتفاع نسبته 16% بينما بلغت الغرامات المطبقة 99,8 مليون درهم.

وفيما يخص المراقبة البعدية، قام أعوان مديرية الجمارك لميناء طنجة-المتوسط بإجراء عدة تحقيقات أسفرت عن 49,1 مليون درهم من الرسوم والمكوس المتجانب عنها.



مراقبة المسافرين

شهدت حركة العبور خلال عملية مرجحاً 2025 انخفاضاً بنسبة 14% بشكل عام. ورغم هذا الانخفاض، فقد أسفرت عمليات مراقبة المسافرين عن تحصيل 109,5 مليون درهم من الرسوم والمكوس، إضافة إلى 28,2 مليون درهم من الغرامات. كما بلغت القيمة التقديرية للعمليات الأجنبية المحجوزة 22,6 مليون درهم.



المديرية الجهوية الدار البيضاء سطات

مكافحة الغش والتهرب

4,7 مليار درهم
مداخل إضافية (مراقبة القيمة)



314,1 مليون درهم
رسوم و مكوس متجانف عنها
(مراقبة بعدية)



188,2 مليون درهم
قيمة تقديرية
للبنائع المحجوزة



التخليص والمداخل الجمركية

62,92 مليار درهم
مداخل الضريبة
على القيمة المضافة



102,6 مليار درهم
مداخل جمركية



21,1 مليار درهم
مداخل ضريبة
الاستهلاك الداخلية



774,4 ألف
تصريح مفصل
للسلع تم اكتبابه



مراقبة المسافرين

25,1 مليون درهم
غرامات محصلة



29,52 مليون درهم
قيمة العملات الأجنبية
المصادرة



17,58 مليون درهم
رسوم و مكوس محصلة



11,4 مليون
مسافر



الموارد البشرية

39%
أطر



29%
نساء



54%
أعوان فيالق



1158
جمركي



أبرز الإنجازات

إحداث مديرية المراقبة عن بُعد

في إطار إعادة تنظيم المديرية الجهوية للدار البيضاء - سطات، تم إحداث مديرية المراقبة عن بعد بالدار البيضاء بتاريخ 02 يوليوز 2025. ويهدف هذا الإجراء إلى تجميع مهام المراقبة عن بعد وتعزيز التنسيق بين الأنشطة المرتبطة بالاستيراد والتصدير ومراقبة القيمة.

ومنذ دخولها حيز العمل، قامت هذه المديرية بمعالجة 279,2 ألف تصريحاً جمركياً بقيمة استيراد اجمالية تبلغ 26 مليار درهم، أسفرت عن تحقيق 28 مليار درهم من المداخل.

كما تم تسجيل 2,7 مليار درهم من المداخل الإضافية الناتجة عن مراقبة القيمة.

التخليص والمداخل الجمركية

سجلت التصاريح الجمركية المكتتبة على مستوى المديرية الجهوية للدار البيضاء - سطات خلال سنة 2025 ما مجموعه 774,4 ألف تصريحاً، أي بزيادة قدرها 3,7% مقارنة بسنة 2024.

وعلى صعيد المداخل، تمكنت المديرية الجهوية من تحصيل مبلغ إجمالي بلغ 102,6 مليار درهم خلال سنة 2025، مقابل 93,63 مليار درهم سنة 2024، أي بزيادة قدرها 9,6%.

ويعزى هذا التطور أساساً إلى مداخل الضريبة على القيمة المضافة التي بلغت 62,92 مليار درهم، والضريبة الداخ سوم الاستيراد التي بلغت 12,8 مليار درهم.

مراقبة العمليات التجارية

بلغت المداخل الإضافية المحصلة نتيجة مراقبة القيمة خلال سنة 2025 ما مجموعه 4,7 مليار درهم، مسجلة بذلك ارتفاعاً بنسبة 27,2% مقارنة بسنة 2024.



كما أسفرت عمليات المراقبة البعيدة عن تسجيل 314,1 مليون درهم من الرسوم والمكوس المتجانف عنها، مقابل 247,4 مليون درهم خلال السنة السابقة، أي بزيادة بلغت 27%.

أما فيما يتعلق بالمراقبة الآنية، فقد بلغت الرسوم والمكوس المحصلة 365,5 مليون درهم خلال سنة 2025، إضافة إلى 290,2 مليون درهم من الغرامات، وهو ما يعكس فعالية آليات الاستهداف والمراقبة المعتمدة.

مراقبة المسافرين

بلغت حركة المسافرين بمطار محمد الخامس خلال سنة 2025 ما مجموعه 11,4 مليون مسافر، مؤكدة بذلك الدينامية التصاعدية لهذا المطار.

وقد مكنت عمليات المراقبة المنجزة من تحصيل 17,5 مليون درهم من الرسوم و المكوس، إضافة إلى 25,1 مليون درهم

من الغرامات، مسجلة بذلك ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 66% مقارنة بسنة 2024.

كما بلغت قيمة وسائل الأداء المحجوزة ما مجموعه 29,5 مليون درهم.



مكافحة التهريب وغسل الأموال

في إطار جهودها الرامية إلى مكافحة غسل الأموال وتعزيز شفافية المعاملات المالية، أنجزت المصالح الجمركية 236 بحثاً خلال سنة 2025.

وقد همت هذه العمليات بالأساس قطاع صناعة وتجارة المجوهرات، وذلك في إطار مقاربة وقائية تروم تعزيز الشفافية وتتبع الأنشطة الاقتصادية والحد من المخاطر المرتبطة بالتدفقات المالية غير المشروعة.



تعشير المركبات

سجل نشاط تعشير المركبات خلال سنة 2025 إنجاز 2 473 عملية مقابل 1 670 عملية سنة 2024، أي بزيادة بلغت 48,08%.

وقد بلغ المبلغ الإجمالي لعمليات التعشير ما قدره 135,45 مليون درهم، مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة 61,23% مقارنة بالسنة الماضية.

كما شملت العمليات المتعلقة بالعودة النهائية للمغاربة المقيمين بالخارج ما يقارب 89% من مجموع عمليات تخليص المركبات.

التجارة الإلكترونية

بلغت الرسوم والمكوس المتأتية من نشاط التجارة الإلكترونية خلال سنة 2025 ما مجموعه 185 مليون درهم مقابل 67 مليون درهم سنة 2024، أي بارتفاع بلغ 176%.

ويأتي هذا التطور في سياق ارتفاع حجم العمليات المعالجة، حيث تم تسجيل 13 701 تصريحاً جمركياً بقيمة إجمالية مصرح بها بلغت 307 ملايين درهم، وهو ما يعكس النمو المتسارع لهذا النوع من التجارة.

مديرية الجمارك بميناء الدار البيضاء

تدبير المنازعات الجمركية

6 746
قضية تمت تسويتها
عن طريق الصلح



40,33 مليون درهم
مداخيل بيع
البضائع المحجوزة



162,06 مليون درهم
غرامات تصالحية



التخليص والمداخيل الجمركية

28,3 مليار درهم
مداخيل الضريبة
على القيمة المضافة



38,01 مليار درهم
مداخيل جمركية



248,7 ألف
تصريح جمركي
مكتتب



6,53 مليار درهم
مداخيل رسوم
الاستيراد



مكافحة الغش وحماية المستهلك

25,3 مليون درهم
غرامات
(مراقبة بعدية)



146,4 ألف
عملية فحص بواسطة
السكانير



77,4 مليون درهم
رسوم و مكوس متجانف
عنها (مراقبة بعدية)



4,1 مليار درهم
مداخيل إضافية
(مراقبة القيمة)



الموارد البشرية

26%
أطر



22%
نساء



74%
أعوان فيالق



408
جمركي



أبرز الإنجازات

التخليص والمداخيل الجمركية

وعلى سبيل المثال، مكنت مراقبة ناتجة عن استهداف عملية استيراد من الكشف عن بضائع غير مصرح بها، ترتب عنها تسجيل 2,43 مليون درهم من الرسوم والمكوس المتجانف عنها، و 3,14 مليون درهم من الغرامات، إضافة إلى جنحة صرف بقيمة 4,31 مليون درهم.

كما مكنت عمليات المراقبة البعيدة من تسجيل مبلغ 77,4 مليون درهم، منها 51,3 مليون درهم تتعلق بالرسوم والمكوس.

مكافحة التقليد

في إطار جهودها الرامية إلى مكافحة التقليد وحماية حقوق الملكية الفكرية، عززت مديرية الجمارك بميناء الدار البيضاء تدخلاتها خلال سنة 2025.

وفي هذا الصدد، تم تنفيذ 35 إجراء بوقف التداول المر للسلع سنة 2025، مقابل 10 إجراءات سنة 2024، شملت 30 علامة تجارية مقابل 19 علامة خلال السنة الماضية.

وقد بلغت القيمة الإجمالية للبضائع المعنية 7,70 مليون درهم مقابل 2,23 مليون درهم سنة 2024، مما يدل على تشديد المراقبة في هذا المجال.

مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات

في إطار الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات، مكنت العمليات المنجزة من حجز 18 كلغ و 885 غراماً من مخدر الشيرا على مستوى المحطة الجديدة للسفن السياحية بميناء الدار البيضاء.



المراقبة البعيدة لشواهد المنشأ

خلال سنة 2025، قامت مديرية الجمارك بميناء الدار البيضاء بتوجيه 437 طلب تحقق من شواهد المنشأ إلى الإدارات الجمركية الشريكة، كما توصلت بـ 506 ردود، شملت طلبات تتعلق بسنة 2025 وأخرى تعود إلى سنوات سابقة.

وقد همت هذه الطلبات أساساً الاتحاد الأوروبي (57%)، تليه دول اتفاق QUAD وتركيا.

كما تم تسجيل 54 طلب تحقق من شواهد المنشأ عند التصدير سنة 2025 مقابل 18 طلباً سنة 2024.

المراقبة غير التدخلية

بلغ العدد الإجمالي للعمليات التي خضعت للمراقبة بواسطة أجهزة السكاير خلال سنة 2025 حوالي 146,3 ألف عملية مقابل 145,2 ألف عملية سنة 2024.

وقد بلغت عمليات الفحص بالأشعة على مستوى التصدير حوالي 110 آلاف عملية بزيادة 5%، في حين بلغت العمليات المنجزة عند الاستيراد حوالي 36,3 ألف عملية مسجلة انخفاضاً بنسبة 10%.

تميزت سنة 2025 بإعادة تنظيم المديرية الجهوية للدار البيضاء - سطات، وهو ما كان له تأثير مباشر على مجال اختصاص مديرية الجمارك بميناء الدار البيضاء، خاصة عقب إلحاق بعض المصالح، التي كانت تابعة لها سابقاً، بمديرية المراقبة عن بعد.

وفي هذا السياق، بلغت المداخيل الجمركية المحصلة من طرف هذه المديرية 38,01 مليار درهم خلال سنة 2025 مقابل 51,62 مليار درهم سنة 2024، مسجلة بذلك انخفاضاً بنسبة 26,4%، وموزعة بين الضريبة على القيمة المضافة بمبلغ 28,3 مليار درهم، ورسم الاستيراد بما قدره 6,53 مليار درهم، إضافة إلى الضريبة الداخلية على الاستهلاك التي بلغت 1,30 مليار درهم.

تدشين المحطة الجديدة للسفن السياحية بميناء الدار البيضاء

تميزت سنة 2025 بتدشين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده للمحطة البحرية الجديدة للسفن السياحية بميناء الدار البيضاء بتاريخ 18 شتنبر 2025.



وقد مكنت هذه البنية التحتية الاستراتيجية من تعزيز الطاقة الاستيعابية للميناء وتحديث تدبير تدفقات المسافرين.

وفي هذا الإطار، سجل النشاط على مستوى المحطة البحرية تطوراً ملحوظاً، حيث بلغ عدد التواريخ العرضية المعالجة

378 تصريحاً سنة 2025 مقابل 270 تصريحاً سنة 2024. كما بلغ عدد عمليات القبول المؤقت للمركبات 545 عملية مقابل 381 عملية خلال السنة الماضية.

مكافحة الغش التجاري

مكنت عمليات مراقبة القيمة المنجزة على مستوى مديرية الجمارك بميناء الدار البيضاء خلال سنة 2025 من تحقيق مداخيل إضافية بلغت 4,1 مليار درهم.

وفيما يخص المراقبة الآتية، دون احتساب مراقبة القيمة، فقد بلغت الرسوم والمكوس المستخلصة 260,3 مليون درهم، فيما بلغت الغرامات المرتبطة بها 166 مليون درهم.



المديرية الجهوية للشرق

مكافحة الغش التجاري

499,2 مليون درهم
مداخل إضافية (مراقبة القيمة)



34 مليون درهم
رسوم و مكوس محصلة
(مراقبة آتية)



30,60 مليون درهم
مداخل متجانف عنها
(مراقبة بعدية)



التخليص والمداخل الجمركية

2 مليار درهم
مداخل القيمة
المضافة



3,67 مليار درهم
مداخل جمركية



35,4 ألف
تصريح مفصل
للسلع تم اكتتابه



حركة المسافرين عبر الحدود

460 ألف مركبة عند الدخول



451,6 ألف مركبة عند المغادرة

3,11 مليون مسافر عند الدخول



2,99 مليون مسافر عند المغادرة

الموارد البشرية

26%



أطر

16%



نساء

71%



أعوان فيالق

675



جمركي

أبرز الإنجازات

التخليص والمداخيل الجمركية

سجلت مداخيل المديرية الجهوية للشرق 3,67 مليار درهم سنة 2025 مقابل 3,35 مليار درهم خلال السنة المنصرمة، أي بزيادة قدرها 9%.

يعود هذا الأداء إلى تحسين مداخيل ضريبة القيمة المضافة والضريبة الداخلية على الاستهلاك، اللتان سجلتا معدلات نمو بلغت 6% و 15% على التوالي. أما عائدات رسوم الاستيراد، فقد سجلت تراجعاً بنسبة 8% مقارنة بسنة 2024.

مواكبة مشروع «الناظور غرب المتوسط»

على الرغم من أن الافتتاح الرسمي مقرر في النصف الثاني من سنة 2026، فقد أشرفت المديرية الجهوية للشرق في دجنبر 2025 على أول عملية تصدير عبر الميناء الجديد «الناظور غرب المتوسط»، الذي لا يزال قيد الإنجاز.



وبموجب قرار وزاري، تمت بالفعل عملية تشغيل جزئية، همت تصدير شفرات لمحركات الطاقة الريحية، تابعة للشركة الصينية AEOLON.

مكافحة الغش التجاري

مكنت الجهود المبذولة في مجال مراقبة القيمة من تحقيق مداخيل إضافية تقدر بـ 499,21 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 20% مقارنة بسنة 2024. علاوة على ذلك، بلغت الرسوم والمكوس الإضافية الناتجة عن المراقبة الآنية، باستثناء مراقبة القيمة، 34 مليون درهم، مسجلة بذلك ارتفاعاً بنسبة 29%.

وفيما يتعلق بالمراقبة البعدية، سجلت المديرية الجهوية للشرق مبلغ قدره 30,60 مليون درهم كرسوم ومكوس متجانف عنها، أي بزيادة قدرها 25,3% مقارنة بالسنة السابقة.

في هذا الإطار، أسفرت عملية واسعة النطاق أنجزت بمدينة زاو، استهدفت محلا تجاريا ومكان إقامة أحد الصاغة، عن حجز مبالغ مهمة شملت 2,4 مليون درهم نقداً، وعمليات أجنبية بقيمة تعادل 16,15 مليون درهم، بالإضافة إلى معادن ثمينة غير حاملة لطابع الدمغة، من بينها 2 كيلوغرام من الحلي الذهبية و79,5 كيلوغراماً من الفضة.

مراقبة المسافرين

سجلت المديرية الجهوية للشرق في سنة 2025 عبور 6,1 مليون مسافر، منهم 3,11 مليون عند الدخول و2,99 مليون عند المغادرة.

وقد مكنت عمليات مراقبة المسافرين، المنجزة بناء على استهداف مسبق، من استخلاص مبلغ قدره 41,7 مليون درهم كرسوم ومكوس، مسجلة بذلك زيادة بنسبة 26% مقارنة بسنة 2024.

مكافحة التهريب والاتجار غير المشروع بالمخدرات

بلغت القيمة الإجمالية التقديرية للبضائع المهربة التي تم حجزها 35,9 مليون درهم، دون احتساب وسائل النقل، أي بزيادة قدرها 26% مقارنة بسنة 2024.

كما أسفرت العمليات المتعلقة بمكافحة تهريب المخدرات عن حجز 1,45 طن من القنب الهندي، بالإضافة إلى 215 ألف قرص مهلوس.



ومن بين أبرز العمليات المنجزة في هذا المجال، حجز عناصر المديرية الجهوية للشرق، على مستوى نقطة العبور باب مليالية، لـ:

- 155 كيلوغراماً من القنب الهندي كانت مخبأة داخل مركبة.
- 65 222 قرصاً مهلوساً مخبأً بإحكام داخل مركبة قادمة من إسبانيا.



المديرية الجهوية الرباط - سلا - القنيطرة

مكافحة الغش والتهريب

5,80 مليون درهم
مداخيل إضافية
(مراقبة القيمة)



64,6 مليون درهم
رسوم و مكوس متجانف
عنها (مراقبة البعديّة)



52,76 مليون درهم
قيمة تقديرية للبضائع
المحجوزة



التخليص والمداخيل الجمركية

485,7 مليون درهم
مداخيل الضريبة
على القيمة المضافة



961,66 مليون درهم
مداخيل جمركية



125,5 ألف
تصريح مفصل للسلع
تم اكتتابه



346,5 مليون درهم
مداخيل تعشير
السيارات



مراقبة المسافرين

1,01 مليون درهم
غرامات محصلة



5,61 مليون درهم
قيمة العملات الأجنبية
المحجوزة



1,35 مليون درهم
رسوم و مكوس محصلة



2 مليون
مسافر



الموارد البشرية

44%
أطر



37%
نساء



57%
أعوان فيالق



431
جمركي



أبرز الإنجازات

المداخيل الجمركية

حققت المديرية الجهوية للرباط-سلا-القنيطرة خلال سنة 2025 مداخيل جمركية إجمالية بلغت قيمتها 961,66 مليون درهم، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 39% مقارنة بسنة 2024. ويرجع هذا التطور أساساً إلى ارتفاع مداخيل الضريبة على القيمة المضافة التي بلغت 485,7 مليون درهم، ممثلة بذلك 50,5% من إجمالي المداخيل. كما بلغت رسوم الاستيراد والضريبة الداخلية على الاستهلاك 30,3% و 23,3% على التوالي من مجموع المداخيل.

وقد بلغت المداخيل المتأتية من الغرامات التصالحية والعقوبات المالية و مداخيل مبيعات البضائع المحجوزة والمصادرات خلال هذه السنة 190,10 مليون درهم.

تعزيز مكافحة الغش التجاري والتهريب

مكنّت عمليات المراقبة البعديّة من تحصيل حوالي 64,60 مليون درهم من الرسوم والمكوس المتجانف عنها، كما تم رصد مخالفات في صرف العملات الأجنبية بلغت قيمتها 7,83 مليون درهم.



وفي هذا الإطار، تم إنجاز 54 مهمة مراقبة بعدية، استهدفت مؤسسات تنشط في قطاعات استراتيجية متعددة كالصناعات الغذائية، السيارات، المحروقات، النفايات الصناعية، المعدات المعلوماتية والمجوهرات.

ومن جهة أخرى، مكنّت عمليات مراقبة متنوعة لمجموعة من القطاعات التي تنشط في مجالات كالتغليف، والمحروقات، والمنتجات الإلكترونية وغيرها من ضبط سلع، موضوع مخالفات جمركية، بقيمة إجمالية بلغت 47,6 مليون درهم، مما أسفر عن تحصيل حوالي 19 مليون درهم من الرسوم والمكوس المتجانف عنها.

أنشطة مناطق التسريع الصناعي

واصلت مناطق التسريع الصناعي التابعة للمديرية الجهوية للرباط-سلا-القنيطرة، وخاصة القنيطرة، تكنوبوليس، بوقنادل وعين جوهرة من تعزيز مساهمتها في الدينامية الاقتصادية الجهوية.

وخلال سنة 2025، سجلت هذه المناطق 65 ألف تصريح مفصل للسلع تم اكتتابه عند التصدير بقيمة إجمالية بلغت 49,58 مليار درهم، إضافة إلى 72 ألف تصريح عند الاستيراد بقيمة إجمالية بلغت 45,88 مليار درهم.

مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ومنتجات التبغ

سجلت مصالح المديرية الجهوية خلال سنة 2025 نتائج مهمة في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات، من بينها:

- حجز 72 كلغ من مخدر الشيرا على متن سيارة رباعية الدفع.
- حجز 2610 كلغ من مسحوق التبغ بقيمة 1,26 مليون درهم مع مركبات مخصصة لنقل المخدرات.
- عمليات مشتركة بين المصالح أسفرت عن حجز مخدرات، تبغ، ملابس مستعملة ومعدات حساسة بقيمة إجمالية بلغت 2,98 مليون درهم.



مراقبة المسافرين

مكنّت عمليات مراقبة المسافرين خلال سنة 2025 من تحصيل 1,35 مليون درهم من الرسوم والمكوس، مقابل 1,09 مليون درهم سنة 2024، أي بزيادة قدرها 23%.

وبلغت الغرامات المحصلة المتأتية من مراقبة المسافرين 1,01 مليون درهم، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 80% مقارنة بالسنة الماضية. بالإضافة إلى ذلك، بلغت قيمة العملات الأجنبية المحجوزة 5,61 مليون درهم مقابل 2 مليون درهم سنة 2024.



المديرية الجهوية فاس - مكناس

مكافحة الغش والتهرب

0,77 مليون درهم

مداخيل إضافية
(مراقبة القيمة)



25,13 مليون درهم

رسوم و مكوس متجانف
عنها (مراقبة بعدية)



19,36 مليون درهم

قيمة تقديرية للبضائع
المحجوزة



التخليص والمداخيل الجمركية

60,31 مليون درهم

مداخيل الضريبة
على القيمة المضافة



318,66 مليون درهم

مداخيل جمركية



3 386 ألف

تصريح مفصل للسلع
تم اكتتابه



168,79 مليون درهم

مداخيل الضريبة
الداخلية على المستهلك



مراقبة المسافرين

1,54 مليون درهم

غرامات محصلة



5,37 مليون درهم

قيمة العملات الأجنبية
المصادرة



1,75 مليون درهم

رسوم و مكوس
محصلة



1,88 مليون

مسافر



الموارد البشرية

40%

أطر



33%

نساء



59%

أعوان فيالق



305

جمركي



أبرز الإنجازات

التخليص الجمركي والمداخيل

خلال سنة 2025، بلغت المداخيل المحصلة من طرف المديرية الجهوية لفاس - مكناس 318,66 مليون درهم مقابل 230,05 مليون درهم سنة 2024، مسجلة بذلك ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 38,5%.

ويعزى هذا التطور إلى تحسن عائدات الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة، حيث انتقلت مداخيل الأولى من 137,18 مليون درهم إلى 168,79 مليون درهم، فيما ارتفعت مداخيل الثانية من 40,79 مليون درهم إلى 60,31 مليون درهم.

كما سجلت عائدات رسوم الاستيراد بدورها ارتفاعاً، حيث بلغت 45,79 مليون درهم مقابل 27,41 مليون درهم سنة 2024.

مكافحة الغش التجاري

في مجال مراقبة العمليات التجارية، سجلت المديرية الجهوية لفاس - مكناس مداخيل إضافية ناتجة عن مراقبة القيمة بلغت 0,77 مليون درهم خلال سنة 2025، مقابل 0,27 مليون درهم خلال السنة الماضية.

كما سجلت الرسوم والمكوس والغرامات المحصلة في إطار المراقبة الآتية ارتفاعاً بنسبة 43,6% و 36,1% على التوالي.

أما فيما يتعلق بالمراقبة البعديّة، فقد بلغت الرسوم والمكوس المستخلصة 3,94 مليون درهم مقابل 2,95 مليون درهم سنة 2024، أي بزيادة قدرها 33,6%، في حين ارتفعت الغرامات المستخلصة في هذا الإطار بنسبة 62,3%.

وفي مجال مكافحة التهريب، مكنت العمليات المنجزة من طرف المصالح الجمركية من حجز بضائع مهربة بقيمة تقديرية بلغت 19,36 مليون درهم، مسجلة بذلك ارتفاعاً بنسبة 35,4% مقارنة بسنة 2024.

حجز مصوغات من الذهب و عملات أجنبية

في إطار مراقبة تجارة المعادن النفيسة، قامت فرق المديرية الجهوية بحجز 418,5 غراماً من الذهب، قدرت قيمتها بحوالي 0,3 مليون درهم.

كما أسفرت عملية أخرى مشتركة عن حجز 337,5 غراماً من مصوغات الذهب غير حاملة لطابع الدمغة، إضافة إلى مبالغ من العملات الأجنبية.

حجز الأكياس البلاستيكية ومعدات التصنيع غير المشروع

أسفرت عملية استهداف وتفتيش ثلاثة مستودعات سرية للتخزين بمدينة فاس عن حجز 2 265,2 كيلوغراماً من الأكياس البلاستيكية، و 2 564,9 كيلوغراماً من النفايات البلاستيكية، و 725 كيلوغراماً من حبيبات البولي-إيثيلين، إضافة إلى ثمانية آلات مخصصة لصناعة الأكياس البلاستيكية.



كما مكنت عملية أخرى من حجز 25,2 طناً من الأكياس البلاستيكية غير مبررة بأي سند قانوني، قدرت قيمتها بحوالي 0,75 مليون درهم.

مراقبة المسافرين

شهد نشاط مراقبة المسافرين على مستوى المديرية الجهوية لفاس - مكناس خلال سنة 2025 دينامية ملحوظة، حيث بلغ عدد المسافرين الخاضعين للمراقبة ما يقارب 1,88 مليون مسافر.

وقد مكنت عمليات المراقبة المنجزة من تحصيل 1,75 مليون درهم من الرسوم والمكوس مقابل 1,15 مليون درهم سنة 2024، مسجلة بذلك ارتفاعاً بنسبة 51,1%، كما بلغت الغرامات المستخلصة 1,51 مليون درهم، بزيادة قدرها 36%.

ومن جهة أخرى، أسفرت عمليات المراقبة المنجزة، خاصة على مستوى مطار فاس - سايس، عن تسجيل عدة قضايا همت حجز سلع فاخرة وعملات أجنبية غير مصرح بها، قدرت قيمتها بأكثر من 0,35 مليون درهم.



المديرية الجهوية للوسط الجنوبي

مكافحة الغش التجاري

75,6 مليون درهم

مداخيل إضافية
(مراقبة القيمة)



20,1 مليون درهم

رسوم و مكوس متجانف
عنها (مراقبة بعدية)



36,5 مليون درهم

قيمة تقديرية للبضائع
المحجوزة



التخليص والمداخيل الجمركية

8,1 مليار درهم

مداخيل الضريبة
على القيمة المضافة



19,4 مليار درهم

مداخيل جمركية



22,6 ألف

تصريح مفصل للسلع تم
اكتتابه منها 63% تخص
التصدير



9,1 مليار درهم

مداخيل الضريبة الداخلية
على الاستهلاك



مراقبة المسافرين

14,3 مليون درهم

غرامات مستخلصة



50,9 مليون درهم

قيمة العملات الأجنبية
المحجوزة



15,7 مليون درهم

رسوم و مكوس
محصلة



10,8 مليون

مسافر



الموارد البشرية

31%

أطر



28%

نساء



65%

أعوان فيالق



487

جمركي



أبرز الإنجازات

التخليص الجمركي والمداخيل

شهد نشاط التخليص الجمركي على مستوى المديرية الجهوية للوسط الجنوبي تطوراً بنسبة 5% من حيث عدد التصاريح المعالجة لتصل إلى 22,6 ألف تصريح سنة 2025 مقابل 21,6 ألف تصريح سنة 2024. و ساهم ميناء الجرف الأصفر في تحقيق حوالي 48% من هذا النشاط.

بلغت المداخيل المحصلة على مستوى الجهة 19,43 مليار درهم، حيث تمثل مداخيل ميناء الجرف الأصفر 98% منها، مسجلة بذلك ارتفاعاً بنسبة 18% مقارنة بسنة 2024. ويرجع هذا التطور أساساً إلى ارتفاع مداخيل الضريبة الداخلية على الاستهلاك بنسبة 34,6%.

مكافحة الغش التجاري

في مجال المراقبة الآتية، مكنت العمليات المنجزة من طرف فرق المديرية الجهوية للوسط الجنوبي من تحصيل 75,6 مليون درهم من الرسوم و المكوس في إطار مراقبة القيمة، بالإضافة إلى 46,2 مليون درهم في إطار باقي عمليات المراقبة، مسجلة بذلك زيادة بنسبة 121% و 216% على التوالي مقارنة بالسنة الماضية.

كما عززت المديرية الجهوية للوسط الجنوبي جهودها في مجال استخلاص الرسوم و المكوس المتجانف عنها عقب المراقبة البعيدة، حيث تم تحصيل حوالي 20,1 مليون درهم من الرسوم و المكوس و 12,75 مليون درهم من الغرامات، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 138% و 43% على التوالي مقارنة بسنة 2024.

مكافحة التهريب والاتجار بالمخدرات

أسفرت المجهودات المبذولة في إطار مكافحة التهريب من طرف أعوان الفيايق التابعة للمديرية الجهوية للوسط الجنوبي عن القيام بعدة عمليات حجز بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 36,5 مليون درهم. وفي مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات، مكنت عملية مراقبة مستودع بجهة أسفي من حجز 713 رزمة من مخدر الشيرا بكمية إجمالية قدرها 30,05 طن، بالإضافة إلى ثلاث شاحنات كانت تستعمل في نقل المخدرات.



وقد نُفذت عمليات أخرى بارزة في هذا المجال، من بينها حجز 23,69 كغ من المصوغات الذهبية بمنطقة اليوسفية.

مراقبة المسافرين

بلغ عدد المسافرين الذين عبروا الجهة سنة 2025 حوالي 10,8 مليون مسافر (5,38 مليون وافد و 5,39 مليون مغادر)، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 12% مقارنة بسنة 2024. كما أسفرت عمليات مراقبة المسافرين عن تحصيل حوالي 15,66 مليون درهم من الرسوم و المكوس، مقابل 14,3 مليون درهم من الغرامات، أي بزيادة قدرها 8% و 56% مقارنة بالسنة الماضية.

أما فيما يتعلق بعمليات مراقبة الصرف، فقد بلغت قيمة العملات المحجوزة 50,86 مليون درهم، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 39% مقارنة بسنة 2024.



كما تم إحباط محاولة إدخال مسدس عيار 9 ملم معبأ بالرصاص ومخبأ داخل حقيبة يدوية بمطار مراكش-المنارة.



مواكبة المقاولات

خلال سنة 2025، قامت المديرية الجهوية للوسط الجنوبي بتعزيز مواكبة الفاعلين الاقتصاديين من خلال تقديم خدمات رقمية وإرشادات لفائدة 20 فاعل اقتصادي من مختلف القطاعات، كما تم إخضاع 4 فاعلين لعملية تدقيق ميداني من أجل تجديد اعتمادهم.

علاوة على ذلك، ساهمت المديرية الجهوية للوسط الجنوبي في تأطير مشاريع مهيكلية، من بينها إنشاء مخزن الاستخلاص الجمركي «DACHSER MAROC» في مراكش، إلى جانب إحداث منطقة التسريع الصناعي بميناء الجرف الأصفر المتخصصة في إنتاج المواد الأولية للبطاريات.

المديرية الجهوية لأكادير

مكافحة الغش التجاري

103,9 مليون درهم

مداخيل إضافية
(مراقبة القيمة)



32,25 مليون درهم

رسوم و مكوس متجانف
عنها (مراقبة بعدية)



10,3 مليون درهم

مداخيل إضافية
(مراقبة انية دون احتساب القيمة)



6,64 مليون درهم

قيمة تقديرية للبضائع
المحجوزة



التخليص والمداخيل الجمركية

2,25 مليار درهم

مداخيل الضريبة
على القيمة المضافة



3,6 مليار درهم

مداخيل جمركية



334,4 مليون درهم

مداخيل رسوم الاستيراد



959,6 مليون درهم

مداخيل الضريبة الداخلية
على الاستهلاك



44,2 ألف

تصريح مفصل للسلع تم اكتتابه
منها 60% تخص التصدير



مراقبة المسافرين

1,63 مليون درهم

غرامات محصلة



4,67 مليون درهم

قيمة العملات الأجنبية
المحجوزة



1,8 مليون درهم

رسوم و مكوس
محصلة



3,5 مليون

مسافر



الموارد البشرية

28%

أطر



21%

نساء



68%

أعوان فيالق



342

جمركي



أبرز الإنجازات

التخليص الجمركي والمداخيل

شهد نشاط التخليص الجمركي على مستوى المديرية الجهوية لأكادير ارتفاعاً طفيفاً خلال سنة 2025 بمعدل 5,4% حيث بلغ مجموع التصاريح المعالجة عند الاستيراد والتصدير أكثر من 44 ألف تصريح مقابل 42 ألف تصريح سنة 2024.

وبذلك، بلغت المداخيل المحصلة 3,62 مليار درهم مقابل 3,49 مليار درهم سنة 2024، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 4%.

وتتمثل أهم مداخيل المديرية الجهوية لأكادير في عائدات الضريبة على القيمة المضافة والضريبة الداخلية على الاستهلاك اللتان حققتا 2,25 مليار درهم و 749,1 مليون درهم على التوالي.



مكافحة التقليد

تميزت سنة 2025 بتنفيذ عملية مراقبة من طرف الفرقة المتنقلة بأكادير بتاريخ 12 نونبر. وقد مكنت هذه العملية من ضبط كمية كبيرة من البضائع المشتبعة في تقليدها، بقيمة تقديرية تبلغ 3,62 مليون درهم.

مراقبة المسافرين

خلال سنة 2025، استقبل مطار أكادير المسيرة أكثر من 3,5 مليون مسافر، مقابل 3,1 مليون مسافر سنة 2024، مسجلاً بذلك زيادة بنسبة 12%. وقد أدت هذه الزيادة الى ارتفاع ملحوظ في الرسوم والمكوس المحصلة من مراقبة المسافرين فُدر بنسبة 61%، حيث ارتفعت من 1,1 مليون درهم سنة 2024 إلى 1,78 مليون درهم سنة 2025.

كما بلغت قيمة العملات الأجنبية المحجوزة 4,67 مليون درهم سنة 2025، مقابل 4,14 مليون درهم سنة 2024، أي بارتفاع قدره 13%.



مكافحة الغش التجاري

أسفرت التدابير التي اتخذتها المديرية الجهوية لأكادير في إطار المراقبة الانية عن تحصيل 103,89 مليون درهم من الرسوم والمكوس الإضافية المتعلقة بمراجعة القيمة، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 4% مقارنة بسنة 2024.

وفيما يخص المراقبة البعيدة، قامت المديرية الجهوية لأكادير بإنجاز 66 عملية مراقبة مكنت من استخلاص 24,54 مليون درهم من الرسوم والمكوس و 18,67 مليون درهم من الغرامات، محققة بذلك ارتفاعاً بلغ 82,7% بالنسبة للأولى و 62,3% بالنسبة للثانية، مقارنة بسنة 2024.



مكافحة التهريب

مكنت الجهود المبذولة من قبل أعوان الفيالق التابعة للمديرية الجهوية لأكادير سنة 2025 من إنجاز عمليات حجز بارزة للبضائع المهربة، بقيمة تقديرية بلغت 6,64 مليون درهم مقابل 4,7 مليون درهم خلال سنة 2024.

ومن بين أهم القضايا التي تم تنفيذها في هذا الإطار، قيام الفرقة المتنقلة بأكادير بعملية تفتيش لمحل سري مخصص لإعادة تدوير وتصنيع وتخزين المواد البلاستيكية. وقد أسفرت هذه العملية عن حجز 18,24 طن من المنتجات البلاستيكية إضافة إلى سيارة نفعية.

المديرية الجهوية للاذخلة-وادي الذهب

مكافحة الغش التجاري

48,1 مليون درهم
مداخيل إضافية
(مراقبة القيمة)



4,6 مليون درهم
رسوم ومكوس و غرامات
(المراقبة البعيدة)



5,72 طن
شيرا محجوزة



3,67 مليون درهم
قيمة تقديرية للبضائع
المحجوزة



التخليص والمداخيل الجمركية

71,8 مليار درهم
مداخيل الضريبة
على القيمة المضافة



137,8 مليار درهم
مداخيل جمركية



29,4 ألف
تصريح مفصل للسلع تم
اكتتابه منها 85 % تخص
التصدير



39,7 مليون درهم
مداخيل رسوم الاستيراد



مراقبة المسافرين

2,9 مليون درهم
غرامات محصلة



5,5 مليون درهم
رسوم و مكوس
محصلة



594,1 ألف
مسافر



الموارد البشرية

30%
أطر



10%
نساء



69%
أعوان فيالق



149
جمركي



أبرز الإنجازات

التخليص والمداخيل الجمركية

كما مكن مستوى اليقظة الذي أبانت عنه فرق المركز الحدودي بالكركرات من تحقيق عدة قضايا بارزة في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات. وقد شملت هذه القضايا على وجه الخصوص 07 عمليات حجز للكوكايين بلغ مجموع وزنها 799,8 كلف، و 06 عمليات حجز لمخدر الشيرا بكمية إجمالية قدرها 5,72 طن.



مراقبة المسافرين

في سنة 2025، بلغ تدفق المسافرين على مستوى الجهة 594,1 ألف مسافر، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 8,31% مقارنة بسنة 2024.



وقد أدت عمليات المراقبة المنجزة في هذا الإطار إلى تحصيل 5,52 مليون درهم من الرسوم والمكوس، مسجلة ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 176% مقارنة بسنة 2024. إضافة إلى تحصيل 2,91 مليون درهم من الغرامات فضلا عن حجز عملات أجنبية بلغت قيمتها 0,99 مليون درهم.

بلغت المداخيل الجمركية الإجمالية للمديرية الجهوية للدخلة-وادي الذهب ما مجموعه 137,75 مليون درهم سنة 2025، مسجلة تراجعاً بنسبة 36% مقارنة بسنة 2024. وقد شكلت الضريبة على القيمة المضافة الحصة الأكبر من هذه المداخيل بنسبة 52%، حيث بلغت 71,75 مليون درهم، تليها رسوم الاستيراد بنسبة 29%، أي ما يعادل 39,73 مليون درهم.

مكافحة الغش التجاري

مكنّت الجهود المبذولة في إطار المراقبة الآنية من تحصيل ما مجموعه 48,05 مليون درهم من الرسوم والمكوس الإضافية نتيجة مراقبة القيمة.

ومن جهة أخرى، أسفرت القضايا المنجزة في إطار المراقبة البعدية عن تحصيل 2,35 مليون درهم من الرسوم والمكوس المتجانف عنها، إضافة إلى 2,27 مليون درهم من الغرامات، وذلك إثر مراقبة الشركات العاملة تحت الأنظمة الاقتصادية الجمركية والمتمركزة بجهة الدخلة وادي الذهب.

كما تم تنفيذ عشر عمليات أخرى أسفرت عن تسجيل 2,13 مليون درهم من الرسوم والمكوس المتجانف عنها.

مكافحة التهريب والاتجار بالمخدرات

بفضل تعبئة فرقها، تمكنت المديرية الجهوية للدخلة-وادي الذهب من اعتراض عدة محاولات لإدخال السلع المهربة إلى التراب الوطني.

وتتكون السلع المحجوزة أساساً من وسائل نقل وهواتف محمولة وملحقاتها ومواد نسيجية، بلغت قيمتها التقديرية الإجمالية 3,67 مليون درهم.

كما تم إحباط عدة محاولات لاستيراد وتصدير بضائع غير مصرح بها، من بينها عمليتان أسفرتا عن حجز 2,617 كلف من الذهب.





المديرية الجهوية للعيون-الساقية الحمراء

مكافحة الغش التجاري

21,7 مليون درهم
مداخيل إضافية
(مراقبة القيمة)



1,62 مليون درهم
رسوم و مكوس محصلة
(مراقبة بعدية)



التخليص والمداخيل الجمركية

81,9 مليون درهم
مداخيل الضريبة
على القيمة المضافة



135,6 مليون درهم
مداخيل جمركية



18 مليون درهم
مداخيل الضريبة الداخلية
على الاستهلاك



24,1 مليون درهم
مداخيل رسوم الاستيراد



3,85 ألف
تصريح مفصل للسلع تم اكتتابه
منها 55% تخص التصدير



مراقبة المسافرين

0,43 مليون درهم
رسوم و مكوس
محصلة



293,4 ألف
مسافر



الموارد البشرية

39%



أطر

18%



نساء

40%



أعوان فيالق

82



جمركي

أبرز الإنجازات

التخليص والمداخيل الجمركية

بلغت مداخيل المديرية الجهوية للعيون-الساقية الحمراء، التي تتكون أساساً من مداخيل الضريبة على القيمة المضافة (60٪) والرسوم الجمركية (18٪)، ما مجموعه 135,63 مليون درهم سنة 2025، مسجلة تراجعاً بنسبة 42,8٪ مقارنة مع سنة 2024.

ويُعزى هذا التراجع إلى انخفاض مداخيل الضريبة على القيمة المضافة نتيجة تعليق واردات الشاي حيث أصبحت الإجراءات الجمركية تُنجز على مستوى موانئ الدخول (أكادير والدار البيضاء الميناء) منذ أبريل 2024.

وفي المقابل، سجل نشاط التخليص الجمركي ارتفاعاً مهماً تجاوز 23٪ من حيث عدد التصاريح المعالجة، ليصل مجموعها إلى 3880 تصريحاً سنة 2025 مقابل 3128 تصريحاً سنة 2024.

مكافحة الغش التجاري

أسفرت الجهود المبذولة في مجال مكافحة الغش التجاري عن تحصيل 21,67 مليون درهم من الرسوم والمكوس الإضافية نتيجة مراقبة القيمة، إضافة إلى 1,62 مليون درهم من الرسوم والمكوس المتجانف عنها المسجلة نتيجة المراقبة البعيدة. ومن بين العمليات البارزة التي تم تنفيذها في هذا الإطار، نخص بالذكر:

- ثلاث قضايا تتعلق بالتصريح الخاطئ للصف والتتي تخص ثلاثة مستوردين لمنتج غذائي معروف في فنون الطهي بالمناطق الصحراوية. وقد أسفرت هذه القضايا عن تسجيل حوالي 0,36 مليون درهم من الرسوم المتجانف عنها.

- قضية تتعلق بالشطط في استعمال نظام القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال (ATPA) من خلال تحويل وجهة المواد الأولية، ترتب عنه تسجيل 0,6 مليون درهم من الرسوم والمكوس.

مراقبة المسافرين

تميزت سنة 2025 بالافتتاح الرسمي، يوم 10 نونبر، لمطار إقليم السمارة.

وقد ساهمت المديرية الجهوية للعيون-الساقية الحمراء بشكل فعال في تجسيد هذا المشروع الهيكلي، مما يؤكد الدور الذي تقوم به إدارة الجمارك في دعم التنمية الجهوية.

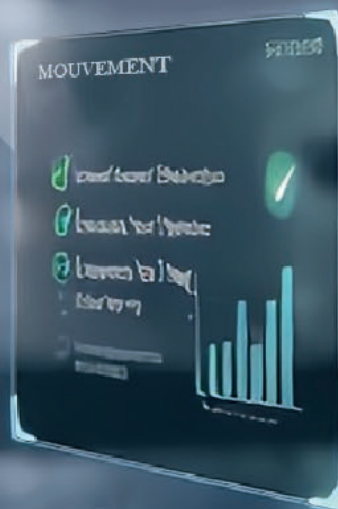
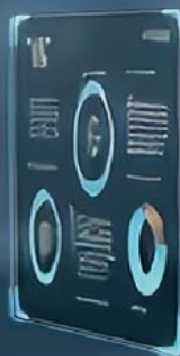
وفيما يخص حركة المسافرين، عرف المطار خلال سنة 2025 تدفق 293,4 ألف مسافر، موزعين بين 145,7 ألف مسافر عند الدخول و 147,7 ألف مسافر عند المغادرة.



وفي هذا الإطار، تُبدي المصالح الجمركية المكلّفة بمراقبة المسافرين يقظة دائمة واحترافية عالية، مما يساهم بشكل فعال في حماية التراب الوطني ومكافحة مختلف أشكال الاتجار غير المشروع.



الجمارك بالأرقام



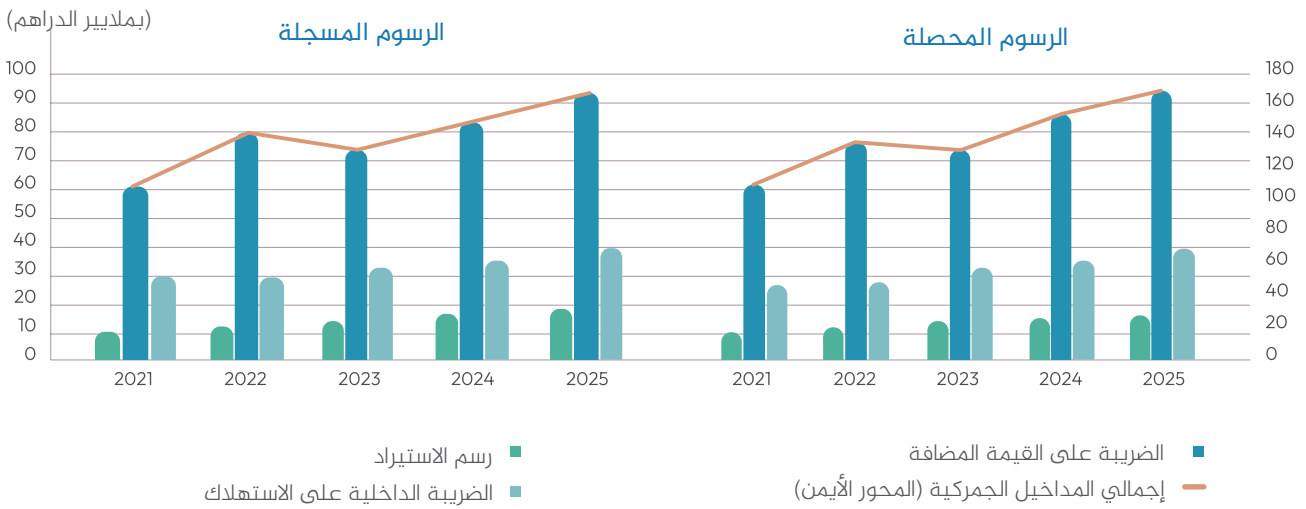
المدخلات الجمركية

توزيع المدخلات الجمركية حسب البنود من سنة 2021 إلى 2025

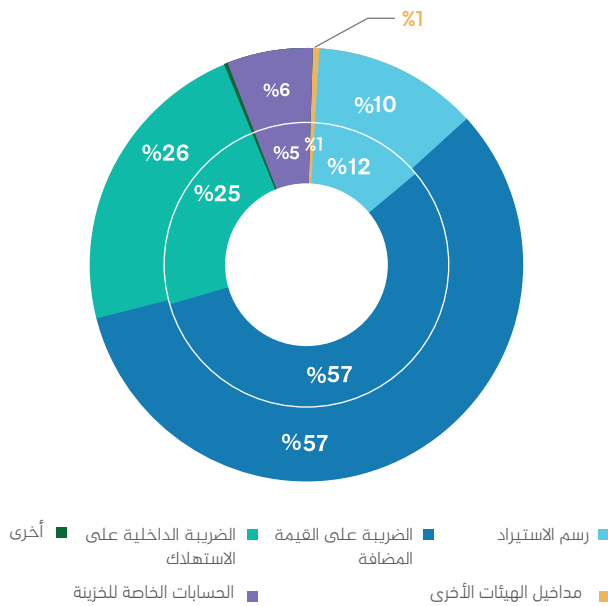
وبالمقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2025، فقد بلغ معدل إنجاز المدخلات الميزانية 99,9% على أساس الرسوم المسجلة و 98,9% على أساس الرسوم المحصلة.

حققت المدخلات الجمركية المسجلة برسم سنة 2025 مستوى قياسياً غير مسبوق، حيث بلغت 162,7 مليار درهم مقابل 148,6 مليار درهم سنة 2024، مسجلة بذلك معدل نمو قدره 9,5%. ويعود هذا الأداء بشكل أساسي إلى ارتفاع مدخلات الضريبة على القيمة المضافة والضريبة الداخلية على الاستهلاك.

تطور الإيرادات الجمركية خلال السنوات الخمس الأخيرة



توزيع مدخلات الميزانية حسب البند الضريبي برسم سنتي 2024-2025



تميزت بنية المدخلات الجمركية المسجلة بين سنتي 2024 و 2025 بارتفاع حصة الضريبة الداخلية على الاستهلاك والحسابات الخاصة للزينة، مقابل تراجع حصة رسوم الاستيراد.

في المقابل، حافظت الضريبة على القيمة المضافة على حصتها باعتبارها البند الأول المساهم في المدخلات الجمركية.

الحلقة الداخلية: 2024
الحلقة الخارجية: 2025

تطور المداخل الجمركية حسب البنود خلال السنوات الخمس الماضية

الرسوم المحصلة						الرسوم المسجلة						البنود
معدل التغيير 2024/2025	2025	2024	2023	2022	2021	معدل التغيير 2024/2025	2025	2024	2023	2022	2021	
%6,3	16,8	15,8	15,4	13,6	11,6	%4,1-	16,9	17,6	16,2	13,7	11,7	رسوم الاستيراد
%11,4	93,0	83,5	75,3	77,8	60,5	%10,2	93,5	84,9	75,8	78,2	61,1	الضريبة على القيمة المضافة بما فيها:
%1,1-	13,5	13,6	14,6	17,8	10,3	%1,0-	13,6	13,7	14,5	18,1	10,4	الضريبة على المنتجات الطاقية
%13,8	79,5	69,9	60,7	59,9	50,3	%12,3	79,9	71,2	61,3	60,1	50,7	الضريبة على باقي المنتجات
%13,0	40,6	35,9	33,0	31,3	30,8	%13,8	41,5	36,5	32,8	31,6	31,0	الضريبة الداخلية على الاستهلاك بما فيها:
%14,3	20,5	17,9	16,2	15,8	16,7	%15,7	20,9	18,1	16,2	16,2	16,4	الرسوم المفروضة على منتجات الطاقة
%11,2	16,0	14,4	13,9	12,8	11,8	%11,7	16,5	14,8	13,7	12,7	12,2	الرسوم المفروضة على التبغ المصنع
%13,4	4,0	3,6	2,9	2,7	2,4	%13,4	4,1	3,6	3,0	2,7	2,4	الرسوم المفروضة على باقي المنتجات
%14,9	0,7	0,6	0,5	0,5	1,3	%14,6	0,7	0,6	0,5	0,5	1,3	مداخل ميزانانية أخرى
%11,2	151,0	135,7	124,2	123,2	104,3	%9,3	152,6	139,5	125,4	124,0	105,0	مجموع مداخل الميزانية
%11,8	8,8	7,9	7,2	6,7	6,2	%12,8	9,0	7,9	7,2	6,8	6,1	المداخل المخصصة لحسابات الخاصة للزينة
%5,0	1,2	1,2	1,1	1,2	0,8	%4,8	1,2	1,2	1,1	1,2	0,8	المداخل المحولة إلى مؤسسات أخرى
%11,2	161,0	144,8	132,6	131,0	111,2	%9,5	162,7	148,6	133,7	132,0	111,9	مجموع المداخل الجمركية

تحليل المداخل الجمركية حسب البنود

رسوم الاستيراد

السيارات، ولاسيما السيارات النفعية (+91,9%) والسيارات ذات الاستعمال الخاص (+13,2%)، إضافة إلى النمو المتواصل في قطاع النسيج، خاصة أقمشة المنسوجات (+12,3%) والملابس الجاهزة (+22,3%)، وكذلك قطاع الأحذية (+24%).

سجلت سنة 2025 تراجعاً بنسبة 4,1% في مداخل رسوم الاستيراد، حيث بلغت 16907,7 مليون درهم مقابل 17623,9 مليون درهم سنة 2024. ويُعزى هذا الانخفاض أساساً إلى التراجع الملحوظ في الرسوم المحصلة على السكر (-31,8%)، رغم الدينامية التصاعدية التي عرفها قطاع

مداخل رسوم الاستيراد حسب المنتج (بملايين الدراهم)

المنتجات الرئيسية	2024	2025	الحصة	الفرق	معدل التغيير 2024/2025
السكر الخام أو المصنع	1 672,9	1 140,1	%6,7	-532,8	-31,8%
سيارات ذات الاستعمال الخاص	767,5	868,7	%5,1	101,2	13,2%
أصناف الأقمشة والمنسوجات	477,0	535,6	%3,2	58,6	12,3%
دراجات عادية ونارية، أجزاءها وقطعها	462,4	507,9	%3,0	45,5	9,8%
الملابس المصنعة	406,9	497,7	%2,9	90,8	22,3%
سيارات نفعية	253,9	487,4	%2,9	233,4	91,9%
أقمشة المنسوجات	437,0	479,2	%2,8	42,2	9,7%
أحذية	360,5	447,2	%2,6	86,7	24,0%
التبغ	388,1	424,9	%2,5	36,7	9,5%
خردوات منزلية وأدوات الاقتصاد المنزلي	389,5	419,7	%2,5	30,2	7,7%
أخرى	12 008,2	11 099,4	%65,6	-908,8	-7,6%
مجموع رسوم الاستيراد	17 623,9	16 907,7	%100,0	-716,2	-4,1%

الضريبة على القيمة المضافة

سجلت مداخليل الضريبة على القيمة المضافة نمواً ملحوظاً بنسبة 10,2% برسم سنة 2025، لتبلغ 93 493,8 مليون درهم. ويعزى هذا الأداء أساساً إلى الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على المواد غير الطاقية، التي ارتفعت بنسبة 12,3%، مما عوّض التراجع الطفيف في المكوّن الطاقية (-1%).

مداخليل الضريبة على القيمة المضافة (بملايين الدراهم)

البند	2024	2025	الحصة	الفرق	معدل التغيير 2024/2025
الضريبة على القيمة المضافة على المنتجات الطاقية	13 691,8	13 550,2	14,5%	-141,6	-1,0%
الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على المواد غير الطاقية	71 179,9	79 943,6	85,5%	8 763,7	12,3%
إجمالي الضريبة على القيمة المضافة	84 871,7	93 493,8	100,0%	8 622,1	10,2%

على مستوى المنتجات الطاقية، أثر تراجع مداخليل الضريبة على القيمة المضافة على الغازوال (-6,4%) وعلى إجمالي المداخليل، وذلك رغم الارتفاع الملحوظ في المداخليل المرتبطة بالفحم الحجري (+17,0%)

المداخليل المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة على الطاقة حسب المنتج (بملايين درهم)

المنتجات الرئيسية	2024	2025	الحصة	الفرق	معدل التغيير 2024/2025
الغازوال	6 401,8	5 991,6	44,2%	-410,2	-6,4%
الفحم	2 319,7	2 712,9	20,0%	393,2	17,0%
غاز البوتان	1 650,1	1 371,8	10,1%	-278,3	-16,9%
البنزين الممتاز	987,3	1 030,9	7,6%	43,6	4,4%
الاسفلت	509,8	562,6	4,2%	52,9	10,4%
الفيول الثقيل	518,4	543,2	4,0%	24,8	4,8%
الزيوت الأساسية	426,4	454,3	3,4%	28,0	6,6%
الغاز الطبيعي	386,7	421,3	3,1%	34,6	9,0%
الكوك النفطي	268,3	246,9	1,8%	-21,4	-8,0%
البروبان	159,6	163,3	1,2%	3,8	2,4%
أخرى	63,9	51,3	0,4%	-12,6	-19,7%
إجمالي الضريبة على القيمة المضافة على الطاقة	13 691,8	13 550,2	100,0%	-141,6	-1,0%

في المقابل، يُعزى ارتفاع مداخليل الضريبة على القيمة المضافة على المواد غير الطاقية بالخصوص إلى الزخم القوي المسجل في مداخليل الضريبة على السيارات النفعية (+62,4%) والسيارات ذات الاستعمال الخاص

(+28,9%)، والتبغ (+15,8%)، وخردة المعادن (+28,3%)، والآلات والأجهزة المتنوعة (+15,7%)، والمنتجات الكيماوية (+8,8%).

مداخل الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على المواد غير الطاقية
حسب المنتج (بملايين الدراهم)

المنتجات الرئيسية	2024	2025	الحصة	الفرق	معدل التغيير 2024/2025
السيارات ذات الاستعمال الخاص	5 193,1	6 696,5	%8,4	1 503,4	%28,9
السيارات النفعية	2 288,5	3 716,5	%4,6	1 427,9	%62,4
المواد البلاستيكية والمنتجات المصنعة من البلاستيك	3 116,5	3 295,9	%4,1	179,4	%5,8
التبغ	2 270,8	2 628,9	%3,3	358,1	%15,8
المواد الكيميائية	2 085,1	2 268,9	%2,8	183,8	%8,8
آلات وأجهزة متنوعة	1 479,6	1 711,8	%2,1	232,3	%15,7
منتجات الأقمشة	1 122,1	1 220,3	%1,5	98,2	%8,8
خرقة، بقايا النحاس والحديد والصلب وغيرها من المعادن	946,6	1 214,9	%1,5	268,3	%28,3
الورق والورق المقوى، ومنتجات الورق والورق المقوى	1 089,7	1 146,2	%1,4	56,5	%5,2
أجزاء وقطع للسيارات والسيارات ذات الاستعمال الخاص	1 033,2	1 083,4	%1,4	50,2	%4,9
أخرى	50 554,6	54 960,3	%68,7	4 405,6	%8,7
مجموع مداخل الضريبة على القيمة المضافة على المواد غير الطاقية	71 179,9	79 943,6	%100,0	8 763,7	%12,3

الضريبة الداخلية على الاستهلاك

سجلت مداخل الضريبة الداخلية على الاستهلاك خلال سنة 2025 ارتفاعاً بنسبة 13,8%، لتبلغ 41 506,9 مليون درهم. ويعزى هذا الارتفاع أساساً إلى قطاع المواد الطاقية ومنتجات التبغ، بحصص بلغت على التوالي 50,3% و 39,8%.

البند	2024	2025	الحصة	الفرق	معدل التغيير 2024/2025
الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على المواد الطاقية	18 062,1	20 894,3	%50,3	2 832,2	%15,7
الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على التبغ المصنع	14 779,3	16 512,0	%39,8	1 732,7	%11,7
الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على المنتجات الأخرى	3 617,5	4 100,7	%9,9	483,1	%13,4
إجمالي الضريبة الداخلية على الاستهلاك	36 458,9	41 506,9	%100,0	5 048,0	%13,8

سجلت مداخل الضريبة الداخلية على الاستهلاك على المنتجات الطاقية ارتفاعاً بنسبة 15,7% لتبلغ 20 894,3 مليون درهم. ويُعزى هذا الأداء بالخصوص إلى صمود مداخل الضريبة على الغازوال (+4,9%)، الذي يستحوذ وحده على 71,6% من هذه الفئة، إضافة إلى ارتفاع الاستثنائي في المداخل المرتبطة بالفحم الحجري (+1311,2 مليون درهم).

مداخل الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على المواد الطاقية حسب المنتج (بملايين الدراهم)

المنتجات الرئيسية	2024	2025	الحصة	الفرق	معدل التغيير 2024/2025
الغازوال	14 264,0	14 965,8	%71,6	701,9	%4,9
البنزين الممتاز	2 976,9	3 504,4	%16,8	527,5	%17,7
الفحم	17,2	1 328,4	%6,4	1 311,2	%7625,8
الفيول الثقيل	131,0	322,1	%1,5	191,2	%145,9
الاسفلت	212,1	292,4	%1,4	80,3	%37,9
الزيت الأساسية	210,9	239,2	%1,1	28,3	%13,4
غاز البوتان	131,3	119,2	%0,6	-12,1	-%9,2
الكوك النفطي	99,0	93,6	%0,4	-5,4	-%5,5
البروبان	13,7	15,3	%0,1	1,6	%11,4
الفيول الخفيف	0,1	5,0	%0,02	4,9	%5472,3
أخرى	5,9	8,7	%0,04	2,8	%48,3
إجمالي الضريبة على القيمة المضافة على الطاقة	18 062,1	20 894,3	%100,0	2 832,2	%15,7

فيما يخص الضريبة الداخلية على الاستهلاك على التبغ المصنع، فقد سجلت المداخل ارتفاعاً بنسبة 11,7% لتبلغ 16 512,0 مليون درهم، مدفوعة أساساً بمداخل الضريبة على السجائر. ويظل الحدث الأبرز هو مساهمة

الضريبة الداخلية على الاستهلاك المفروضة على السجائر الإلكترونية ذات الاستعمال الواحد والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2025، بمداخل قدرها 108,8 مليون درهم.

مداخل الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على التبغ المصنع حسب المنتج (بملايين الدراهم)

المنتجات	2024	2025	الحصة	الفرق	معدل التغيير 2024/2025
السجائر المحتوية على تبغ	14 532,6	16 125,0	%97,7	1 592,4	%11,0
تبغ للشيشة	122,9	144,5	%0,9	21,6	%17,6
التبغ وبدائله المصنعة غير المذكورة في موضع آخر، بما في ذلك مستخلصات التبغ	37,6	40,6	%0,2	3,0	%8,0
السيجار والسيجار الصغير المحتويين على تبغ	20,7	23,8	%0,1	3,1	%15,0
السجائر الإلكترونية ذات الاستعمال الواحد	-	108,8	%0,7	108,8	-
سوائل السجائر الإلكترونية، والمعسل الخالي من التبغ، وبدائل النيكوتين الخالية من التبغ	65,4	68,9	%0,4	3,4	%5,3
أخرى	-	0,3	-	0,3	-
إجمالي الضريبة الداخلية المطبقة على التبغ المصنع	14 779,3	16 512,0	%100,0	1 732,7	%11,7

فيما يتعلق بالضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على المنتجات الأخرى، فقد تأكد المنحى التصاعدي بتسجيل نمو بنسبة 13,4%، ليبلغ مجموع المداخل 4 101 مليون درهم. ويعزى هذا الأداء أساساً إلى ارتفاع مداخل

الضريبة على النبيذ (+35,3%) والجمعة (+10,2%)، إضافة إلى تضاعف المداخل المحصلة على المنتجات المحتوية على السكر. في المقابل، سجلت المداخل المتعلقة بالمشروبات الكحولية تراجعاً بنسبة 2,1%.

مداخل الضريبة الداخلية على المستهلك المطبقة على المنتجات الأخرى (بملايين الدراهم)

المنتجات	2024	2025	الحصة	الفرق	معدل التغيير 2024/2025
الجمعة	1 631,0	1 797,5	%43,8	166,5	%10,2
الكحول	778,9	762,2	%18,6	16,7-	%2,1-
المشروبات الغازية	637,2	743,2	%18,1	106,0	%16,6
النبذ	409,9	554,8	%13,5	144,9	%35,3
منتجات تحتوي على السكر	59,9	123,6	%3,0	63,7	%106,3
رسوم التجريب والضمان	100,6	119,3	%2,9	18,6	%18,5
المطاط	0,05	0,21	%0,01	0,16	%310,4
إجمالي الضريبة الداخلية على المستهلك على المنتجات أخرى	3 617,5	4 100,7	%100,0	483,1	%13,4

تطور المداخل الجمركية على ضوء بعض المؤشرات الاقتصادية

- برسم سنة 2025، يُظهر تحليل بعض المؤشرات الاتجاهات التالية:
- بلغت حصة المداخل الميزانانية من إجمالي المداخل الجبائية %44,6 مقابل %41,5 سنة 2024، مما يعكس تعزيز مساهمة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة في تعبئة الموارد الجبائية للدولة؛
 - سجلت مساهمة المداخل الجمركية في الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعاً لتصل إلى %9,5 مقابل %9,3 سنة 2024؛
 - سجل الضغط الجبائي المرتبط برسوم الاستيراد تراجعاً ليلغ 2,1% مقابل 2,3% سنة 2024.

تطور المداخل الجمركية على ضوء بعض المؤشرات الاقتصادية

الرسوم المسجلة					الرسوم المحصلة				
2025	2024	2023	2022	2021	2025	2024	2023	2022	2021
152 559,7	139 522,7	125 360,2	124 021,9	105 003,3	150 984,3	135 746,3	124 218,1	123 191,7	104 295,4
162 737,0	148 625,1	133 723,4	131 981,0	111 894,9	161 040,8	144 812,5	132 559,3	131 027,0	111 209,6
%44,6	%41,5	%42,4	%44,1	%43,3	%44,1	%40,3	%42,0	%43,8	%43,0
%9,5	%9,3	%9,1	%9,9	%8,8	%9,4	%9,1	%9,1	%9,8	%8,7
16 907,7	17 623,9	16 249,9	13 717,2	11 672,6	16 750,7	15 764,9	15 392,3	13 627,5	11 610,6
%2,1	%2,3	%2,3	%1,9	%2,2	%2,0	%2,1	%2,2	%1,8	%2,2

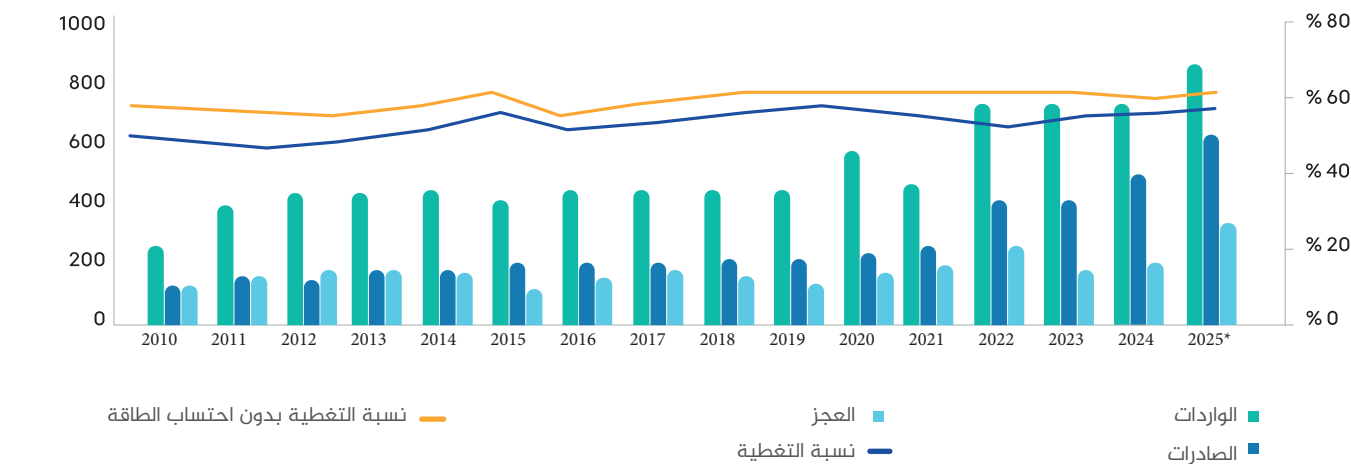
المبادلات الخارجية

إلى نمو الواردات (+8%) بوتيرة أكبر من نمو الصادرات (+2,8%)، مما أدى إلى تراجع معدل التغطية بـ 3 نقاط ليصل إلى 57% مقابل 60% مقارنةً مع السنة الماضية.

سجلت المبادلات الخارجية خلال سنة 2025 ارتفاعاً في عجز الميزان التجاري، حيث بلغ 353,1 مليار درهم، بزيادة قدرها 16% مقارنة بالسنة الماضية. ويُعزى هذا الارتفاع

الميزان التجاري

تطور المبادلات الخارجية (2010 إلى 2025)



*معطيات مؤقتة

توزيع المبادلات الخارجية حسب الأنظمة الجمركية

الفعال الخاصة بالكبريت الخام والغير المكرر بنسبة (+66%) أي بزيادة +6 مليار درهم)، وقطع غيار الطائرات والمركبات الجوية أو الفضائية الأخرى بنسبة (+24% أي بزيادة تقدر بـ 2,7+ مليار درهم)؛ الأسلاك، الكابلات وغيرها من الموصلات العازلة للكهرباء بنسبة (+10% أي +1,2 مليار درهم) إضافةً إلى المنتجات الكيميائية بنسبة (+19% أي ما يقارب +823 مليون درهم).

سجلت الواردات العادية بين سنتي 2024 و 2025 ارتفاعاً بنسبة 11%، ومثلت 67% من إجمالي الواردات. كما سجلت الواردات في إطار القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال (ATPA) زيادة بنسبة 4%، أي ما يعادل +9,4 مليار درهم مقارنة بالسنة الماضية، مساهمةً بنسبة 27% من إجمالي الواردات لسنة 2025. وترتبط هذه الدينامية بارتفاع الواردات تحت نظام القبول المؤقت لتحسين الصنع

الواردات حسب الأنظمة الجمركية

بملايين الدراهم	2022	2023	2024	2025*	التغيير 24/25	الحصة في 2022	الحصة في 2023	الحصة في 2024	الحصة في 2025
الاستيراد العادي	486 533	469 535	496 633	549 621	11%	66%	66%	65%	67%
استيراد في إطار نظام القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال	202 400	198 470	212 616	222 020	4%	27%	28%	28%	27%
مع الأداء	159 571	151 548	166 547	177 714	7%	22%	21%	22%	22%
بدون أداء	42 829	46 922	46 069	44 306	-4%	6%	7%	6%	5%
واردات في إطار أنظمة أخرى	48 507	47 747	52 183	50 582	-3%	7%	7%	7%	6%
مجموع الواردات	737 441	715 752	761 272	822 223	8%	100%	100%	100%	100%

*معطيات مؤقتة

درهم، والأسلاك والكابلات الكهربائية بنسبة +17% أي +8,3 مليار درهم، وأجزاء الطائرات وغيرها من المركبات الجوية أو الفضائية بنسبة +9% أي +1,5 مليار درهم. غير أنه تم تسجيل تراجع على مستوى الصادرات الناتجة عن نظام القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال بالنسبة للسيارات السياحية بنسبة -10% أي -5,9 مليار درهم والملابس الجاهزة بنسبة -4% أي ما يناهز -1,2 مليار درهم.

خلال سنة 2025، سجلت الصادرات في إطار نظام القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال ارتفاعاً بنسبة +4%، أي ما يعادل 13,3 مليار درهم مقارنة بسنة 2024، بحصة بلغت 76% من إجمالي الصادرات. ويرجع هذا النمو بشكل رئيسي إلى زيادة صادرات الأسمدة الطبيعية والكيميائية بنسبة +13% أي +8,3 مليار درهم، وحامض الفوسفوريك بنسبة +18% أي +2,5 مليار

الصادرات حسب الأنظمة الجمركية

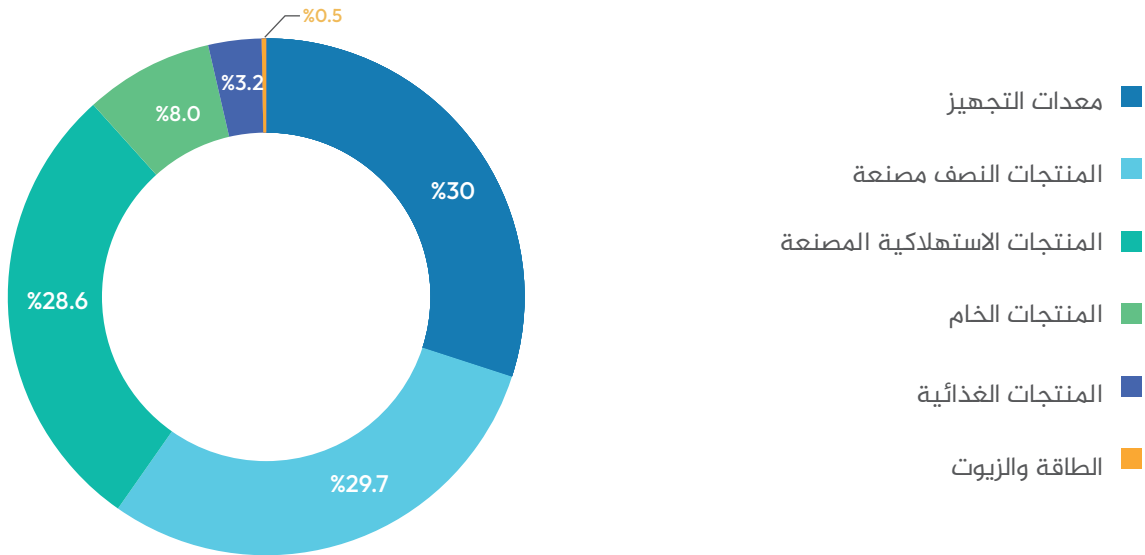
بملايين الدراهم	2022	2023	2024	2025*	التغيير 24/25	الحصة في 2022	الحصة في 2023	الحصة في 2024	الحصة في 2025
التصدير في إطار نظام القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال	321 614	323 216	344 703	358 026	4%	75%	75%	76%	76%
مع الأداء	262 994	259 871	278 570	295 276	6%	61%	60%	61%	63%
بدون أداء	58 620	63 345	66 133	62 751	-5%	14%	15%	14%	13%
التصدير العادي	42 643	37 562	40 353	41 069	2%	10%	9%	9%	9%
التصدير في إطار أنظمة أخرى	64 355	69 431	71 286	69 979	-2%	15%	16%	16%	15%
مجموع الصادرات	428 612	430 209	456 342	469 075	3%	100%	100%	100%	100%

* معطيات مؤقتة

نظرة مقربة من نظام القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال

خلال سنة 2025، مثلت معدات التجهيز نسبة 30% من الواردات تحت نظام القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال، تليها المنتجات النصف مصنعة بنسبة 29,7%، ثم المنتجات الاستهلاكية المصنعة بنسبة 28,6%.

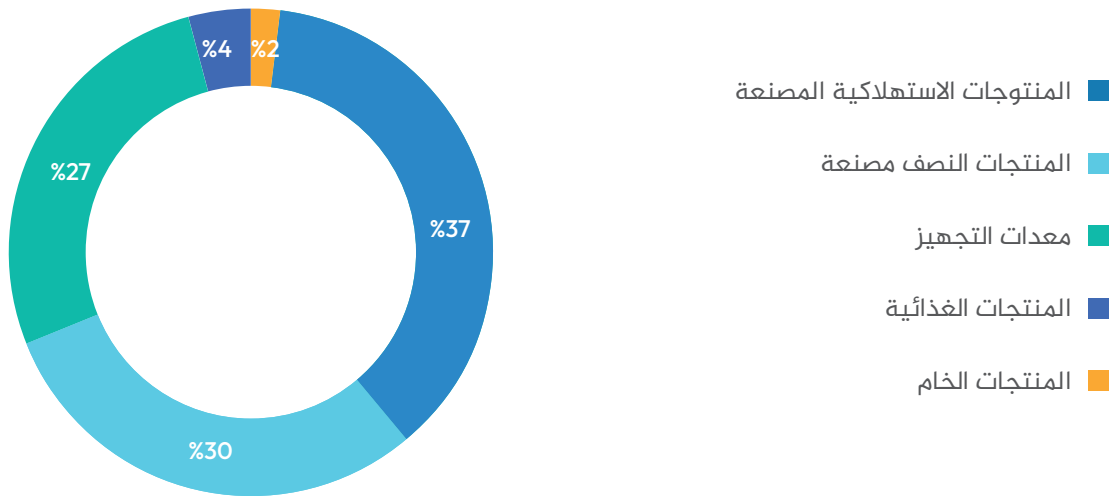
توزيع الواردات الخاضعة لنظام القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال حسب مجموعة الاستخدام لسنة 2025



(الملابس الجاهزة والملابس المنسوجة). بينما شكلت المنتجات النصف مصنعة ومعدات التجهيز على التوالي نسبة 30% و 27% من إجمالي الصادرات الخاضعة لنظام القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال.

أما فيما يتعلق بالصادرات، ساهمت المنتجات الاستهلاكية المصنعة بنسبة 37% من إجمالي الصادرات الخاضعة لنظام القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال في عام 2025، والتي تتكون بشكل رئيسي من صادرات السيارات ذات الاستعمال الخاص وأجزائها والمنتجات النسيجية

توزيع الصادرات الخاضعة لنظام القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال حسب مجموعة الاستخدام سنة 2025

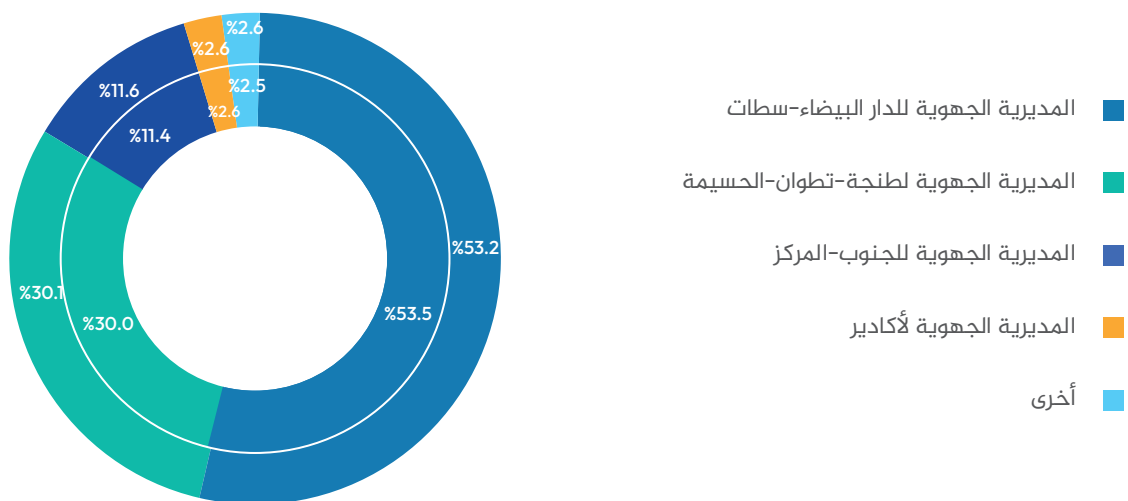


المبادلات الخارجية حسب المديرية الجهوية

سجلت حصة قدرها 30% من إجمالي الواردات، دخل معظمها عبر ميناء طنجة المتوسط (بنسبة 27%)، حيث شهد هذا الميناء زيادة في وارداته بنسبة 10% بين عامي 2024 و 2025. كما أن الزيادة في الواردات شملت أيضا المديرية الجهوية للوسط الجنوبي (بنسبة +10%)، والمديرية الجهوية لأكادير (بنسبة +6%)، والمديرية الجهوية للشرق (بنسبة +4%)، والمديرية الجهوية للرباط-سلا-القنيطرة (بنسبة +37%).

فيما يتعلق بتدفقات التجارة الخارجية على المستوى الجهوي، تستحوذ المديرية الجهوية للدار البيضاء-سطات والمديرية الجهوية لطنجة-تطوان-الحسيمة على ما يقارب 83% من إجمالي الواردات. تُعد المديرية الجهوية للدار البيضاء-سطات البوابة الأولى للبضائع المستوردة، حيث تستحوذ على 53% من إجمالي الواردات، منها 35% تتم عبر ميناء الدار البيضاء الذي ارتفعت وارداته لتصل إلى 10%. أما المديرية الجهوية لطنجة-تطوان-الحسيمة، فقد

توزيع الواردات حسب المديرية الجهوية خلال 2024-2025

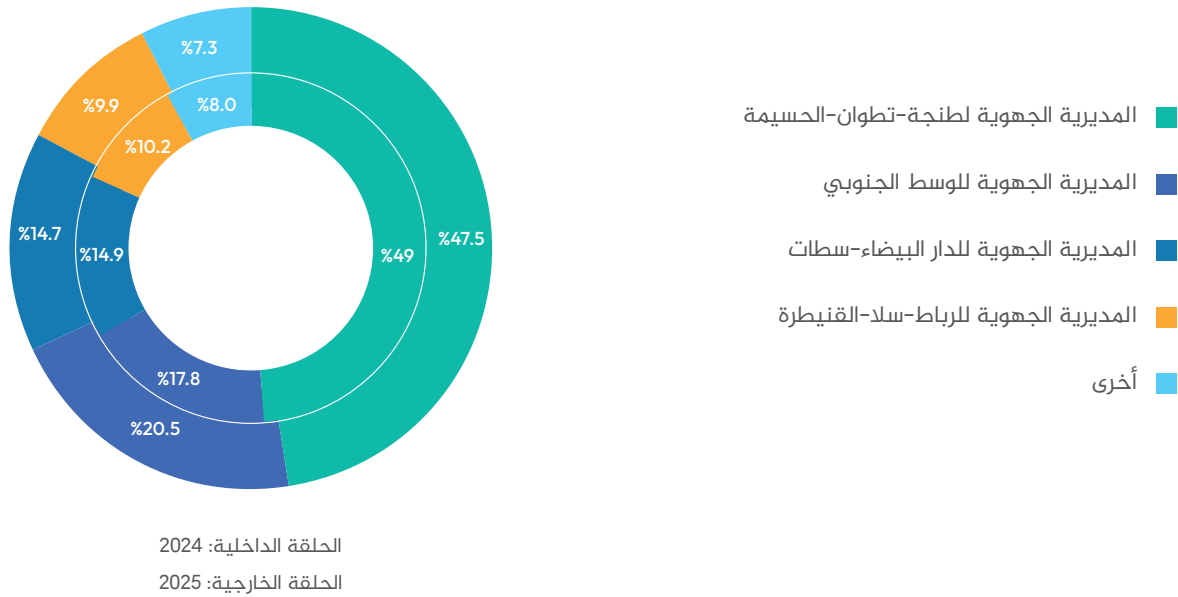


الحلقة الداخلية: 2024
الحلقة الخارجية: 2025

الجنوبي بنسبة 20,5% والمديرية الجهوية للدار البيضاء-
 سطات بنسبة 14,7% وأخيراً المديرية الجهوية للرباط-
 سلا-القنيطرة بنسبة 9,9%.

فيما يخص الصادرات لسنة 2025، فقد تم إنجاز حوالي
 93% من صادرات المملكة عبر أربع مديريات جهوية،
 ويتعلق الأمر بكل من المديرية الجهوية لطنجة-تطوان-
 الحسيمة بحصة بلغت (47,5%) والمديرية الجهوية للوسط

توزيع الصادرات حسب المديريات الجهوية خلال سنتي 2024-2025



عدد التصاريح الجمركية المسجلة

تطور عدد التصاريح حسب الأنظمة الجمركية

تجاوز العدد الإجمالي للتصاريح الجمركية 2 102 187 سنة 2025، مقارنة بـ 2 018 769 سنة من قبل، ما يناهز زيادة قدرها 4%.

تطور عدد التصاريح حسب الأنظمة الجمركية خلال السنوات الخمس الأخيرة

النسبة 2025/2024	الفارق 2024/2025	2025	2024	2023	2022	2021	
5,0%	55 196	1 169 071	1 113 875	1 039 922	993 938	882 671	الاستيراد
7,7%	46 241	643 824	597 583	546 319	523 228	514 249	الاستيراد العادي
6,0%	13 194	233 322	220 128	208 271	190 789	157 616	الاستيراد في إطار نظام العبور
1,9-%	3 958-	208 863	212 821	206 374	204 137	154 385	الاستيراد في إطار الأنظمة الاقتصادية الجمركية
3,0%	1 381	47 202	45 821	43 518	41 958	28 431	الاستيراد عبر إدخال البضائع من المناطق الحرة
2,4%	635	26 651	26 016	23 634	24 271	18 985	نظام إعادة الاستيراد
19,3-%	2 130-	8 880	11 010	11 315	9 132	8 598	التصاريح المؤقتة
33,7-%	167-	329	496	491	423	407	السلع المنتجة محلياً الخاضعة للضريبة الداخلية على الاستهلاك
2,9%	24 381	872 516	848 135	791 013	760 391	541 070	التصدير
6,0%	25 365	445 147	419 782	382 032	347 620	228 046	أنظمة المناطق الحرة
1,3%	4 322	327 279	322 957	305 835	305 501	211 957	التصدير في إطار الأنظمة الاقتصادية الجمركية
6,0-%	6 119-	95 203	101 322	98 802	103 825	98 120	التصدير العادي
20,0%	813	4 887	4 074	4 344	3 445	2 947	التصدير في إطار نظام العبور
6,8%	3 841	60 600	56 759	55 055	54 509	47 554	المعاملات الداخلية
7,8%	3 386	46 988	43 602	43 271	44 681	39 282	التفويطات والتحويلات في إطار الأنظمة الاقتصادية الجمركية
6,8%	523	8 270	7 747	6 777	5 514	4 432	عرض البضائع للاستهلاك تبعاً للأنظمة الاقتصادية الجمركية
13,6-%	435-	2 756	3 191	2 929	2 701	2 074	إعادة الشحن
15,5%	319	2 381	2 062	1 946	1 390	1 636	السلع المنتجة محلياً الخاضعة للضريبة الداخلية على الاستهلاك
30,6%	48	205	157	132	223	130	النقل الساحلي
4,1%	83 418	2 102 187	2 018 769	1 885 990	1 808 838	1 471 295	العدد الإجمالي

وفيما يتعلق بالصادرات، ارتفع حجمها الإجمالي بنسبة 2,9% ويرجع هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى الدينامية التي عرفتتها أنظمة المناطق الحرة والعبور من أجل التصدير حيث ارتفعوا بنسبة +6% و +20% على التوالي. وعلى العكس من ذلك، سجلت الصادرات العادية انخفاضاً بنسبة 6%.

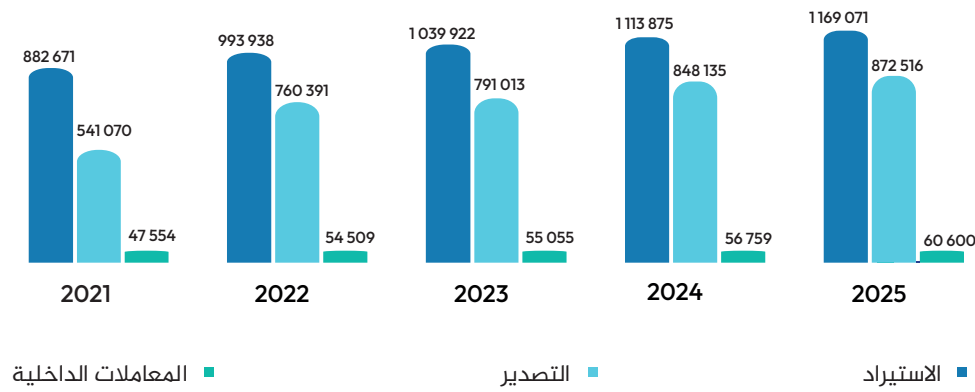
أما بالنسبة للمعاملات الداخلية، فقد شهدت زيادة

ارتفعت الواردات بنسبة 5% لتصل إلى 1 169 071 تصريح، ويعود هذا النمو بشكل رئيسي إلى زيادة الاستيراد العادي بنسبة +7,7% والاستيراد في إطار نظام العبور بنسبة +6%. في المقابل، انخفضت التصاريح المؤقتة بنسبة 19,3%، والواردات في إطار الأنظمة الاقتصادية الجمركية بنسبة 1,9%، والسلع المنتجة محلياً الخاضعة للضريبة الداخلية على الاستهلاك بنسبة 33,7%

الجمركية بنسبة +6,8% والسلع المنتجة محليًا الخاضعة للضريبة الداخلية على الاستهلاك بنسبة +15,5%. كما ارتفع النقل الساحلي بنسبة 30,6%، في حين انخفضت نسبة إعادة الشحن بنسبة 13,6%.

بنسبة 6,8% وتشكل التفويطات والتحويلات في إطار الأنظمة الاقتصادية الجمركية المكون الرئيسي لهذه العمليات، حيث سجلت تقدمًا بنسبة 7,8%، تليها عمليات عرض البضائع للاستهلاك تبعًا للأنظمة الاقتصادية

تطور عدد التصاريح الجمركية عند الاستيراد والتصدير من سنة 2021 إلى 2025



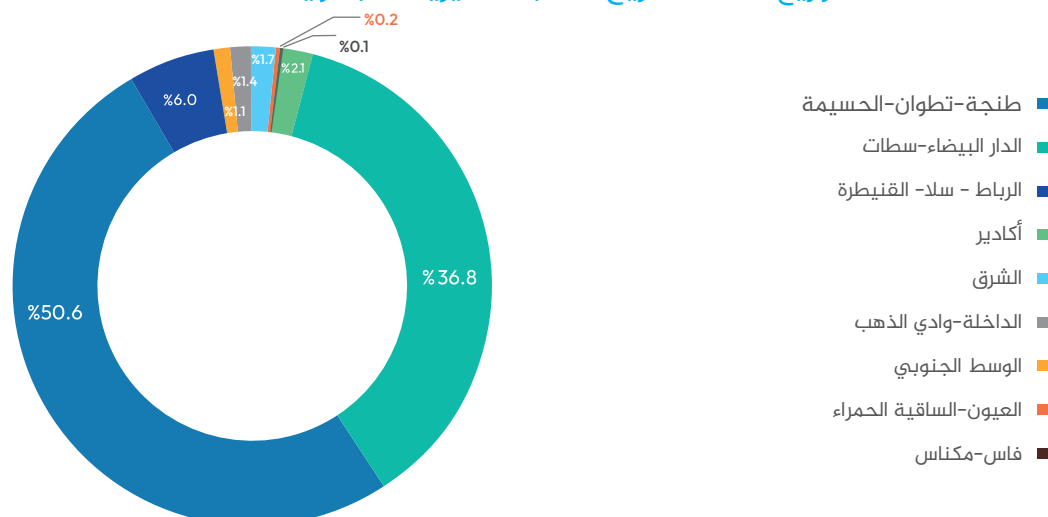
توزيع عدد التصاريح حسب المديرية الجهوية

احتفظت المديرية الجهوية لطنجة تطوان الحسيمة بالمركز الأول بـ 1 063 446 تصريحاً، بزيادة قدرها 3,9%. وشهدت المديرية الجهوية للدار البيضاء-سطات زيادة قدرها 3,7%، وبهذا سيطرت هاتان المديريتان وحدهما على نسبة 87,4% من إجمالي التصاريح الجمركية.

توزيع عدد التصاريح حسب المديرية الجهوية

المديرية الجهوية:	2021	2022	2023	2024	2025	الفرق 2025/2024	التغيير 2025/2024
طنجة تطوان الحسيمة	653 549	906 034	940 765	1 023 657	1 063 446	39 789	3,9%
الدار البيضاء-سطات	637 046	671 486	701 355	746 539	774 371	27 832	3,7%
الرباط - سلا- القنيطرة	59 556	91 986	111 186	116 106	125 499	9 393	8,1%
أكادير	39 051	44 450	41 617	41 934	44 212	2 278	5,4%
الشرق	25 691	33 453	33 419	33 044	35 394	2 350	7,1%
الداخلة-وادي الذهب	27 406	29 880	27 564	29 348	29 377	29	0,1%
الوسط الجنوبي	22 201	24 137	22 965	21 579	22 653	1 074	5,0%
العيون-الساقية الحمراء	3 793	4 117	3 735	3 128	3 849	721	23,0%
فاس-مكناس	3 002	3 295	3 384	3 434	3 386	-48	-1,4%
العدد الإجمالي	1 471 295	1 808 838	1 885 990	2 018 769	2 102 187	83 418	4,1%

توزيع عدد التصاريح حسب المديرية الجهوية لسنة 2025

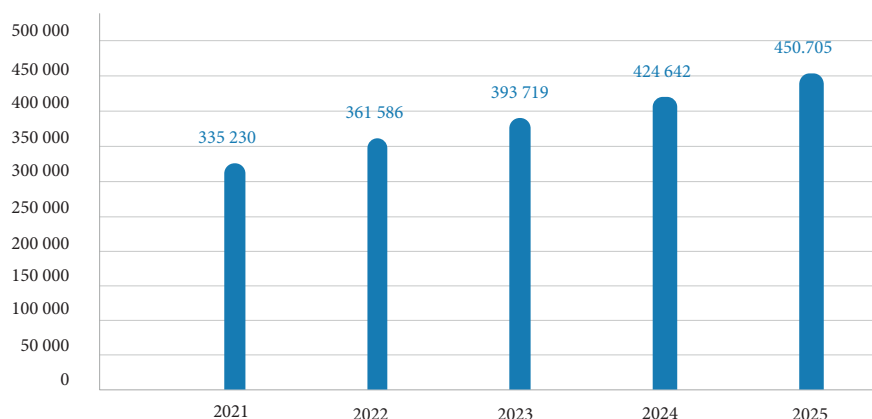


مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي

منذ سنة 2021، حيث ارتفع عدد التصاريح الجمركية بمعدل يبلغ حوالي 29 000 تصريح ما بين سنتي 2021 و 2024.

ارتفع عدد التصاريح الجمركية المسجلة على مستوى مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي من 424 642 في سنة 2024، إلى 450 705 في سنة 2025، أي بنسبة نمو تقدر ب 6,1%. ويتواصل هذا الاتجاه التصاعدي المسجل

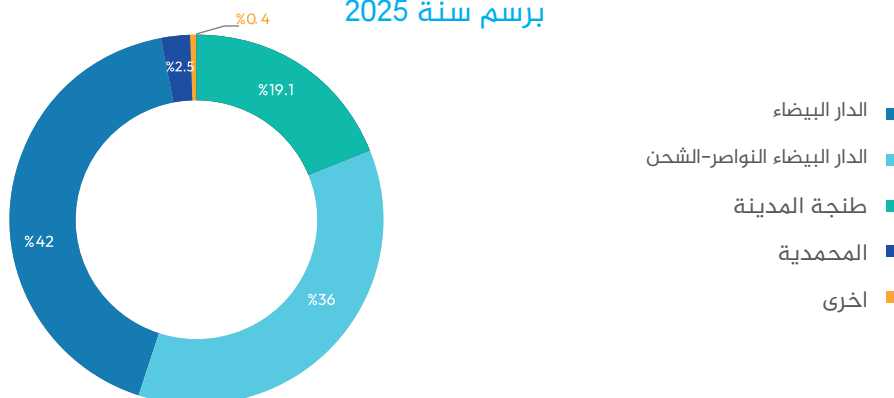
عدد التصاريح بمخازن وساحات الاستخلاص الجمركي من 2021 إلى 2025



المسجلة، يليها مكتب الدار البيضاء النواصر-الشحن بحصة 36%. وجاء مكتب طنجة -المدينة في المركز الثالث بحصة بلغت 19,1%.

وفيما يتعلق بالتوزيع حسب مكاتب الجمارك، استحوذت مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي بالدار البيضاء على نسبة 42% من إجمالي عدد التصاريح الجمركية

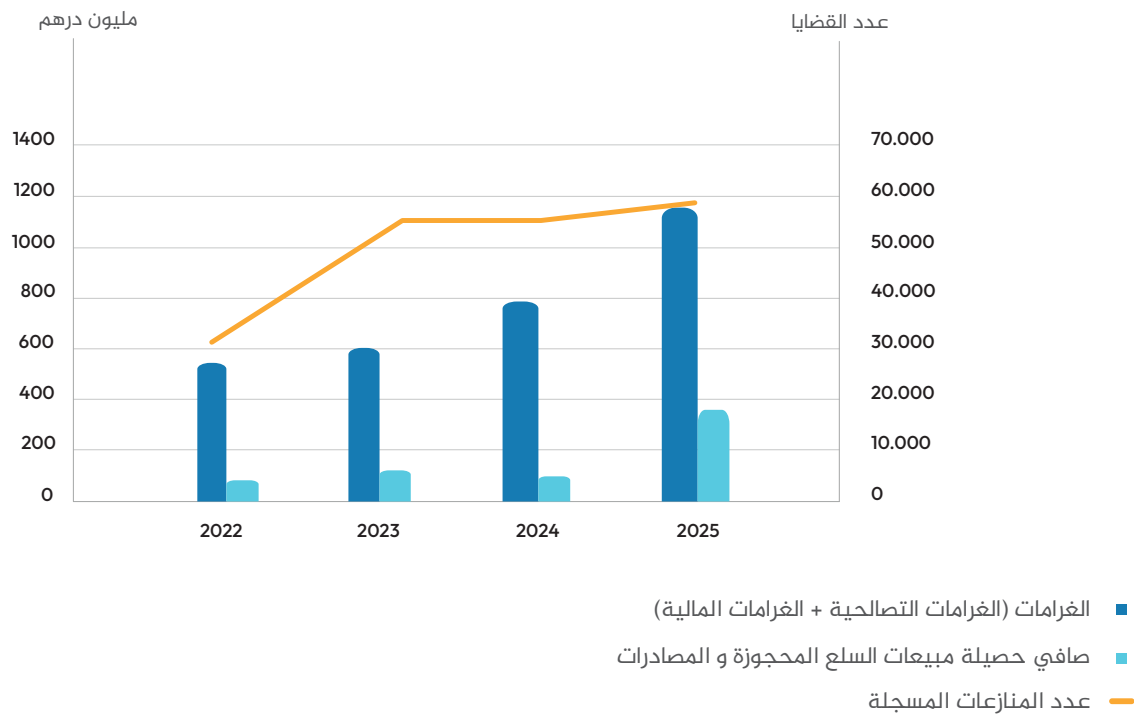
توزيع التصاريح بالمخازن وساحات الاستخلاص الجمركي حسب المكاتب الجمركية برسم سنة 2025



المنازعات

تميزت سنة 2025 بارتفاع (7,2%) في عدد قضايا المنازعات التي سجلتها إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، حيث بلغ عددها 66 760 قضية مقابل 62 266 قضية سنة 2024. كما سجل صافي حصيله مبيعات السلع المحجوزة والمصادرات ارتفاعاً بنسبة 288,6%، حيث بلغ 350,1 مليون درهم مقابل 90,1 مليون درهم سنة 2024.

تطور قضايا المنازعات



تطور عدد القضايا والغرامات والناتج الصافي للمبيعات

نسبة التغير 2024/2025	2025	2024	2023	2022	
7,2%	66 760	62 266	62 114	36 431	عدد المنازعات المسجلة*
1,8%	18 275	17 954	19 784	3 021	قضايا السيارات
بملايين الدراهم					
48,4%	1 150,3	775,2	605,2	552,3	صافي مداخيل مبيعات البضائع المحجوزة والمصادرات
288,6%	350,1	90,1	117,0	79,5	صافي مداخيل مبيعات البضائع المحجوزة والمصادرات

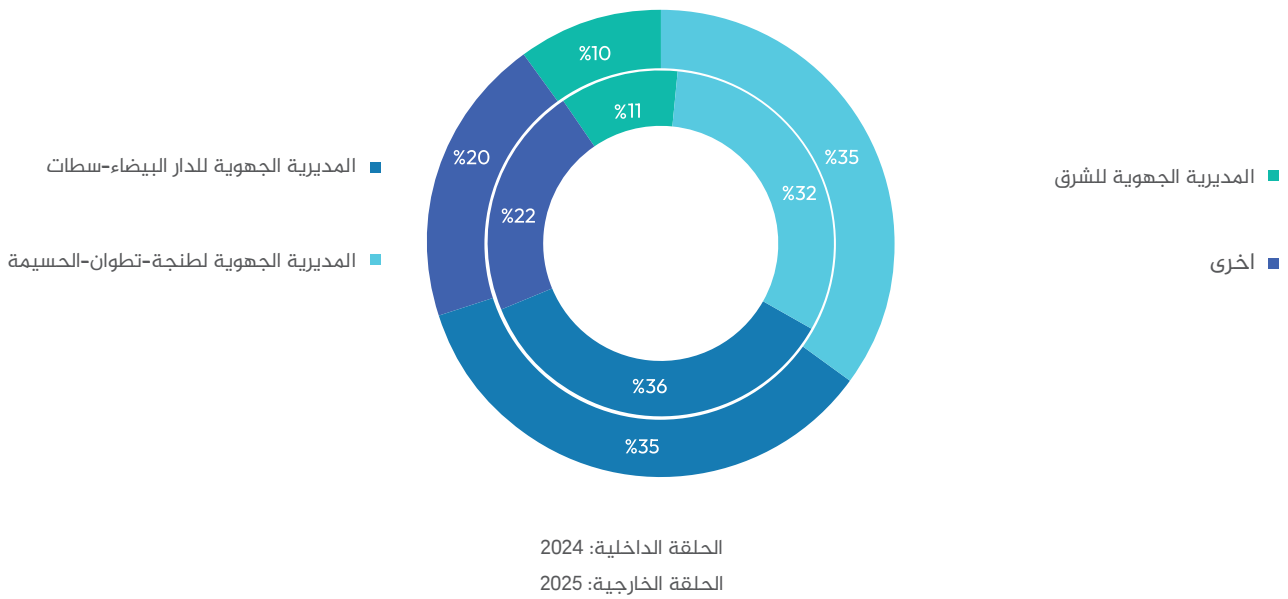
*لا تشمل القضايا المتعلقة بالمخدرات التي تم ضبطها من قبل هيئات غير الجمارك

توزيع قضايا المنازعات حسب المديرية الجهوية

لطنجة-تطوان-الحسيمة.
وخلال سنتي 2024 و 2025، تم تسجيل حوالي 7 قضايا من أصل 10 على مستوى المديريتين الجهويتين للدار البيضاء-سطات وطنجة-تطوان-الحسيمة.

انخفضت حصة قضايا المنازعات المسجلة على مستوى المديرية الجهوية للدار البيضاء-سطات من 36% سنة 2024 إلى 35% سنة 2025، أي بتراجع قدره نقطة واحدة، مقابل ارتفاع بثلاث نقاط لفائدة المديرية الجهوية

توزيع المنازعات حسب المديرية الجهوية



تدبير الملتمسات

مؤشرات العمل الرئيسية

وقد استقر متوسط مدة معالجة الملتمسات عند 1,9 يوم. كما سجلت المكالمات الواردة عبر الرقم الاقتصادي و الرقم المخصص للمغاربة المقيمين بالخارج ارتفاعاً ملحوظاً، حيث بلغت 12872 مكالمات سنة 2025 مقابل 11558 مكالمات سنة 2024 (+11%).، في حين ظل معدل الاستجابة للمكالمات الهاتفية مرتفعاً (92%)، مما يعكس سرعة استجابة المصالح المعنية.

بلغ عدد الملتمسات المقدمة إلكترونياً 7461 ملتسماً سنة 2025 مقابل 6250 ملتسماً سنة 2024 (+19%)، وهو ما يعكس تزايد جاذبية وفعالية الخدمات الرقمية المقدمة للمرتفقين. وبالتفصيل، ارتفعت طلبات المعلومات بنسبة 18%، حيث انتقلت من 3392 إلى 3989 طلباً، مما يؤكد الاهتمام المتزايد بالولوج إلى الخدمات الإلكترونية. أما الشكايات، فقد بلغت 3472 مقابل 2858 سنة 2024 (+22%).

1,9 يوم



كأجل متوسط لمعالجة
الملتمسات

3 472



طلب معلومات

3 989



طلب معلومات

12 872



مكالمة هاتفية

التوزيع الجغرافي للملتمسات

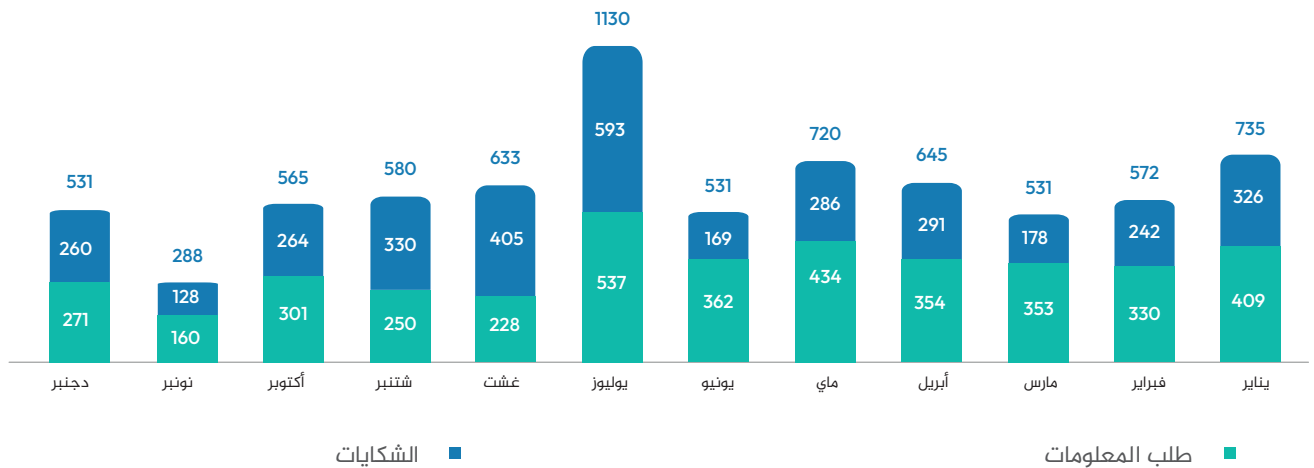
إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة. وقد بلغ المتوسط الشهري للملتمسات 622 ملتسماً مقابل 521 ملتسماً سنة 2024، مما يعكس ارتفاعاً ملحوظاً في حجم النشاط.

سجلت المديرية الجهوية للدار البيضاء-سطات (3067)، والإدارة المركزية (1724)، والمديرية الجهوية لطنجة-تطوان-الحسيمة (1404)، أعلى عدد الملتمسات المتوصل بها خلال سنة 2025 وتمثل هذه المديريات الثلاثة لوحدها 83% من مجموع الملتمسات التي توصلت بها

التوزيع الشهري للملتمسات

مرحباً، إضافة إلى تسجيل عدد مهم من الشكايات المرتبطة بصعوبات تقنية خاصة بالنظام المعلوماتي التي ميزت هذه الفترة، الصادرة عن المعشرين و الشركات.

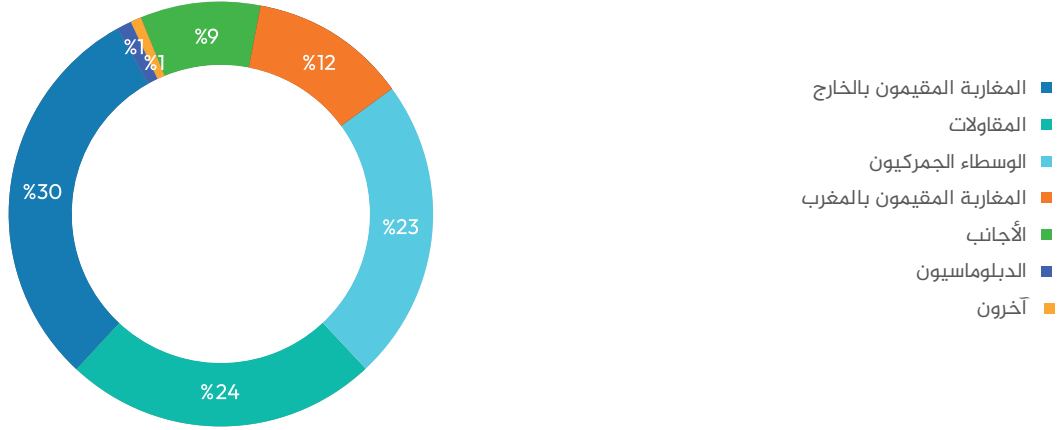
تم تسجيل أعلى مستوى لتلقي الملتمسات خلال شهر يوليوز 2025، حيث بلغ عددها 1130 ملتسماً، ويُعزى هذا الارتفاع أساساً إلى الفترة الصيفية التي تتزامن مع عملية



توزيع الملتزمات حسب الفئة

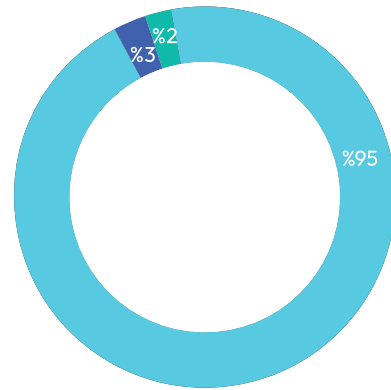
يشكل المغاربة المقيمون بالخارج الفئة الأكثر تسجيلا للملتزمات بنسبة (30%)، تليهم الشركات بنسبة (24%)،

ثم المعشرون بنسبة (23%)، والمقيمون بالمغرب بنسبة (12%).



توزيع الملتزمات حسب قناة الاستقبال

ظلت البوابة الإلكترونية للجمارك القناة الرئيسية لإيداع الملتزمات في سنة 2025، حيث استحوذت على 95% من مجموع الملتزمات المتوصل بها. أما الملتزمات المرسلّة عبر منصة Chikaya.ma فقد مثلت 3%، في حين تم تلقي 2% من الملتزمات عبر البريد الإلكتروني.



توزيع الملتزمات حسب الموضوع

تمحورت المواضيع التي شكلت أبرز انشغالات المرتفقين حول التعشير الجمركي للبضائع بنسبة 23% من مجموع

الملتزمات، يليها القبول المؤقت للمركبات بنسبة (16%)، متبوعا بالتخليص الجمركي للمركبات بنسبة (9%).

حصيلة عملية عبور المغاربة المقيمين بالخارج (من 10 يونيو إلى 15 شتنبر 2025)

تدفقات المغاربة المقيمين بالخارج خلال السنوات الخمس الأخيرة

سجّلت عملية مرحبا لسنة 2025 ارتفاعاً ملحوظاً في حركة العبور مقارنة بالسنة السابقة، حيث بلغ عدد المسافرين 4 068 976 مسافراً (+10,1%)، وعدد المركبات 456 604 مركبة (+2%)، تم تسجيل دخولهم عبر مختلف نقاط العبور بالمملكة.

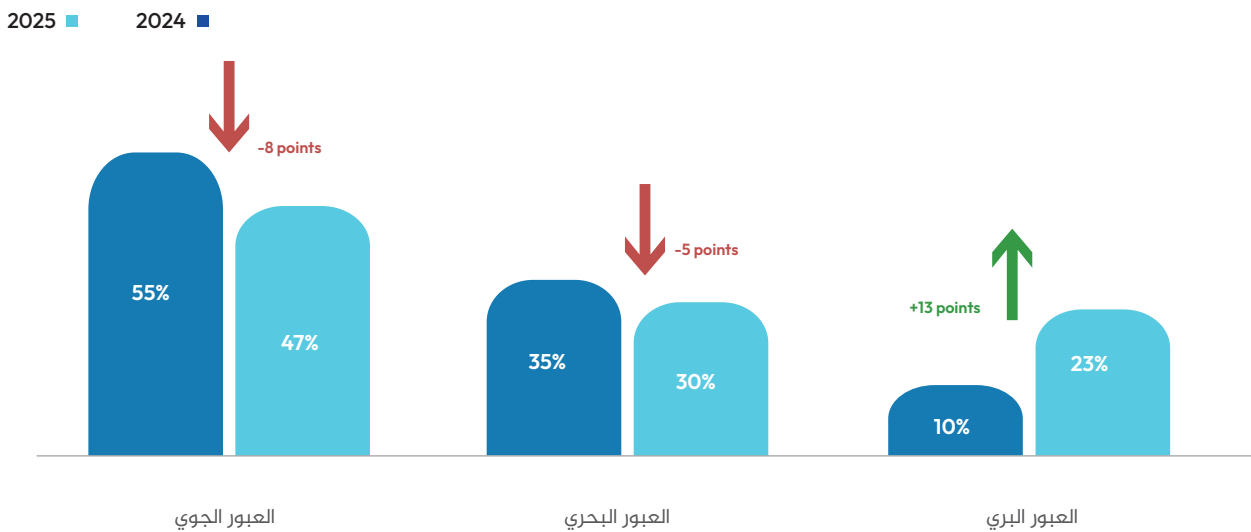
تدفقات المغاربة المقيمين بالخارج بين سنتي 2021 و 2025

نسبة التغير 24/25	الفرق 24/25	2025	2024	2023	2022	2021		
10,1%	372 218	4 068 976	3 696 758	3 267 023	3 396 253	1 600 757	الدخول	المسافرون
10,0%	357 655	3 941 894	3 584 239	3 301 956	3 234 319	1 416 577	الخروج	
2,0%	8 934	456 604	447 670	422 988	386 067	58 835	الدخول	العربات
0,8-%	3 197-	421 764	424 961	413 837	354 541	40 410	الخروج	

نقط العبور

عرفت وسائل النقل التي استخدمها المغاربة المقيمون بالخارج للعودة إلى المغرب بين سنتي 2024 و 2025 تراجع حصة الدخول عبر النقل الجوي والبحري، مقابل ارتفاع حصة النقل البري.

توزيع دخول المغاربة المقيمين بالخارج حسب نوع وسيلة النقل بين سنتي 2024 و 2025

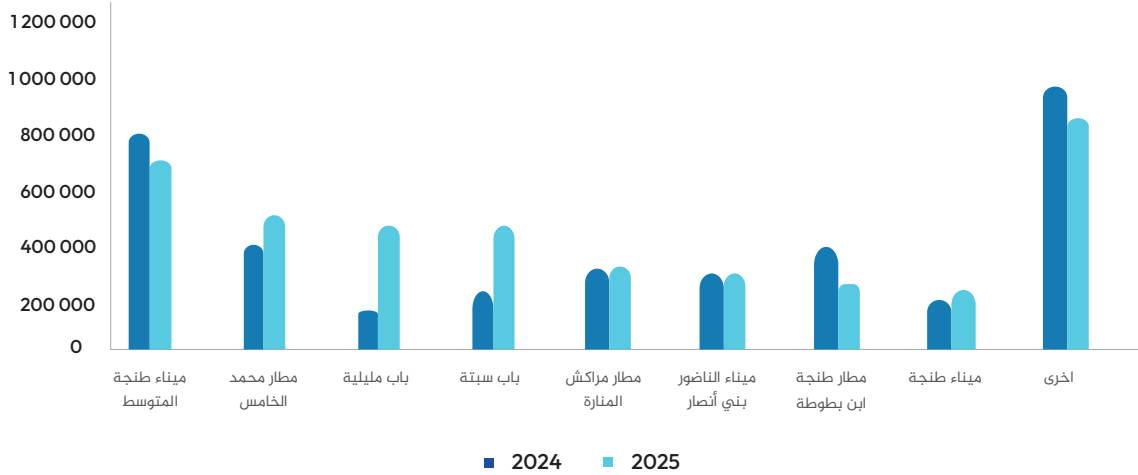


توافد المغاربة المقيمين بالخارج حسب المكاتب الجمركية

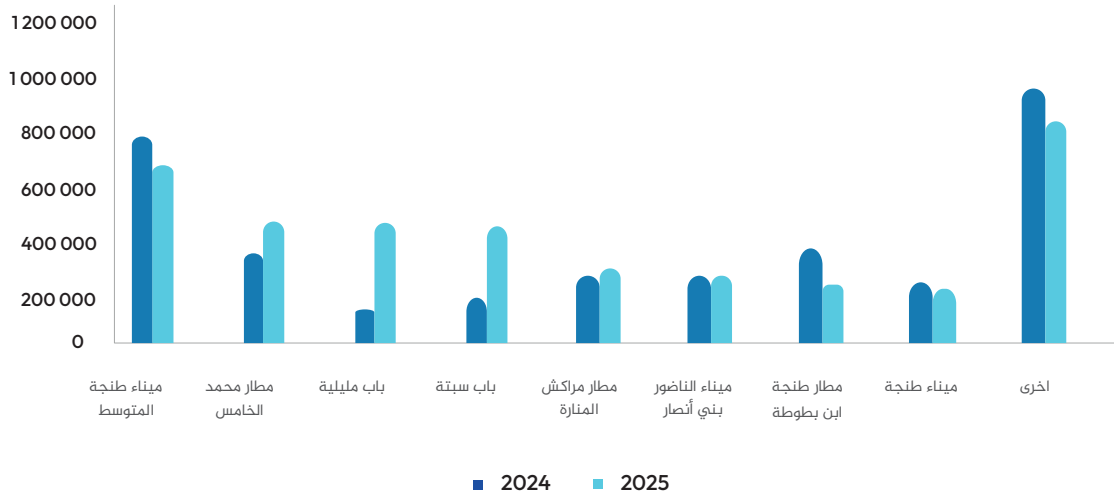
يليه مطار محمد الخامس بنسبة 12,4%، ويأتي كل من باب مليية بنسبة 11,6% وباب سبتة بنسبة 11,5% في المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالي.

في سنة 2025، أكد ميناء طنجة المتوسط مكانته كنقطة الدخول المفضلة لدى المغاربة المقيمين بالخارج، حيث استحوذ على 17,2% من مجموع الوافدين،

نقط عبور المغاربة المقيمين بالخارج عند الدخول برسم عملية 2025-2024



نقط عبور المغاربة المقيمين بالخارج عند المغادرة برسم عملية 2025-2024



نوعية المركبات المستعملة من طرف المغاربة المقيمين بالخارج

ومن بين المعطيات البارزة أيضاً، الارتفاع الكبير في استعمال الشاحنات الصغيرة المزدوجة بنسبة (+104%)، حيث انتقل عددها من 3285 شاحنة سنة 2024 إلى 6703 سنة 2025. كما سجل استعمال الحافلات ارتفاعاً طفيفاً بين سنتي 2024 و2025 بنسبة 2,5%.

تظل السيارات ذات الاستعمال الخاص وسيلة النقل المفضلة لدى المغاربة المقيمين بالخارج عند ولوجهم أرض الوطن، حيث تمثل 98,4% من مجموع المركبات. وقد تم تسجيل 449 401 مركبة عند الدخول سنة 2025، بارتفاع قدره 1,2% مقارنة بسنة 2024.

التغيير 2025/2024	الفرق 2025/2024	الحصة 2025	2025	2024	
1,2%	5 504	98,4%	449 401	443 897	السيارات ذات الاستعمال الخاص
104,0%	3 418	1,5%	6 703	3 285	الشاحنات الصغيرة المزدوجة
2,5%	12	0,1%	500	488	الحافلات
2,0%	8 934	100%	456 604	447 670	المجموع

تصاريح المغاربة المقيمين بالخارج

عملية مرحبا ما مجموعه 41,9 مليون درهم، مسجلة بذلك ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 75%. وتشكل المداخل المتأتية من تصاريح T6 مكرر الجزء الأكبر من هذه المداخل بما قدره 40,1 مليون درهم. وفي المقابل، سجلت مداخل الغرامات ارتفاعاً بنسبة 28% لتبلغ 626 مليون درهم.

بلغ إجمالي عدد التصاريح المتعلقة بالبضائع التي أنجزها المغاربة المقيمون بالخارج 11 568 تصريحاً سنة 2025، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 18% مقارنة بسنة 2024. ويعزى هذا التطور أساساً إلى ارتفاع عدد تصاريح T6 مكرر التي تظل الأكثر هيمنة. ومن جهة أخرى، بلغت الرسوم والضرائب المحصلة خلال

الغرامات (بآلاف الدراهم)			الرسوم والضرائب (بآلاف الدراهم)			عدد التصاريح			نوع التصاريح
التغيير	2025	2024	التغيير	2025	2024	التغيير	2025	2024	
+++	134	34	56%	1 719	1 104	25%	35	28	تصريح طارئ خاضع للضريبة *
+++	134	34	26%	119	94	50%-	2	4	مع منازعة
			58%	1 601	1 010	38%	33	24	بدون منازعة
8%	492	456	76%	40 197	22 895	18%	11 533	9 735	مكرر* T6 تصريح
8%	492	456	22%-	684	879	59%	154	97	مع منازعة
			79%	39 513	22 016	18%	11 379	9 638	بدون منازعة
28%	626	490	75%	41 916	23 999	18%	11 568	9 763	المجموع

*التصريح الطارئ : وثيقة تصريحية تهدف إلى تسهيل وتسريع الإجراءات الجمركية لفائدة المسافرين. وصل أداء رسوم ومكوس البضائع ذات الطابع غير التجاري المستوردة من طرف المسافرين:مكرر T6

تعشير السيارات ذات الاستخدام الخاص

تعشير السيارات ذات الاستخدام الخاص حسب صنف السيارة

20% من حيث العدد و 39% من حيث الضرائب والرسوم. ويُعزى هذا التطور أساساً إلى السيارات التي يبلغ عمرها ثلاث سنوات فأكثر، في حين شهدت فئة السيارات التي يقل عمرها عن سنة واحدة تراجعاً ملحوظاً (-20%). وبالموازاة مع ذلك، تواصل السيارات المستعملة التي تم تعشيرها في إطار نظام المتقاعدين من مغاربة العالم منحها التصاعدي، حيث سجلت زيادة بنسبة 16% من حيث عدد الوحدات و 25% من حيث الضرائب والرسوم.

عرف طرح السيارات ذات الاستعمال الخاص للاستهلاك ارتفاعاً ملحوظاً بين سنتي 2024 و 2025، حيث سجل زيادة إجمالية قدرها 36% من حيث العدد و 38% من حيث الضرائب والرسوم المحصلة. وقد ارتفع عدد السيارات الجديدة بنسبة 37% و الضرائب والرسوم المحصلة بنسبة 38% أي بزيادة قدرها (+2442 مليون درهم). أما السيارات المستعملة فقد سجلت ارتفاعاً نسبياً بلغ

تعشير السيارات ذات الاستعمال الخاص

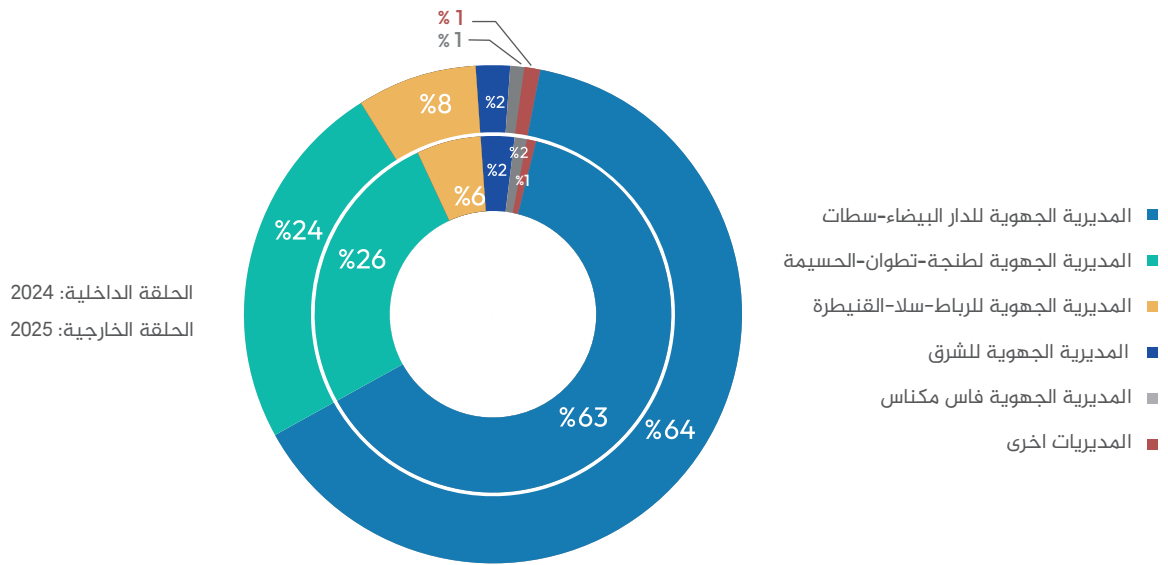
نسبة التغير	الفارق	2025	2024	2023	
السيارات الجديدة المستوردة					
37%	51 254	188 420	137 166	130 054	عدد السيارات
38%	11 184	40 786	29 602	27 034	القيمة بملايين الدراهم
38%	2 441,9	8 850	6 408	5 788	مبلغ الرسوم والضرائب المحصلة (بملايين الدراهم)
السيارات المستعملة					
20%	2 958	17 547	14 589	12 690	عدد الوحدات الإجمالي التي تم تعشيرها، منها:
20%-	53-	213	266	221	أقل من سنة
26%	271	1 332	1 061	893	من سنة إلى أقل من ثلاث سنوات
21%	2 740	16 002	13 262	11 576	ثلاث سنوات فأكثر
39%	236,0	834,9	598,9	483	قيمة الرسوم والضرائب المحصلة (مليون درهم)
منها سيارات متقاعدين مغاربة مقيمين بالخارج					
16%	2 124	15 339	13 215	11 450	عدد السيارات
25%	112,2	568,2	456	369	مبلغ الرسوم والضرائب المحصلة (بملايين الدراهم)
مجموع السيارات ذات الاستعمال الخاص					
36%	54 212	205 967	151 755	142 744	عدد السيارات
38%	2 677,8	9 685	7 007	6 271	مبلغ الرسوم والضرائب المحصلة (بملايين الدراهم)

تعشير السيارات ذات الاستخدام الخاص حسب صف السيارة

من جهة أخرى، حافظت المديرية الجهوية لطنجة-تطوان-الحسيمة على المرتبة الثانية بـ 50 100 وحدة (+25,8%)، بحصة بلغت 24,3% أي (بانخفاض قدره نقطتان مقارنة بسنة 2024). أما المديرية الجهوية للرباط-سلا-القنيطرة فقد سجل عدد السيارات التي تم تعشيرها لديها ارتفاعاً أكثر وضوحاً (+81%) ليصل إلى 16 302 وحدة.

لا يزال تعشير السيارات ذات الاستخدام الخاص متركزاً بشكل كبير على مستوى المديريتين الجهويتين للدار البيضاء-سطات وطنجة-تطوان-الحسيمة، اللتان تستحوذان معاً على ما يقارب 88% من الإجمالي سنة 2025. فقد عززت المديرية الجهوية للدار البيضاء-سطات موقعها المهيمن بتعشير 131 135 سيارة سنة 2025، مسجلة ارتفاعاً بنسبة +36,8% مقارنة بسنة 2024، لتبلغ حصتها من إجمالي السيارات المعشرة 63,7%.

توزيع تعشير السيارات ذات الاستخدام الخاص حسب المديريات الجهوية





ROYAUME DU MAROC
ADMINISTRATION
DES DOUANES ET
IMPÔTS INDIRECTS



المملكة المغربية
إدارة الجمارك
والضرائب
غير المباشرة

جمارك على المنصات الرقمية

f /ma.gov.douane

@ /DouaneDuMaroc

X /DouaneMaroc

📺 /Douane_Maroc

www.douane.gov.ma